ALEXBANK

srm

مصر: مركز واعد للتجارة والاستثمار في أفريقيا والشرق الاوسط

نوفمبر ٢٠١٦

مصر: مركز واعد للتجارة والاستثمار في أفريقيا والشرق الاوسط.. دراسة من إعداد كل من بنك الإسكندرية وSRM
المشرفون على البحث/ دانتي كامبيوني (بنك الإسكندرية) وماسيمو دياندراس (SRM)
رئيس فريق البحث: إميل اسكندر (بنك الإسكندرية) وإليساندرو بانارو (SRM) ورامي طه (بنك الإسكندرية).
فريق البحث: همت المصري (بنك الإسكندرية) وألومبيا فيرارا (SRM) ولوكا فورتي (SRM) وسامر حليم (بنك الإسكندرية) وعمر إسماعيل (بنك الإسكندرية) وداريوروجيرو (SRM).
تصميم الغلاف: مارينا ريبولي (SRM)
تصميم الجرافيك وتصور البيانات: رفائيل كواجليتا (SRM)
شكر خاص للسيدة/ مي الجندي - الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة (GAFI)، والسيد/ عاطر حنوره (رئيس الوحدة المركزية للشراكة مع القطاع الخاص (PPP) التابعة لوزارة المالية وعضو مجلس إدارة بنك الإسكندرية)، وقطاع الشركات ببنك الإسكندرية لما قدموه لنا من بيانات.
ساهم في إعداد الدراسة كيارا سيميني وإريكا داكونزو وماريا روزاريا نيكوديمو. وساهمت كيارا سيميني في إعداد خرائط اتفاقيات التجارة المصرية في الفصل الثاني.
تم إعداد التقرير بناء على البيانات المتوفرة في شهر نوفمبر ٢٠١٦.

مصر: مركز واعد
للتجارة والاستثمار في
أفريقيا والشرق الاوسط

ورقة بحثية
من إعداد قسم البحوث ببنك الإسكندرية
بالتعاون مع SRM

الفهرس

حقائق وأرقام	٥
مقدمة	٧
الفصل الأول: لمحة عن الاقتصاد المصري	١٠
سياسة مصر التجارية	١٣
إحصائيات التجارة المصرية	١٤
الفصل الثاني: الإتفاقيات التجارية المصرية	١٧
الشراكة المصرية الأوروبية	٢١
منطقة التجارة العربية الحرة (البافتا)	٢٣
المناطق الصناعية المؤهلة (الكويز)	٢٥
الاتفاقية المصرية التركية	٢٨
مصر-ميركوسور (السوق المشتركة لأمريكا الجنوبية)	٣٠
السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا (الكوميسا)	٣٢
اتفاقية أغادير	٣٤
الاتفاقيات التجارية الأخرى	٣٦
الفصل الثالث: أفريقيا.... مسار جديد للنمو (دراسة حالة لمنطقة التجارة الحرة الثلاثية TFTA)	٣٩
خلفية عن منطقة التجارة الحرة الثلاثية والمدي الزمني لتطبيقها	٣٩
إمكانات منطقة التجارة الحرة الثلاثية	٤٠
تجربه مصر مع تكتل الكوميسا	٤٣
الخاتمة	٤٦
الفصل الرابع: قناة السويس الجديدة: تعزيز للتجارة الدولية	٤٨
قناة السويس الجديدة	٤٨
تطوير محور قناة السويس	٥٠
توقعات إيجابية	٥٤

الفصل الخامس: الاستثمارات الأجنبية المباشرة ... المحرك الرئيسي للنمو ٥٥
مصر قبلة جاذبة للاستثمار ٥٦
إصلاح مناخ الاستثمار ٥٧
فرص الاستثمار ٥٩
مشروعات الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص... تعاون من اجل التنمية ٥٩
علاقات مصر الاقتصادية مع ايطاليا ٦٠
الخاتمة ٧٢
ملحق (١): مناخ الاستثمار ٧٣
ملحق (٢): المشروعات الكبرى المقدمة من خلال مؤتمر دعم وتنمية الاقتصاد المصري (EEDC) ٩٢
ملحق (٣): مشروعات الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص ٩٦
ملحق (٤): قائمة السلع المقيد استيرادها مؤخرًا ٩٨
ملحق (٥): تعريف البنك المركزي المصري الجديد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ٩٩
قائمة المصادر ١٠٠

حقائق وأرقام

المنطقة: الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
نوع الحكم: جمهوري
العاصمة: القاهرة
رئيس الدولة (رئيس الجمهورية): عبد الفتاح السيسي
رئيس الحكومة (رئيس الوزراء): شريف اسماعيل
إجمالي تعداد السكان: ٩٢ مليون (٢٠١٦)
المساحة: ١٠٠١٤٥٠ كم٢

عدد المحافظات: ٢٧
اللغة الرسمية: العربية
الديانات الرئيسية: ٩٠٪ مسلمين (أغلبية سنية) و١٠٪ مسيحيين (أغلبية قبطية أرثوذكسية) (تقديرات ٢٠١٢)
سعر صرف الجنيه المصري: ١٦,٣ (دولار) و١٨,٠٣ (يورو) (نوفمبر ٢٠١٦)
الوحدة النقدية: الجنيه المصري
الناتج المحلي الإجمالي: ٢,٥ تريليون جنيه مصري (١٥/٢٠١٤ بالأسعار الجارية)
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: ٢٧٦٢٥ جنيه مصري (١٥/٢٠١٤)

إجمالي تعداد السكان وفقا للمحافظات المصرية (بالمليون)

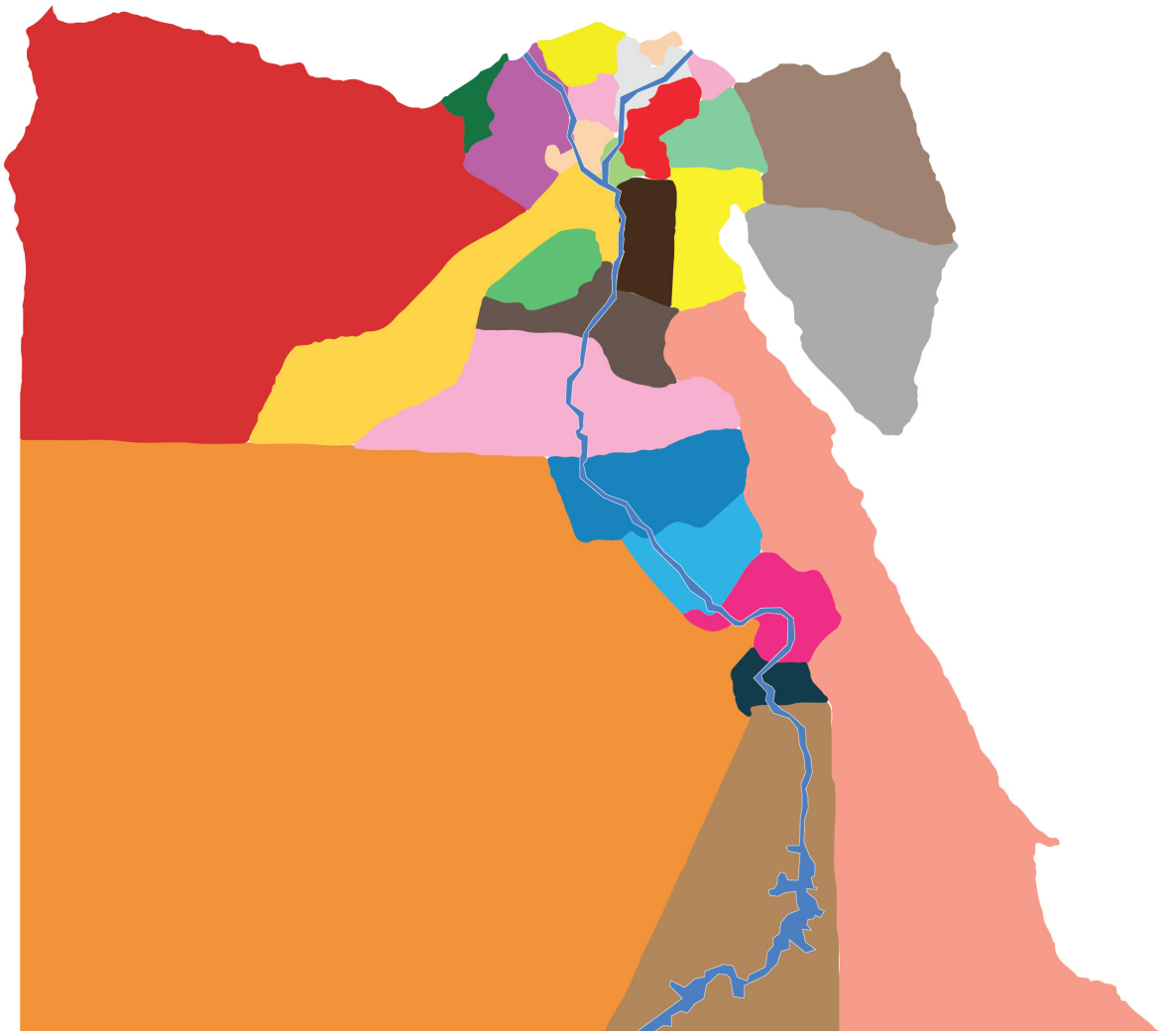

القاهرة	٩,٣٨	قنا	٣,١٥	الغربية	٤,٧٥	البحر الأحمر	٠,٣٥
الجيزة	٧,٧٩	بني سويف	٢,٩٦	سوهاج	٤,٧١	الوادي الجديد	٠,٢٣
الشرقية	٦,٤٩	أسوان	١,٥٣	أسيوط	٤,٤٨	جنوب سيناء	٠,١٧
الدقهلية	٥,٩٥	دمياط	١,٤٣	المنوفية	٣,٩٦		
البحيرة	٥,٨٥	الإسماعيلية	١,٢٨	كفر الشيخ	٣,٢٧	الإجمالي ٩٠ مليون	
المنيا	٥,٢٦	الأقصر	١,٢٥	الفيوم	٣,٢٧		
القليوبية	٥,٢١	بورسعيد	٠,٧٧	مرسي مطروح	٠,٤٥		
الإسكندرية	٤,٩١	السويس	٠,٧٢	شمال سيناء	٠,٤٣		

شبكة فروع بنك الإسكندرية (عدد الفروع بكل محافظة)

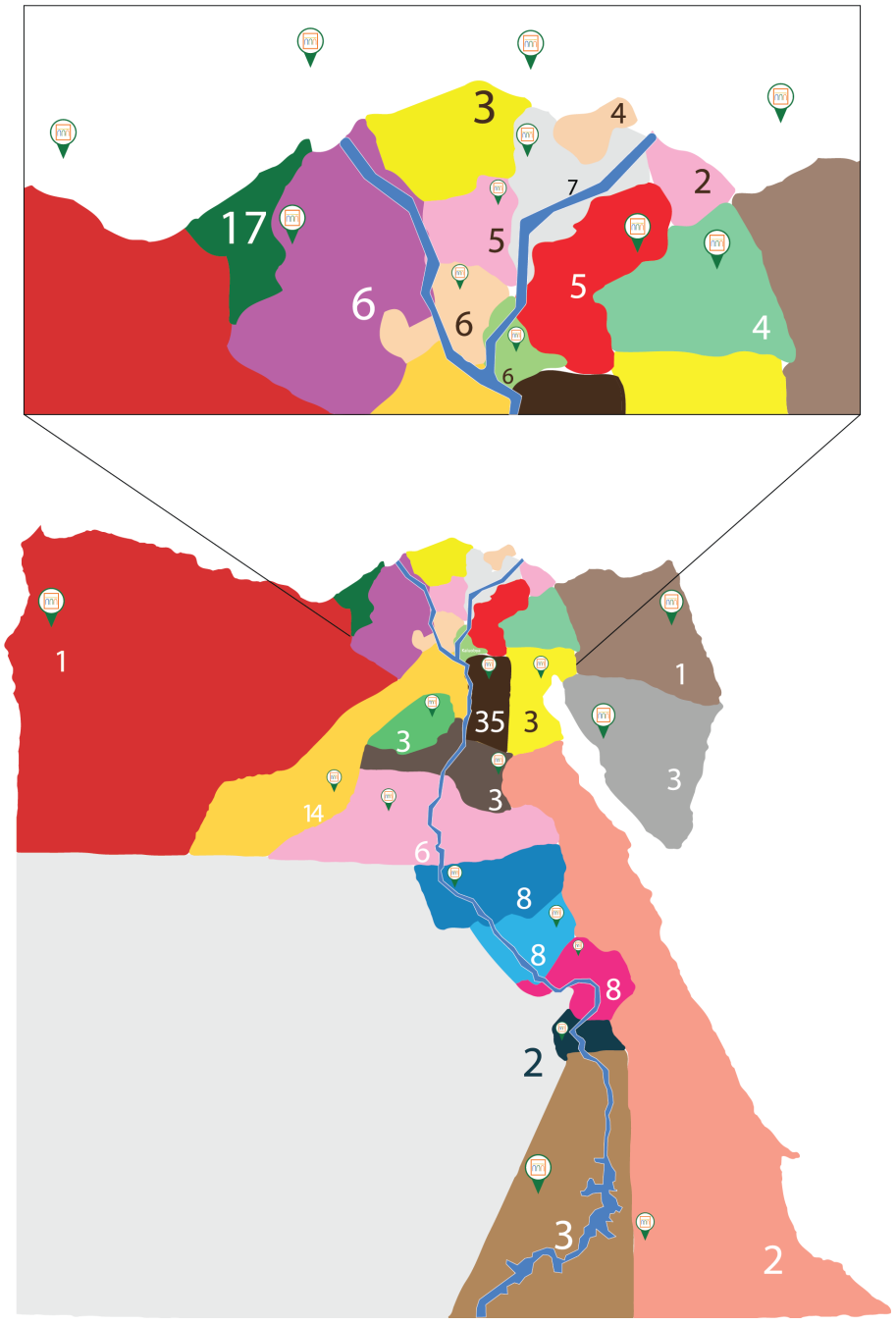

القاهرة	٣٥	قنا	٨	الغربية	٥	البحر الأحمر	٢
الجيزة	١٤	بني سويف	٣	سوهاج	٨	جنوب سيناء	٣
الشرقية	٥	أسوان	٣	أسيوط	٨		
الدقهلية	٧	دمياط	٤	المنوفية	٦		
البحيرة	٦	الإسماعيلية	٤	كفر الشيخ	٣		
المنيا	٦	الأقصر	٢	الفيوم	٣		
القليوبية	٦	بورسعيد	٢	مرسي مطروح	١		
الإسكندرية	١٧	السويس	٣	شمال سيناء	١		

الإجمالي ١٦٥ فرعا

مقدمة

لقد كانت مصر على مدار تاريخها مركزاً للتجارة والأعمال في الشرق الأوسط نظرًا لموقعها الجغرافي الاستراتيجي في مفترق الطرق بين الشرق والغرب مما يقدم للشركات العالمية معبراً لأنشطتها التجارية إلى الشرق الأوسط وأفريقيا. وبغرض استغلال المزايا الفريدة التي تتمتع بها، قامت مصر بانتهاج برنامج للإصلاح الاقتصادي والتجاري منذ أوائل التسعينيات. فجاءت سياسة تحرير التجارة جزءًا من برنامج اقتصادي أوسع يسمى برنامج التصحيح الهيكلي والذي تم تنفيذه تحت إشراف صندوق النقد الدولي خلال الفترة من (١٩٩١ إلى ١٩٩٦) لدمج الاقتصاد المصري في الأسواق العالمية.

وبموجب هذا الاتفاق، تخلصت مصر تدريجيًا من معظم القيود التجارية الكمية وخفضت من أسعار التعريفة الجمركية على وارداتها من البضائع والخدمات. وقد جاءت بعض الإصلاحات التجارية من جانب مصر بينما ارتبطت إصلاحات أخرى بالتزامات مصر كعضو بالاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (GATT)[1] منذ عام ١٩٧٠ ومنظمة التجارة العالمية (WTO) منذ عام ١٩٩٥ والتي ألزمت مصر بإزالة تعريفاتها الجمركية من خلال تخفيضات مجدولة خلال الفترة من ١٩٩٥ إلى ٢٠٠٥.

وبالنظر الى الميزان التجاري المصري يلاحظ انه اتسم بالعجز الدائم والذي بلغ ٣٧,٦ مليار دولار في السنة المالية ١٦/٢٠١٥ مقارنة بـ ١٢ مليار دولار في السنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٥. ويرجع ذلك في الأساس إلى الزيادة الملحوظة في الواردات والتي زاد حجمها بنسبة ٨٥,٢٪ خلال الفترة بين السنة المالية ٠٦/٢٠٠٥ والسنة المالية ١٦/٢٠١٥.

وعلى الصعيد العالمي، فقد تزامن تطبيق قواعد منظمة التجارة العالمية في هذا الصدد مع اتجاه متسارع نحو الاندماج في تكتلات إقليمية. ولم تكن مصر بمعزل عن هذه التطورات حيث اتجهت للاندماج في اتفاقيات تجارية إقليمية ودولية بغرض مواجهة المنافسة الشرسة بين التكتلات التجارية المختلفة وتنويع الأسواق والمخاطر والاستفادة من وفورات الحجم وجذب استثمارات جديده وتعزيز النمو الاقتصادي الذي تقوده الصادرات. ولتحقيق هذه الغاية، وقعت مصر مجموعة واسعة من الاتفاقيات التجارية ووسعت من شبكة علاقاتها مع الشركاء التجاريين على الساحة العالمية. وفي نفس السياق كانت مصر عضوا فاعلا في مجال الاتفاقيات الاستثمارية حيث وقعت عددا منها مع الدول العربية والأفريقية بهدف تعزيز التكامل الاقليمي والاستفادة الكاملة من الاتفاقيات التجارية التي وقعتها مصر باعتبار أن الاستثمار الأجنبي مطلباً ضرورياً للنمو الاقتصادي.

وفي هذه الدراسة نقدم تحليلاً متعمقًا للاتفاقيات التجارية الرئيسية التي وقعتها مصر مع شركائها الرئيسيين بما في ذلك أوروبا وآسيا وأمريكا الشمالية والجنوبية. وتغطي الدراسة في الأساس الملامح الرئيسية للاتفاقيات وأهدافها ومزاياها لكافة الاطراف، حيث تشارك مصر في العديد من أشكال العلاقات الدولية بما في ذلك اتفاقية التجارة الحرة ومناطق التجارة الحرة والأسواق المشتركة والتعاون مع المنظمات الدولية. وقد خصصنا فصلاً في الدراسة لاستعراض أحدث اتفاقية تجارية شاركت مصر فيها والتي تدمج التكتلات التجارية الأفريقية الثلاثة الحالية في كتلة واحدة مما ينشئ «منطقة التجارة الحرة الثلاثية (TFTA)». ويعود التعاون الاقتصادي والتجاري مع البلدان الأفريقية إلى منتصف التسعينيات حينما شاركت مصر في السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا (COMESA) وقطعت خطوات ناجحة في عملية الاندماج بإزالة ١٠٠٪ من التعريفات الجمركية على الواردات من الدول الأعضاء بالسوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا على مدى السنوات العشر الماضية. وقد وقعت مصر و٢٥ دولة افريقية في عام ٢٠١٥ اتفاقية تدشين أكبر منطقة تجارة حرة في العالم «تافتا» أملاً في أن تكون مسار النمو الجديد لمصر في المستقبل وفقاً للركائز الثلاثة الكبرى التي تركز عليها منطقة التجارة الحرة الثلاثية وهي التجارة والاستثمار والتصنيع.

وقد قامت السلطات المصرية مؤخرًا باتخاذ التدابير المختلفة لتعزيز الأنشطة الاقتصادية المحلية وحماية أسواقها من فيضان البضائع زهيدة الثمن ومنخفضة الجودة. وتضمنت هذه التدابير:

[1] اتفاق متعدد الأطراف ينظم التجارة الدولية، بهدف التوصل إلى خفض التعريفات الجمركية وغيرها من الحواجز التجارية، على أساس المعاملة بالمثل، مما مهد الطريق لإنشاء منظمة التجارة العالمية في ١ يناير ١٩٩٥.

تدابير استراتيجية متمثلة في:

- إطلاق مشروعات كبرى مثل قناة السويس الجديدة التي تعد جزء من مرحلة أولى لمشروع عملاق يتكون من مرحلتين: الأولي هي حفر قناة جديدة موازية للقناة الأصلية بطول إجمالي ٧٢ كم للمشروع بأكمله والذي تم افتتاحه في السادس من أغسطس ٢٠١٥. والثانية مشروع تطوير محور قناة السويس بغرض تحويل الممر المائي إلى محور تجاري عالمي متكامل. ويضم هذا المشروع العملاق مناطق صناعية وسكنية وتجارية ويهدف إلى إنشاء مجتمع على مساحة ٤٦١ مليون كم٢، أي تقريبًا ضعف مساحة ميناء سنغافورة و١٠ أضعاف مساحة جبل علي في دولة الإمارات العربية المتحدة. ويشمل تطوير ٦ موانئ و٣ مناطق صناعية لإنشاء مجتمعات سكنية وزراعية وصناعية. ومن المتوقع أن يوفر المشروع ١,٥ مليون وظيفة ويجذب مليارات من الاستثمارات الجديدة.
- اتخاذ عدداً من التدابير بغرض تعزيز الاستثمار، بما في ذلك تأجيل تطبيق الضريبة على الارباح الرأسمالية بالإضافة الي تقديم اعفاءات ضريبية واسعة النطاق لمنتجي السلع الاستراتيجية وإعفاء الاستثمارات في بعض المناطق من الضرائب لفترة معينة.
- اعتماد نظام سعر صرف حر لزيادة سيولة العملة الأجنبية في البنوك وتحسين القدرة على التنافسية وجذب استثمارات أجنبية جديدة.
- إطلاق مبادرة من خلال البنك المركزي المصري تهدف إلى تشجيع البنوك على تقديم الموارد المالية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بما يمكنها من النمو في ظروف مواتية (معدل فائدة ٥٪ فقط) لكل المشروعات الصغيرة بالإضافة إلى تمويل المشروعات المتوسطة بمعدل فائدة ٧٪.
- خفض دعم الطاقة جزئيًا لمعالجة عجز الموازنة المستمر.
- اصدار قانون استثمار جديد ليسير الاجراءات الاستثمارية.

هذا بالإضافة الى تدابير تكتيكية تضمنت اصدار مجموعة من القرارات بدءًا من يناير ٢٠١٦ وتهدف إلى إعادة التوازن إلى العجز التجاري وتعزيز تنمية الأنشطة المحلية ذات القيمة المضافة، بما في ذلك ما يلي:

- زيادة التعريفات الجمركية المفروضة على عدد كبير من الواردات مثل الأجهزة المنزلية ومستحضرات التجميل والملابس والأحذية والمكسرات وطعام الحيوانات الأليفة لتتراوح بين ٢٠ و٤٠٪ بدلاً من ١٠ إلى ٣٠٪.
- إلزام المنتجين الأجانب لعدد ٢٣ فئة من البضائع تامة الصنع المصدرة لسوق التجزئة في مصر بالتسجيل في الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات التابعة لوزارة التجارة والصناعة (يرجى الرجوع إلى الملحق الرابع)
- زيادة التأمين النقدي المطلوب من المستوردين لدي البنوك من ٥٠٪ إلى ١٠٠٪ في محاولة لتعزيز المنتجات المحلية في مقابل المنافسة الأجنبية.
- خفض سقف ضريبة الدخل الي ٢٢,٥٪ للأفراد والشركات من المستوى السابق البالغ ٣٠٪ لتحفيز الاستثمار.

خريطة (١): خطة التنمية الإقليمية لقناة السويس

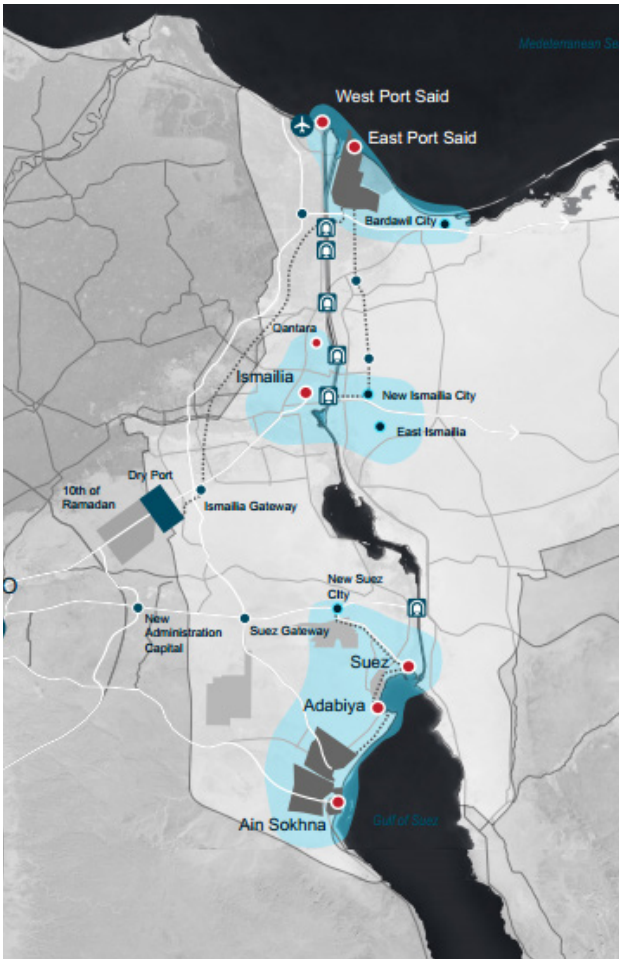

المصدر: هيئة قناة السويس

خريطة (٢): المناطق الحرة المصرية

ملاحظة: ينبغي اعتبار الصورة كتوضيح وليس كخريطة لذلك فان تكافؤ المناطق والحدود على سبيل المثال لم يؤخذ في الاعتبار.
توضح الخريطة ٢ موقع المناطق الحرة العامة المصرية التسعة ويعكس حجم العلامات الموضحة على الخريطة عدد الشركات التي يمكن العثور عليها في كل منطقة حرة مع أخذ في الاعتبار كلا من المناطق الحرة العامة والخاصة. ومن الملاحظ ان المناطق الحرة بالإسكندرية ومدينة نصر (القاهرة) والسويس هي المناطق التي تستضيف العدد الأكبر من الشركات.

المصدر: إعداد SRM وفقاً لبيانات الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة (٢٠١٤) ولا تشمل الخريطة المنطقة الحرة العامة لميناء شرق بورسعيد.

يتناول الجزء الأخير من الدراسة المزايا التي تتمتع بها مصر كوجهة جاذبه للاستثمار وكذلك الإصلاحات الاقتصادية الأخيرة التي قامت بها الحكومة المصرية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره محركاً رئيسياً للنمو. وتهدف الدراسة إلى التعرف على الظروف المواتية من حيث الاتفاقات التجارية والخدمات اللوجستية وبرامج الاستثمارات التي يمكن أن تقدمها مصر للمستثمرين المحتملين بهدف توسيع أسواقها في شمال أفريقيا والشرق الأوسط وما وراءه.

سجل الاقتصاد المصري أداءً جيدًا منذ عام ٢٠١٤ حيث قامت الحكومة بمجموعة من الخطوات التي تهدف إلى استعادة معدلات النمو المحققة في فتره ما قبل الثورة واستعادة ثقة المستثمرين الاجانب والحد من عجز الموازنة ومعالجة تصاعد مستويات الديون. كما أطلقت الحكومة مبادرات لاستعادة المستثمرين والقيام بعدد من المشروعات العملاقة مثل مؤتمر دعم وتنمية الاقتصاد المصري (EEDC) والذي عقد في عام ٢٠١٥ وشهد مشاركة ٨٠ دولة وأكثر من ٢٥٠٠ مستثمر وقد أسفر المؤتمر عن توقيع صفقات استثمارية تبلغ قيمتها نحو ٦٠ مليار دولار في قطاعات التشييد والعقارات والبنية التحتية.

وقد تسارع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال العام المالي ١٥/٢٠١٤ ليصل إلى حوالي ٤,٢٪ مقارنة بـ ٢,٢٪ خلال العام المالي الماضي، مدعومًا بالتحسن السنوي في أداء القطاعات الرئيسية مثل قطاع التشييد وتجارة الجملة والتجزئة والزراعة والصناعات غير النفطية والسياحة. وتم الحفاظ على هذا التحسن في العام المالي ١٦/٢٠١٥ ليصل الي معدل نمو ٤,٣٪، على الرغم من الآثار السلبية لحادث تحطم الطائرة الروسية فوق سيناء على عائدات السياحة وتراجع عائدات قناة السويس الناجم عن تباطؤ الاقتصاد العالمي. وقد دعم هذا التحسن تحقيق مزيد من الاستقرار بعد انتخاب برلمان جديد وإنشاء مشاريع عملاقة مختلفة وخاصة في قطاع البنية التحتية. وعلاوة على ذلك، حققت شركة النفط الإيطالية إيني (ENI) اكتشاف حقل غاز عملاق في المياه العميقة بالبحر الأبيض المتوسط في مصر في شهر أغسطس من عام ٢٠١٥. ومن المحتمل أن يؤمِن الاكتشاف نحو ٣٠ تريليون قدم مكعب من الغاز الخام ليكون أكبر اكتشاف للغاز في مصر وفي البحر المتوسط والذي من شأنه أن يؤمن احتياجات مصر من الغاز الطبيعي لعدة سنوات.

أعلن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (CAPMAS) عن انخفاض معدل التضخم السنوي في مصر (المناطق الحضرية) في سبتمبر ٢٠١٦ إلى ١٤,١٪من ١٥,٥٪ في أغسطس ٢٠١٦ بسبب تأثير سنة الأساس. ومن المتوقع أن يرتفع معدل التضخم في الفترة القادمة بسبب انخفاض قيمة الجنيه المصري وتطبيق ضريبة القيمة المضافة (VAT) ورفع أسعار الوقود.

وفيما يتعلق بسعر صرف الجنيه المصري أمام الدولار الأمريكي، فقد قرر البنك المركزي المصري اعتماد نظام سعر صرف حر ليتم تداول الدولار الأمريكي بسعر ١٣ جنيه كنقطة بداية استرشاديه مع وضع هامش +/- ١٠٪ على سعر العملة الأجنبية بالبنوك. وتم التخلص من هذا السعر الاسترشادى بعد مزاد العملة الاجنبية العلني الذي عقده البنك المركزي المصري في ٣ نوفمبر.

وقد صدر قرار تعويم الجنيه مصحوبًا بالخطوات التالية:

رفع أسعار الفائدة الأساسية بنسبة ٣٪ لتصل إلى ١٤,٧٥٪ و١٥,٧٥٪ و١٥,٢٥٪ على الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر الائتمان والخصم على التوالي، وذلك لاحتواء الضغوط التضخمية المتوقعة. ووفقًا لذلك عرضت البنوك المملوكة للدولة «البنك الأهلي » و«بنك مصر» و«بنك القاهرة» شهادات استثمار لمدة ١٨ شهراً و٣ سنوات بمعدل فائدة ٢٠٪ و١٦٪ على التوالي. بيع ١٠٠ مليون دولار للبنوك المحلية في عطاء استثنائي للعملة الأجنبية بسعر ١٣ جنيه مع التعهد بعقد عطاءات اخري عندما تتطلب الضرورة. عدم تطبيق اي حدود أو شروط على إيداعات العملات الاجنبية في البنوك بالإضافة إلى الحفاظ على الحد الأقصى المفروض مسبقًا على إيداعات العملات الأجنبية والذي يبلغ ٥٠,٠٠٠ دولار شهريًا لشركات الاستيراد التي تستورد سلعا غير الأساسية.

ومن المتوقع أن يؤدي هذا القرار إلى التخلص من السوق الموازي للعملات الأجنبية وإلى زيادة سيولة العملة الأجنبية في البنوك، مما يدعم قدرة مصر على التنافسية وتعزيز قطاعات مختلفة بما في ذلك السياحة والعقارات. ومن المتوقع أيضًا مساعدة مصر على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

وعلى جانب اخر ارتفع عجز الموازنة العامة السنوي بشكل كبير منذ اندلاع ثورة ٢٠١١ مع تزايد الإنفاق الحكومي بوتيرة أعلى من إيراداتها خلال الفترة من ٢٠١١ إلى ٢٠١٣. اتخذت الحكومة المصرية في يوليو ٢٠١٤ قرارًا غير مسبوق ببدء خفض تدريجي لدعم الطاقة لمعالجة اختلال التوازن المالي طويل الأمد. كما انخفض عجز الموازنة الإجمالي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي إلى ١١,٥٪ في العام المالي ١٥/٢٠١٤ مقارنة بـ ١٢,٢٪ المسجلة في العام المالي السابق.

وتستهدف الحكومة خفض العجز في السنوات القادمة من خلال زيادة الإيرادات الضريبية بعد تطبيق نظام ضريبة القيمة المضافة. كما رفعت وزارة البترول في نوفمبر أسعار الوقود لضبط الأسعار بعد انخفاض قيمة الجنيه المصري على النحو التالي:

الأسعار الجديدة للمنتجات البترولية

	السعر السابق	السعر الحالي	التغير ٪
بنزين أوكتان ٨٠ بالجنيه للتر	١,٦٠	٢,٣٥	٤٦,٩
بنزين أوكتان ٩٢ بالجنيه للتر	٢,٦٠	٣,٥٠	٣٤,٦
الديزل بالجنيه للتر	١,٨٠	٢,٣٥	٣٠,٦
أسطوانة الغاز الصغيرة بالجنيه	١٢,٥٠	١٥	٢٠
أسطوانة الغاز الكبيرة بالجنيه	٢٥	٣٠	٢٠

المصدر: بوابة الأهرام الإلكترونية

وقد سجل ميزان المدفوعات عجزًا بقيمة ٢,٨ مليار دولار في العام المالي ١٦/٢٠١٥ مقارنة بالفائض البالغ ٣,٧ مليار دولار قبل عام بسبب الزيادة الكبيرة في عجز الحساب الجاري بنسبة ٥٣,٧٪. من ناحية أخري، حقق الحساب المالي والرأسمالي فائضًا مسجلاً زيادة ١٠,٧٪ في صافي التدفق للداخل ليسجل ١٩,٩ مليار دولار مقارنة بـ ١٧,٩ مليار دولار في العام الماضي.

وفيما يتعلق بالقطاع المصرفي، قامت السلطات المصرية بإصلاحات مصرفية كبيرة منذ التسعينيات مستهدفة نظام أكثر تحررًا. وقد تضمن هذا تعزيز الرقابة والأنظمة المصرفية على أساس المعايير المقبولة دوليًا للتعامل مع المخاطر الكامنة في البيئة السياسية الجديدة. وقد أظهرت النشرة الشهرية الصادرة عن البنك المركزي المصري التطورات التالية بالمؤشرات الرئيسية للقطاع المصرفي لشهر يوليو ٢٠١٦:

جدول (١): المؤشرات المصرفية الرئيسية

مليار جنيه	يوليو ٢٠١٦	يوليو ٢٠١٥	التغير ٪
الأوراق المالية والاستثمارات في أذون الخزانة	١٢٩٨,٧	١٠١٥,٣	٢٧,٩
إجمالي القروض	٩٤٤,٣	٧٢٦,٣	٣٠
إجمالي الأصول	٢٨٩٢	٢٢٦٨,٤	٢٧,٥
المخصصات	٦٨,٥	٦٦,٤	٣,٢
إجمالي الودائع	٢١٣٢,١	١٧٧٣,٨	٢٠,٢

المصدر: البنك المركزي المصري

جدول (١): المؤشرات المصرفية الرئيسية

مؤشرات السلامة المصرفية (يونيو ٢٠١٦)		نظرة عامة علي القطاع المصرفي (يونيو ٢٠١٦)	
القاعدة الرأسمالية إلي الأصول المرجحة بأوزان المخاطر	١٣,٨٪	إجمالي عدد البنوك في مصر	٣٩
القروض غير المنتظمة إلي إجمالي القروض	٥,٩٪	عدد بطاقات الخصم	١٣٢٠٠٧٨٧
العائد علي متوسط حقوق الملكية	٢٤,٤٪	عدد بطاقات الائتمان	٣٨٢٥٢٩٤
صافي هامش العائد	٤٪	عدد ماكينات الصراف الآلي	٩٠٣١
القروض إلي الودائع	٤٤,٥٪	عدد نقاط البيع	٦٤٣٤٩

المصدر: البنك المركزي المصري

تجدر الإشارة الي أن البنوك المصرية لديها تواجد قوي في البلدان العربية والافريقية حيث يمتلك البنك الاهلي المصري شركة تابعة له في السودان ويمتلك بنك القاهرة وبنك مصر بنك القاهرة الدولي في أوغندا ولبنك مصر شركة تابعة في لبنان تسمى بنك مصر لبنان. ولدى هذه البنوك أيضًا مكاتب تمثيل مختلفة تغطي العديد من البلدان الافريقية مثل أثيوبيا وجنوب أفريقيا.

الرسم البياني (١): معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي السنوي

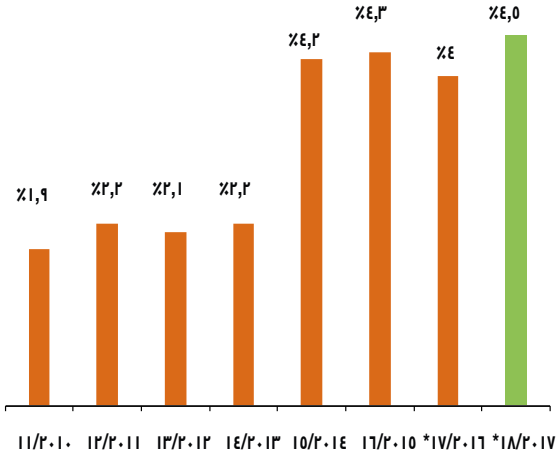

*متوقع

المصدر: البنك المركزي المصري

الرسم البياني (٢): معدل التضخم السنوي

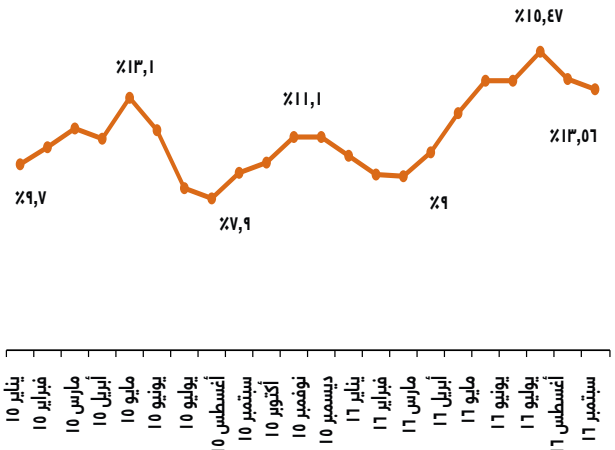

المصدر: البنك المركزي المصري

الرسم البياني (٣): معدل البطالة

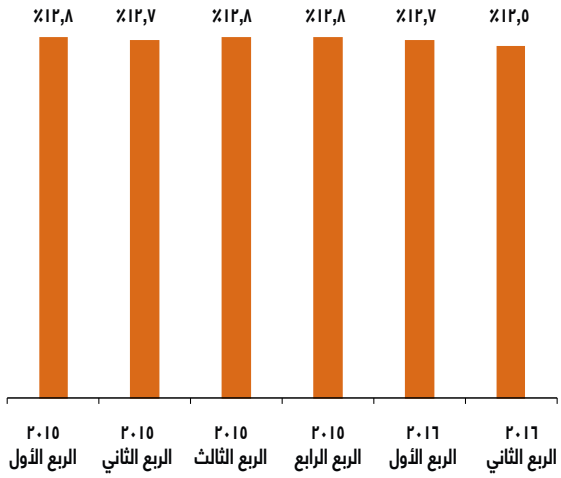

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

الرسم البياني (٤): سعر صرف الجنيه المصري

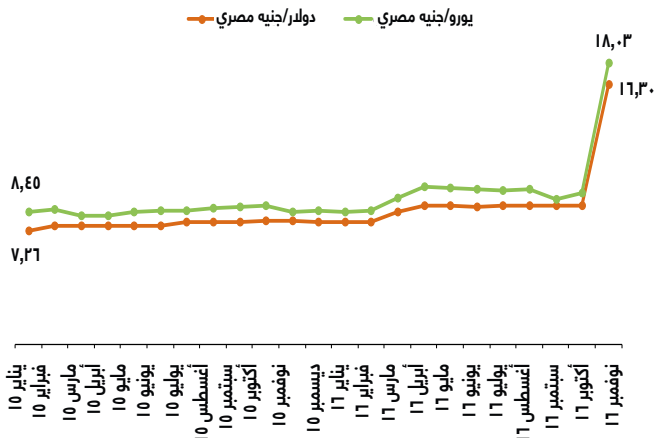

المصدر: وزارة المالية

الرسم البياني (٥):عجز الموازنة السنوي كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي

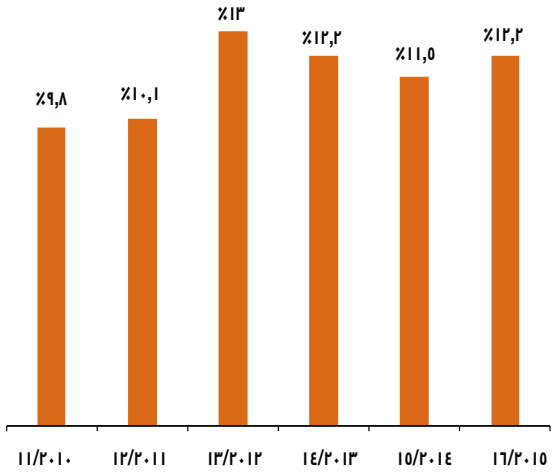

المصدر: وزارة المالية

الرسم البياني (٦): المصادر الرئيسية للعملات الأجنبية ١٥/١٠-١٦/١٥

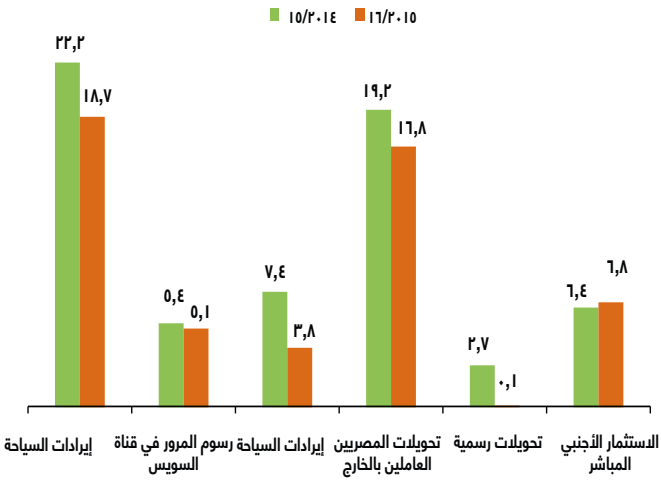

المصدر: البنك المركزي المصري (مليار دولار)

سياسة مصر التجارية

الستينيات:

- تبنت مصر في الستينات اقتصادًا اشتراكياً ذا حماية عالية ضد الواردات وعدم الاهتمام بالقدرة التنافسية.
- تميز الاقتصاد بسوق الصرف المزدوج الذي يتطلب من المصدرين تحويل ٧٥٪ من عائدات النقد الأجنبي إلى العملة المحلية.

السبعينيات:

- وقعت مصر الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (GATT) في عام ١٩٧٤ جنبًا إلى جنب مع تنفيذ تحرير اقتصادي واعتماد «سياسة الباب المفتوح».
- أنشأت مصر العديد من المناطق الحرة في ١٠ محافظات.

التسعينيات

- بدء اتخاذ تدابير تحرير فعالة بعد اعتماد برنامج التصحيح الهيكلي في بداية التسعينيات. تضمن البرنامج تحرير التجارة وتخفيض قيمة الجنيه وخفض العجز المالي.
- انضمت مصر إلى منظمة التجارة العالمية في عام ١٩٩٥ والتزمت بخفض ٩٨٪ من تعريفاتها الجمركية على مدى عشر سنوات والمضي قدمًا نحو الإصلاح التجاري المتعدد الجوانب. وفي وقت لاحق وقعت مصر «اتفاقًا بشأن تكنولوجيا المعلومات» مع الالتزام بالتخلص من معظم الرسوم المفروضة على معدات أجهزة الكمبيوتر بحلول عام ٢٠٠٥ وكافة الرسوم من هذا القبيل بحلول عام ٢٠٠٧.
- في الفترة بين عام ١٩٩١ و١٩٩٨، انخفض متوسط الوزن النسبي للرسوم الجمركية على الواردات المصرية بنسبة ٥٠٪. تخفيض التعريفات الجمركية أدى إلى خفض التعريفات الجمركية على الواردات من ١٠٠٪ إلى ٤٠٪ باستثناء الدواجن ومنتجات التبغ والمشروبات الكحولية والسيارات.
- بموجب اتفاقية منظمة التجارة العالمية على المنسوجات والملابس، التزمت مصر أيضًا بالتخلص من الحظر المفروض على الواردات الخاصة بالمنسوجات بحلول عام ١٩٩٨ والخاصة بالملابس بحلول عام ٢٠٠٢.

من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٩

- في ٢٠٠١ وقعت مصر اتفاقية شراكة مع الاتحاد الأوروبي أكبر شريك تجاري لمصر والتي دخلت حيز التنفيذ في عام ٢٠٠٤. حيث سمحت الاتفاقية للمنتجات المصرية الدخول الفوري بحريه إلى أسواق الاتحاد الأوروبي، في حين ينبغي أن تنتظر المنتجات الأوروبية فترة اثني عشر عامًا للدخول التدريجي الحر للسوق المصرية.
- في ٢٠٠٢ تم تخفيض متوسط التعريفات الجمركية المصرية غير المرجحة بأوزان لتصل إلى ٢٠,٦٪ (باستثناء التعريفات الجمركية على المشروبات الكحولية) مقارنة بـ ٤٧,٤٪ في عام ١٩٨١. وقد يكون هذا المتوسط جيدا إذا تم مقارنته مع متوسط التعريفات الجمركية لعدد من البلدان المصدرة مثل ماليزيا (٩٪) واندونيسيا (٥,٩٪) والفلبين (١٠٪) وتركيا (١٢,٥٪) والمكسيك (١٣٪).
- في ٢٠٠٣ تم إدخال مزيد من التخفيضات على التعريفات الجمركية، مما أدي إلى خفض متوسط الوزن النسبي للتعريفة على الواردات إلى ١٢٪.
- في ٢٠٠٤ أعلنت وزارة المالية التزامها بإصلاح شامل في إدارة الجمارك المصرية وإعادة تنظيم «هيئة الجمارك» لتلبية المعايير الدولية. بدأت مصر في إنشاء مراكز جمارك حديثة في الموانئ الرئيسية وبدأت في تنفيذ نظم تكنولوجيا معلومات جديدة لتسهيل الاتصالات بين الموانئ والمطارات.
وقد دخلت هذه النظم حيز التشغيل الكامل في عام ٢٠٠٩.
- في ٢٠٠٩ أعلنت وزارة التجارة والصناعة استراتيجية تنمية الصادرات للفترة من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٣. تركز الاستراتيجية بصفة رئيسية على تنسيق عمل الجهات الحكومية مع الأطراف المعنية وإشراك القطاع الخاص لتحقيق التناسق في السياسات والتمويل وبرامج التدريب والمعايير. وكان الهدف الرئيسي لتلك الاستراتيجية هو تطوير السياسة التجارية إلى مستوى أكثر تميزا لتحقيق مزيد من الاندماج في الاقتصاد العالمي.

من ٢٠١٠ إلى الآن

- في ٢٠١٠ أكملت مصر والاتحاد الأوروبي ملحقًا زراعيًا لمنطقتهما التجارية الحرة مما يحرر التجارة في أكثر من ٩٠٪ من البضائع الزراعية.
- تسمح المادة السادسة من القرار ٢٠١٣/١٨٤ بتخفيض التعريفات الجمركية على السلع الوسيطة إذا كان المنتج النهائي به مكون محلى يبدأ من ٣٠٪ وكلما ذادت هذه النسبة. تنخفض التعريفة الجمركية، لتصل إلى ٩٠٪ إذا بلغ مجمل المساهمة المحلية ٦٠٪ أو أكثر.
- في السنوات العشر الماضية قامت الحكومة المصرية بتطبيق خفض كبير على التعريفات الجمركية للواردات والتي وصلت إلى أقل من ١٥٪ لمعظم البضائع التي تدخل مصر. الاستثناء الوحيد هو الملابس التي تحمل تعريفة جمركية تبلغ ٣٠٪. السيارات والكحول والتبغ هم المواد الوحيدة التي لا تزال التعريفة الجمركية المفروضة عليهم ٤٠٪ أو أكثر. تخضع سيارات الركاب ذات المحركات أقل من ١٦٠٠ سي سي لتعريفة استيراد تبلغ ٤٠٪. وتخضع السيارات ذات المحركات أعلى من ١٦٠٠ سي سي لتعريفة استيراد تبلغ ١٣٥٪. بالإضافة إلى ذلك تخضع السيارات ذات المحركات أعلى من ٢٠٠٠ سي سي إلى ضريبة مبيعات تصاعدية تصل إلى ٤٥٪.
- لم تطبق مصر أي ضرائب . أو رسوم على الصادرات. ومع ذلك وفقًا للمادة الثامنة من لوائح الاستيراد والتصدير، يجوز فرض رسم يصل إلى ١٠٠٪ من قيمة السلعة في أي وقت بواسطة الوزير المسئول عن التجارة.
- في يناير ٢٠١٦، قررت السلطات المصرية اتخاذ بعض التدابير لخفض الاستيراد وحماية السوق من فيضان البضائع الرخيصة ذات الجودة المنخفضة. أعلنت وزارة التجارة والصناعة أن عدد ٢٣ سلعة تامة الصنع والمصدرة إلى مصر لسوق التجزئة يجب تسجيلها في الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات.
- رفع البنك المركزي المصري الإيداعات النقدية اللازمة لحصول المستوردين على خطابات ضمان من البنوك من ٥٠٪ إلى ١٠٠٪ في محاولة لحماية المنتجات المحلية في مقابل المنافسة الأجنبية. تُستثنى واردات الادوية ومدخلات الأدوية وحليب الأطفال من القرار.

من ناحية أخرى رفع البنك المركزي المصري الحد الشهري المفروض على الإيداعات بالدولار الأمريكي إلى ٢٥٠٠٠٠ دولار أو ما يعادله من العملات الاجنبية بدلاً من ٥٠٠٠٠ دولار وبدون حدود على الإيداعات اليومية. ويشمل القرار الشركات المستوردة لأربعة مجموعات فقط من السلع، والتي تشمل:

- السلع الأساسية والبضائع التموينية.
- المعدات والآلات وقطع الغيار.

- المواد الخام والسلع الوسيطة.
- الأدوية.

يهدف القرار إلى تنظيم عملية الاستيراد من خلال تسهيل واردات السلع الرئيسية مع الحد من الواردات غير الضرورية.

إحصائيات التجارة المصرية

لقد ظلت مصر دائمًا تعاني من عجز في ميزانها التجاري الذي وصل إلى حوالي ٣٧,٦ مليار دولار أمريكي في العام المالي ١٦/٢٠١٥ مقارنة بـ ١٢ مليار دولار فقط في العام المالي ٠٦/٢٠٠٥. خلال الفترة من العام المالي ٠٦/٢٠٠٥ إلى ١٦/٢٠١٥، زادت الواردات بنسبة ٨٥٪ في حين حافظت الصادرات على معدل نمو بطيء.

تحسن مؤشر الانفتاح التجاري (مقياس اقتصادي ينسب إجمالي حجم التجارة إلى الناتج المحلي الإجمالي للبلاد) خلال العقد الماضي وحتى عام ٢٠٠٨، وحدوث الأزمة المالية العالمية التي أثرت سلبًا على التجارة العالمية ثم تلتها الثورة المصرية التي أثرت سلباً على الاستقرار الاقتصادي.

الرسم البياني (٧): الميزان التجاري (مليار دولار)

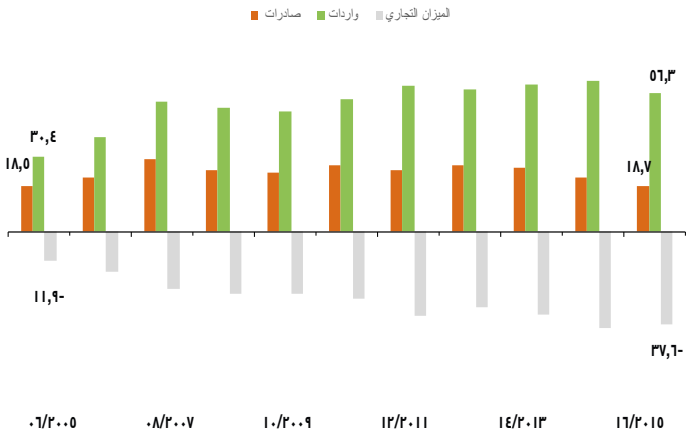

المصدر: البنك المركزي المصري

الرسم البياني (٨): مؤشر الانفتاح التجاري

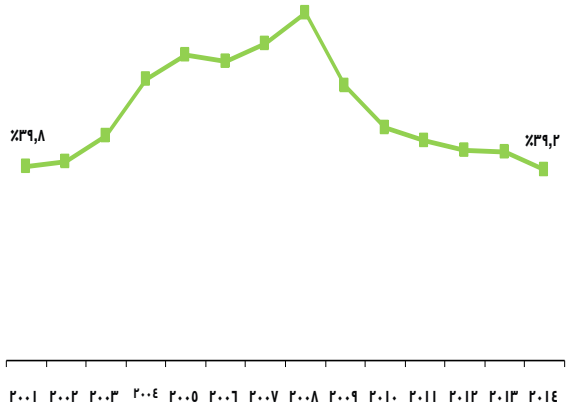

المصدر: البنك الدولي

الصادرات

من الواضح أن هيكل الصادرات المصرية يجب أن يكون أكثر كفاءة لأن الوقود والمنتجات النفطية قد شكلت ٣٠,٨٪ من إجمالي الصادرات في العام المالي ١٦/٢٠١٥ متأثرًا سلبًا بضعف القاعدة الصناعية في مصر. جاءت البضائع تامة الصنع ولا سيما الملابس الجاهزة والمنسوجات القطنية والأسمدة على قائمة الصادرات المصرية إلى جانب المواد الكيميائية العضوية وغير العضوية التي تمثل البضائع نصف المصنعة. استمرت الصادرات في الزيادة في الفترة (من العام المالي ٠٥/٢٠٠٤ إلى ٠٨/٢٠٠٧) حتى حدوث الأزمة المالية والتي أثرت سلبًا على الطلب العالمي على الصادرات المصرية. وشهدت الصادرات المصرية تراجعًا آخر في ١٢/٢٠١١ بعد اندلاع ثورة ٢٥ يناير. وقد عانت الصادرات مؤخرًا من العوامل السلبية المختلفة التي من بينها: (١) عدم اليقين للأوضاع السياسية. (٢) انخفاض الطلب من الأسواق الرئيسية المستوردة مثل ليبيا وسوريا واليمن والتي شهدت مواجهات دامية. (٣) تكلفة الإنتاج المتزايدة بسبب ارتفاع أسعار الطاقة وأجور العمالة والأسعار. (٤) ضعف اليورو مقابل الدولار مع استقرار نسبي في سعر صرف الجنيه المصري مقابل الدولار الأمريكي والذي أثر سلبًا على القدرة التنافسية للصادرات المصرية في الأسواق الأوروبية خلال العام المالي ١٥/٢٠١٤. في العام المالي ١٦/٢٠١٥ كانت الإمارات العربية المتحدة الوجهة الأولى للصادرات المصرية بقيمة ٢,٥ مليار دولار تليها إيطاليا (١,٧ مليار دولار) والولايات المتحدة (١,٣ مليار دولار). كانت وزارة التجارة والصناعة المصرية قد أعلنت استهدافها زيادة في إجمالي الصادرات لتصل إلى ٤٢,٦ مليار دولار بحلول عام ٢٠١٨ مقارنة بالمستهدف في ٢٠١٤ البالغ ٢٥ مليار دولار بمتوسط زيادة سنوية تبلغ ١٥٪. ومع ذلك هناك العديد من المخاوف حول الوصول إلى الأرقام المستهدفة حيث انخفضت الصادرات خلال العام المالي ١٦/٢٠١٥ بنسبة ١٨,٩٪ مقارنة بالعام المالي ١٥/٢٠١٤.

الرسم البياني (٩): عائدات الصادرات وفقاً لدرجة التصنيع (١٦/٢٠١٥)

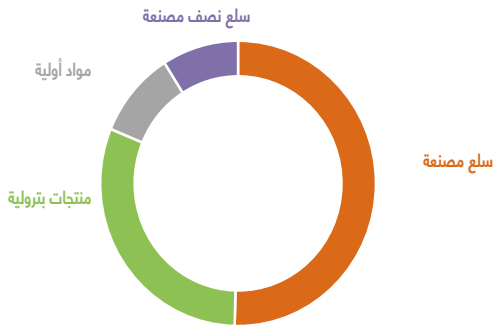

الرسم البياني (١٠): أهم الصادرات المصرية في ١٦/٢٠١٥ (مليار دولار)

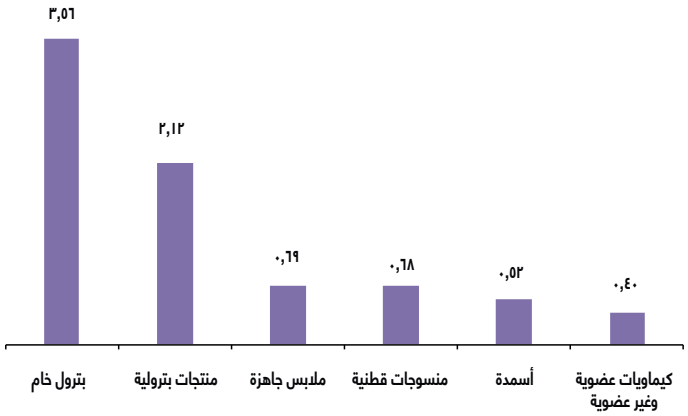

المصدر: البنك المركزي المصري

الواردات

أصبحت مصر مستوردًا صافيًا للطاقة منذ ٢٠١٠، حيث شكل النفط الخام والمنتجات البترولية أعلى نسبة من إجمالي وارداتها. القمح هو السلعة الرئيسية الأخرى التي تستوردها مصر والتي تعتبر أكبر مستورد لها في جميع أنحاء العالم. في عام ١٦/٢٠١٥، استحوذت السلع الوسيطة على أكبر حصة من إجمالي الواردات بنسبة ٢٦٪. فكانت الصين أكبر بلدًا مصدرًا لمصر في العام المالي ١٦/٢٠١٥ بقيمة ٤,٧ مليار دولار تليها الإمارات العربية المتحدة (٣,٤ مليار دولار) والمانيا (٣,٢ مليار دولار).

الرسم البياني (١١): مدفوعات عن الواردات وفقاً لدرجة التصنيع (١٦/٢٠١٥)

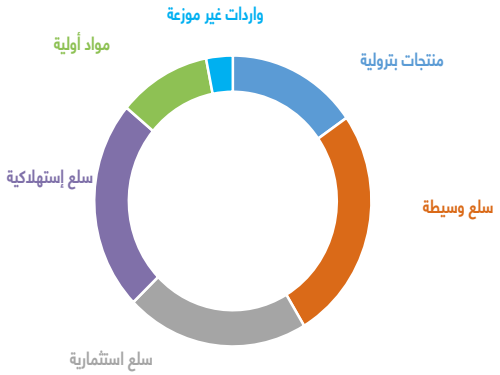

الرسم البياني (١٢): أهم الواردات المصرية في ١٦/٢٠١٥ (مليار دولار)

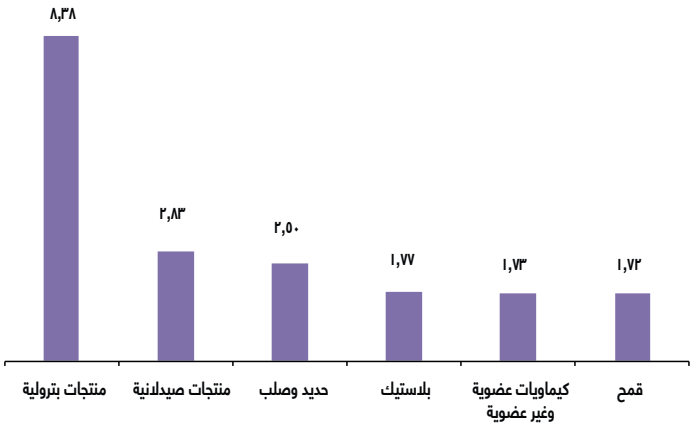

المصدر: البنك المركزي المصري

جدول (٤): أنواع البضائع المستوردة

المواد الخام: النفط الخام والقمح والذرة والتبغ وخام الحديد والقطن.
السلع الوسيطة: الحيوانات والدهون والشحوم والزيوت النباتية والمواد الكيميائية العضوية وغير العضوية والبلاستيك والورق والورق المقوى ومنتجات الحديد والفولاذ والألمونيوم والأدوات وقطع الغيار واكسسوارات السيارات والمطاط والخشب والأدوات.
السلع الاستثمارية: أجهزة الكمبيوتر والمواتير والمولدات وقطع الغيار وسيارات الركاب والأجهزة الكهربائية والبصرية.
السلع الاستهلاكية: السلع المعمرة: الثلاجات المنزلية والمجمدات الكهربائية وأجهزة التلفزيون / السلع غير المعمرة: منتجات الألبان والبيض والعسل والسكر المنقى والأدوية والمبيدات الحشرية والمنسوجات القطنية والملابس الجاهزة.

المصدر: البنك المركزي المصري

الشركاء التجاريين الرئيسيين لمصر

في العام المالي ١٦/٢٠١٥، كانت الإمارات العربية المتحدة أكبر شريك تجاري لمصر بحجم تبادل تجاري بلغ ٥,٩٦ مليار دولار تليها الصين بحجم تبادل تجاري بلغ ٥,١٩ مليار دولار. شغلت هاتان الدولتان دائمًا مكانًا في قائمة أكبر الشركاء التجاريين لمصر خلال الأعوام الماضية، مما يعكس علاقاتهما التجارية القوية مع مصر.

إحتلت ايطاليا المرتبة «السادسة» في قائمة أكبر الشركاء التجاريين بحجم تبادل تجاري ٣,٧٨ مليار دولار. تتمثل صادرات مصر الرئيسية إلى إيطاليا في القطن والفواكه والمواد البلاستيكية والمواد الكيميائية والحديد والفولاذ والجلد والسجاد. من ناحية أخرى، تستورد مصر بصفة أساسية الآلات والأجهزة الكهربائية والمنتجات الكيميائية الحيوية والسيارات والأثاث والمعدات الطبية.

الرسم البياني (١٣): أهم الشركاء التجاريين لمصر في ١٦/٢٠١٥ (مليار دولار)

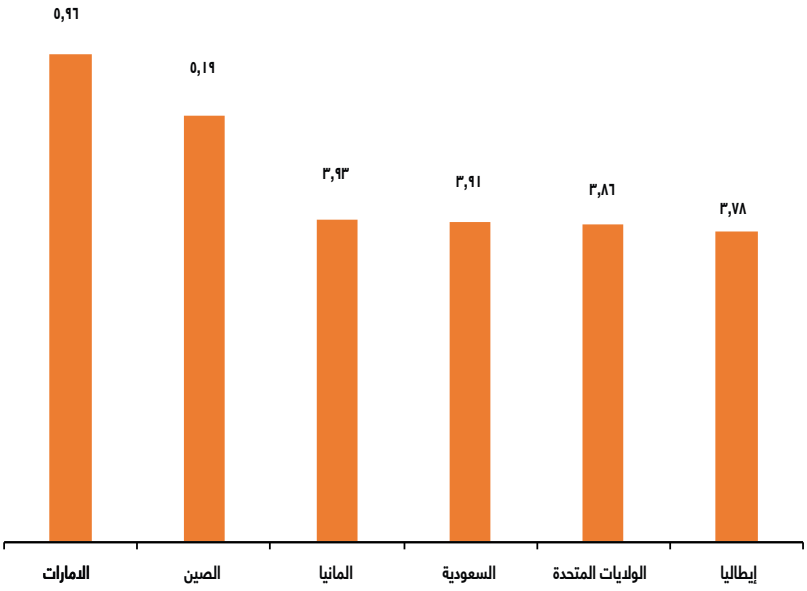

المصدر: البنك المركزي المصري

على صعيد سياسة مصر الخارجية، وقعت مصر العديد من مذكرات التفاهم والاتفاقيات الدولية لتحفيز اقتصادها وزيادة التعاون الدولي وتعزيز التعاون التجاري مع دول الجوار. تهدف هذه العلاقات إلى تحرير التجارة تدريجيًا من خلال تنفيذ إلغاء الرسوم الجمركية وإنشاء ظروف مواتيه للشركاء التجاريين وتوحيد الإجراءات والحد من العوائق التجارية.

جدول (١): موجز الاتفاقيات التجارية المصرية الكبرى

الاتفاقية	الصفحة	البلدان	التعريفات الجمركية على الصادرات المصرية	شرط المكون المحلي/ القيمة المضافة	الامتيازات التبادلية
اتفاقية الشراكة المصرية مع الاتحاد الأوروبي	٢١	مصر ودول الاتحاد الأوروبي	٠٪	الحد الادنى لشرط المكون المحلي ٦٠٪	خفض تدريجي للتعريفة الجمركية السارية على الصادرات من الاتحاد الأوروبي منذ ٢٠٠٤ وصولاً إلى ٠٪ في ٢٠٢٠
منطقة التجارة العربية الحرة	٢٣	مصر وجميع البلدان العربية (باستثناء جيبوتي والكاميرون وموريتانيا والصومال)	٠٪	لا يجب أن تقل القيمة المضافة عن ٤٠٪ من القيمة النهائية للسلعة عند إتمام انتاجها	فرض تعريفة كاملة على الواردات من البلدان العربية المشاركة
المناطق الصناعية المؤهلة	٢٥	مصر واسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية	٠٪	يجب تصنيع ٣٥٪ من قيمة المنتج في مصر حيث يجب أن تكون ١٠,٥٪ منها ذات منشأ اسرائيلي	لا توجد
مصر-ميركوسور (السوق المشتركة لدول أمريكا الجنوبية)	٣٠	مصر ودول أمريكا اللاتينية (الأرجنتين والبرازيل وباراجواي وأورجواي وفنزويلا)	خفض التعريفات الجمركية لأكثر من ٩٠٪	الحد الادنى للقيمة المضافة ٥٥٪	كاملة
كوميسا (السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا)	٣٢	مصر وبلدان شرق وجنوب أفريقيا (حوالي ٢٠ بلدًا)	٠٪	الحد الأدنى للقيمة المضافة ٤٥٪	كاملة
اتفاقية أغادير	٣٤	مصر والأردن ولبنان والمغرب وفلسطين وتونس*	٠٪	تطبيق نفس قواعد المنشأ الأورومتوسطية على كافة البضائع المتبادلة بين البلدان الأربعة	تبادلية كاملة للامتيازات بين البلدان المشاركة بالإضافة إلى بلدان الاتحاد الأوروبي

*انضمت لبنان وفلسطين إلى اتفاقية أغادير للتجارة الحرة في ٣ أبريل ٢٠١٦

الاتفاقيات الرئيسية بين مصر والبلدان الأخرى

لتحليل متعمق حول هذا الفصل، يرجى الرجوع إلى جداول البيانات المرتبطة بما يلي:

١. اتفاقية الشراكة المصرية مع الاتحاد الأوروبي
٢. منطقة التجارة العربية الحرة
٣. المناطق المؤهلة (الكويز)
٤. الاتفاقية المصرية التركية
٥. مصر-ميركوسور (السوق المشتركة لدول أمريكا الجنوبية)
٦. كوميسا (السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا)
٧. اتفاقية أغادير
٨. اتفاقيات تجارية أخرى

يتم تنظيم العلاقات بين مصر ودول الاتحاد الأوربي عن طريق اتفاقية الشراكة المصرية مع الاتحاد الأوروبي وهي منطقة تجارة حرة تنظم العلاقات بين مصر والاتحاد الأوروبي. وتهتم الاتفاقية بتحرير التجارة في المنتجات الصناعية والزراعية.

مصر أيضًا عضو بمنطقة التجارة العربية الحرة "البافتا» مع البحرين والجزائر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والأردن والعراق والكويت ولبنان وليبيا والمغرب وعمان وفلسطين وقطر وسوريا والسودان وتونس واليمن. وتظهر في الأغلب الرغبة في العمل ككيان موحد من خلال إنشاء اتحاد جمركي عربي والذي يتم التخطيط لتفعيله في السنوات التالية.

ويمكن لدول الجامعة العربية ومنطقة التجارة العربية الحرة أن تلتزم أيضًا باتفاقية أغادير والتي تسمح بالتجارة الحرة بين البلدان العربية بمنطقة البحر المتوسط مع البلدان التابعة لمنطقة الأورو- متوسطية.

نتج عن اتفاقيه الكويز (المناطق الصناعية المؤهلة) بين مصر واسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية مزايا ملحوظة للاقتصاد المصري حيث تتمتع منتجات هذه المناطق بميزة الدخول المعفى من الجمارك لواحدة من أكبر الأسواق في العالم، وهي السوق الأمريكية، والتي تضم ٣٠٠ مليون مستهلك.

فيما يتعلق بدول أمريكا الجنوبية، أقامت مصر علاقات تجارية مع بلدان أمريكا اللاتينية المنضمين لتجمع الميركسور (السوق المشتركة لدول أمريكا الجنوبية). وينبغي إلقاء الضوء على هذا الإنجاز لأن مصر تعد أول بلد عربي وأفريقي يوقع على اتفاقية مع دول أمريكا الجنوبية.

بقدر أهمية المنطقة الأفريقية لمصر، أقامت مصر روابط تعاون دولي وقاري مع العديد من الكيانات الأفريقية. وبمقتضي الاتفاقية أدناه، أقامت مصر علاقات مع العديد من الدول بجنوب وشرق أفريقيا.

من خلال الكوميسا (السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا)، تتعاون مصر مع أنجولا وبروندي وجزر كوموروس وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجيبوتي واريتريا واثيوبيا وكينيا ومدغشقر وملاوي وموريشيوس وناميبيا ورواندا وسيشيل والسودان وسوازيلاند وأوغندا وزامبيا وزيمبابوي. إن إنشاء الكوميسا كمنطقة تجارة لشرق وجنوب أفريقيا يمكن أن يفسَر باعتباره الخطوة الأولى نحو إنشاء تكتل اقتصادي أفريقي. أدى إنشاء هذه المنطقة التجارية إلى تحسين واردات وصادرات مصر بشكل كبير. في هذه الحالة أيضًا، لا يركز التعاون فقط على الجانب التجاري لكنه يتضمن أيضًا تعاون مصري لافريقيا من خلال امداد مصر البلدان الموقعة على اتفاقية الكوميسا بمنح دراسية ودعم فني وتدريبي. بالإضافة إلى الاتفاقيات مع منظمات تتألف من العديد من الدول الاعضاء، تمتلك مصر علاقات مع بلدان منفردة، مثل اتفاقية التجارة الحرة بين مصر وتركيا. من أجل تعزيز التعاون الاقتصادي بين الطرفين ورفع مستوى المعيشة لشعبي البلدين.

وأخيرًا وقعت مصر اتفاقيات دولية أخرى مع بلدان ومنظمات مختلفة. ولتحليل متعمق حول هذا الموضوع، يرجى الرجوع إلى جداول البيانات المتعلقة بما يلي:

- السوق العربية المشتركة
- مصر - مجموعة التنمية لأفريقيا الجنوبية مصر- الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا
- اتفاقية التجارة الحرة بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية (اتفاقية إطارية للتجارة والاستثمار)
- رابطة التجارة الحرة الأوروبية
- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
- مجموعة الـ ١٥

ولمصر علاقات تجارية مع العديد من دول العالم العربي التي تهدف إلى تحقيق استقرار اقتصادي وسياسي وتعزيز الترابط بين الدول العربية ككيان اقتصادي موحد في المشهد الاقتصادي العالمي.

من خلال إعادة تفعيل السوق العربية المشتركة، وقعت مصر العديد من الاتفاقيات الثنائية ذات الطابع التجاري مع عدد كبير من البلدان العربية (الأردن وليبيا وسوريا والمغرب وتونس والعراق، الخ). التعاون ليس محدودًا بتبادل البضائع والخدمات فقط لكنه أيضًا مرتبط بتبادل المعرفة مثل التدريب في القطاع الزراعي.

استطاعت مصر من خلال مشاركتها في مجموعة التنمية لجنوب أفريقيا إقامة علاقات مع أنجولا وبتسوانا وليسوتو وجمهورية الكونغو الديمقراطية ومدغشقر وملاوي وموريشيوس وموزمبيق وسيشيل وجنوب أفريقيا وسوازيلاند وتنزانيا وزامبيا وزيمبابوي.

وللتغلب على تهديدات القدرة التنافسية الاقتصادية، الناجمة عن وجود معايير منتج مختلفة والعديد من أنظمة التعريفة الجمركية، تعاونت دول غرب أفريقيا مع بعضها البعض حتى أنشأت منطقة تجارية حرة فريدة تسمى (الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا). ومع تلك البلدان، وقعت مصر اتفاقية إطارية تهدف إلى زيادة صادرتها إلى هذه البلدان.

كذلك تتمتع مصر بروابط اقتصادية وتجارية مع بلدان على الجانب الآخر من المحيط الأطلنطي، وبصفة خاصة توطدت العلاقة مع دول شمال ووسط أمريكا طوال سنوات بسبب العلاقة التاريخية بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية. وفي الواقع، تعد مصر واحدة من المستفيدين الرئيسيين من المعونات الأمريكية والدعم العسكري. كما يمكن إضافة اتفاقيات الاستثمار وإنشاء مناطق تجارية حرة خاصة إلى هذه الصورة. هدفت الاتفاقية الإطارية للتجارة والاستثمار بين مصر والولايات المتحدة إلى زيادة تدفقات التجارة والاستثمار إلى مصر. إن الفوائد المستمدة من هذه الاتفاقيات قابلة للقياس من حيث التطور التقني وجذب الاستثمار والنمو في الناتج المحلي الإجمالي.

تتضمن اتفاقية الشراكة بين مصر والاتحاد الأوروبي البلدان الواقعة في منطقة أوروبا الوسطى والشمالية، مثل سويسرا والنرويج وليختنشتاين وأيسلندا. وبفضل هذه الاتفاقية، تمكنت مصر من إقامة منطقة تجارية حرة مع هذه البلدان، مع الحصول على إعفاء لجميع الرسوم الجمركية والضرائب على الصادرات من المنتجات الصناعية والصادرات الزراعية المصرية الرئيسية.

تحظى مصر بوجود بارز على المستوى الدولي بفضل اتفاقيات التعاون مع المنظمات الدولية الهامة من بينها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. ومن خلال الالتزام ببيان الاستثمار الدولي والشركات متعددة الجنسيات التابع لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، التزمت مصر بتوفير معاملة وطنية للمستثمرين الأجانب.

وبالمثل، فإن مصر عضو في منظمة أخرى تعهدت بإقامة بيئة ملائمة للاستثمارات المحلية والأجنبية، وهي مجموعة الـ ١٥. وهو منتدى تم إنشاءه لتعزيز التعاون والمشاركة الدولية ويتكون من بلدان تنتمي إلى أمريكا اللاتينية وأفريقيا وآسيا. ويمكن تقييم نمو هذا التعاون عند تحليل الأداء العام لقدرة بعض الدول الأعضاء على التنافسية مثل ماليزيا وشيلي والهند. لذلك يمكن للمرء أن يستنتج بسهولة كيف يمكن تحويل التبادل التجاري مع هذه الكيانات إلى إمكانات نمو اقتصادية هائلة لمصر.

وخارج الحدود الأوروبية، قامت مصر بالانضمام إلى منظمة تسمى مجموعة الدول الثمانية النامية وذلك من أجل التعاون والتنمية بين بنجلاديش ومصر واندونيسيا وإيران وماليزيا ونيجيريا وفلسطين وتركيا بهدف تحسين وضع الدول الاعضاء في الاقتصاد العالمي من خلال تنويع الفرص التجارية.

فيما يلي يوجد جدول يمثل الإطار العام للعلاقات الدولية المصرية، حيث يقسم البلدان الشريكة لمصر حسب الموقع الجغرافي.

جدول (٢): جدول مختصر للعلاقات التجارية المصرية مقسمًا حسب موقع شركاء مصر الأعضاء في الاتفاقية

	الدول العربية	الدول الأفريقية	الاتفاقيات الدولية	الاتفاقيات الأوروبية	الدول الأمريكية
مصر-الاتحاد الأوروبي				X	
منطقة التجارة العربية الحرة	X				
اتفاقية أغادير	X				
المناطق الصناعية المؤهلة (الكويز)					X
مصر-ميركوسور (السوق المشتركة لأمريكا الجنوبية)					X
الكوميسا		X			
الاتفاقية المصرية التركية			X		
الاتفاقيات الدولية الأخرى مع مصر					
السوق العربية المشتركة	X				
مجموعة التنمية لأفريقيا الجنوبية		X			
الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا		X			
الاتفاقية الإطارية للتجارة والاستثمار					X
اتفاقية الشراكة بين مصر والاتحاد الأوروبي				X	
منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية			X		
مجموعة الـ ١٥			X		

المصدر: تم اعداده من مصادر متنوعة

اتفاقية الشراكة المصرية الأوروبية

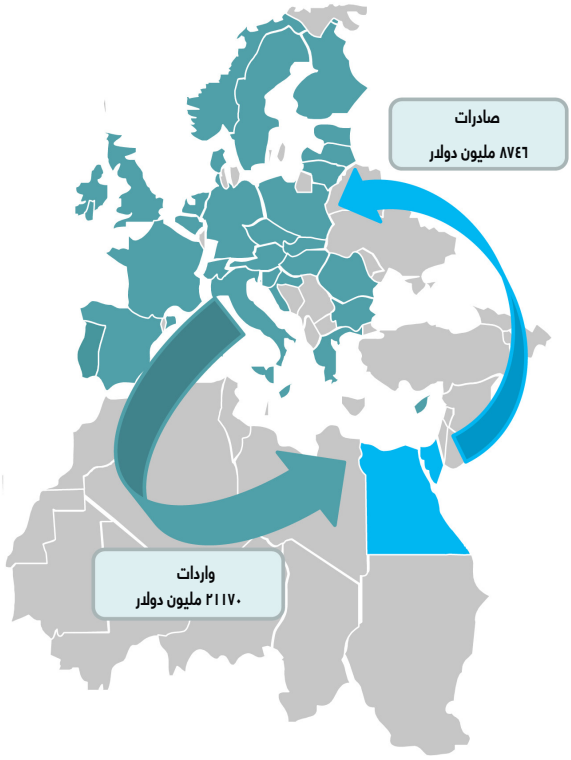

النوع: منطقة تجارة حرة
التغطية: السلع والخدمات
الوضع الحالي: سارية
الأعضاء المتعاقدون: مصر وأعضاء الاتحاد الأوروبي
تاريخ التوقيع: ٢٠٠١/٠٦/٢٥
تاريخ الدخول حيز التنفيذ: ٢٠٠٤/٠٦/٠١

تعود العلاقات التي تربط مصر بدول الاتحاد الأوروبي إلى الاتفاقيات العامة للتعريفات الجمركية والتجارة التي تم التوصل اليها بموجب الجولة الأخيرة من الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة «الجات» (١٩٨٦-١٩٩٤ جولة أورجواي). على خلاف الجولات الأولى التي استهدفت إيجاد حلول لخفض التعريفة الجمركية، اهتمت المفاوضات التجارية الأخيرة بوضع تدابير لإلغاء الرسوم الجمركية ومكافحة الإغراق. وتم توقيع اتفاقية الشراكة في لوكسمبورج يوم ٢٥ يونيو ٢٠٠١ ودخلت حيز التنفيذ في ١ يونيو ٢٠٠٤.

الملامح الرئيسية للاتفاقية

تضع الاتفاقية الأساس القانوني الذي يحكم العلاقات بين مصر والاتحاد الأوروبي، على غرار الاتفاقيات الأورومتوسطية حول الشراكة بين الاتحاد وشركائه في منطقة جنوب البحر المتوسط. تتضمن الاتفاقية مع مصر اتفاقيات تجارة حرة للمنتجات الصناعية واتفاقيات منح للتجارة في المنتجات الزراعية.

تزود الاتفاقية الأورومتوسطية مصر بحق الوصول التفضيلي إلى سوق يضم ٥٠٠ مليون مستهلك. فبموجب الاتفاقية، تفتح دول الاتحاد الأوروبي أسواقها أمام البضائع المصرية وبالتوازي تسمح مصر بدخول المنتجات الأوروبية. حاليًا فتحت مصر آفاق جديده لمزيد من التحرير في تجارة الخدمات والمنتجات الزراعية. في محاولة للتفاوض بشأن هذا التحرير الكبير، اتخذت مصر في الواقع خطوات للحد من الدعم الذي يشوه التجارة في هذا القطاع. وفيما يتعلق بالجانب المالي تم توحيد الخدمات المصرفية على الصعيد المحلي وعبر الحدود وتم إقامة فروع للبنوك وشركات التأمين العالمية. وفي مجال السياحة، افتتحت العديد من سلاسل الفنادق والمطاعم الاجنبية أنشطتها داخل البلاد.

أهداف الاتفاقية

تمشيًا مع الجيل الجديد من اتفاقيات الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وشركائه المتوسطيين، تؤكد الاتفاقية على أهمية

المبادئ الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والحرية الاقتصادية. وتضع الاتفاقية مجموعة من الشروط التي تهدف إلى تحقيق أهداف:

- سهولة النفاذ إلى السوق
- التدريب على الخدمات المصرفية المقدمة إلى الموظفين المحليين من قبل الشريك الأجنبي
- استيعاب ٢٥٪ من العمالة المصرية العابرة للحدود الأوربية شريطه ان ينص على ذلك في الاتفاقية
- الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية للمنطقة من خلال تعزيز التعاون الإقليمي
- بدء حوار سياسي في سياقات ثنائية ودولية حول القضايا ذات الاهتمام المشترك

مزايا الاتفاقية

أدت هذه الاتفاقية إلى تحقيق فوائد في مجالات مختلفة، مثل:

- تضاعف حجم التبادل التجاري بين الاتحاد الأوروبي ومصر حيث زاد من ٩,٤ مليار دولار في عام ٢٠٠٤ إلى ٢٩,٩ مليار دولار في ٢٠١٤.
- تم تعزيز الدور المصري باعتبار مصر شريك تجاري رئيسي للاتحاد الأوروبي في منطقة جنوب البحر المتوسط.
- إصلاح قطاع الخدمات الصحية، بفضل توزيع الموارد المالية لتمويل برامج التنمية الاجتماعية.
- تخصيص قدر مناسب من الموارد لدعم تحول مصر إلى اقتصاد السوق واندماجها في المنطقة الاقتصادية الأورومتوسطية.

الرسم البياني (١): تجارة مصر مع الاتحاد الأوروبي (مليون دولار)

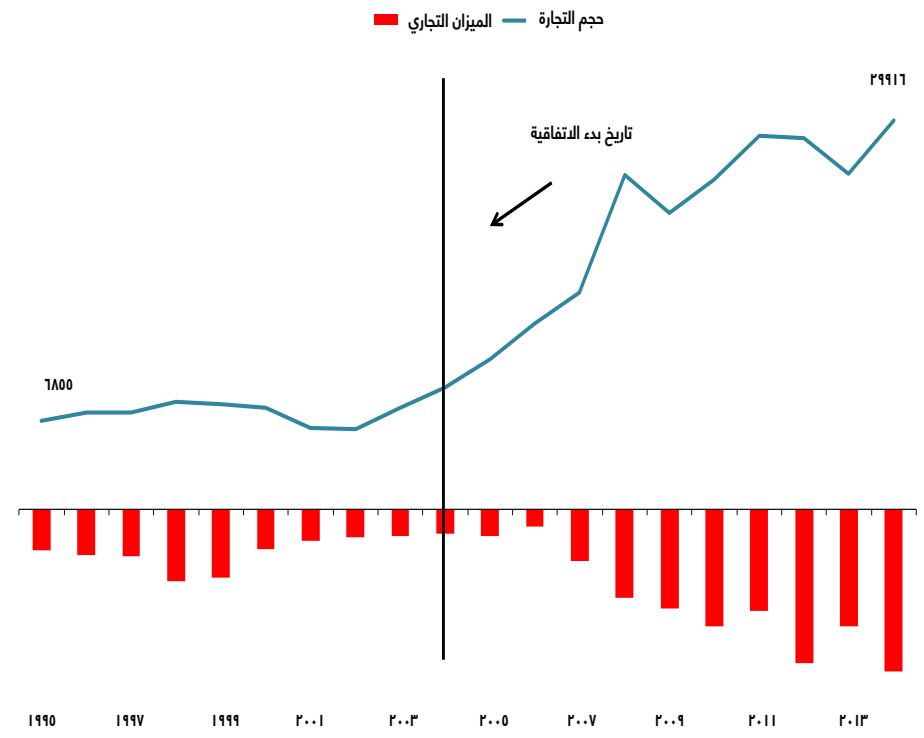

المصدر: أونكتاد

منطقة التجارة العربية الحرة (البافتا)

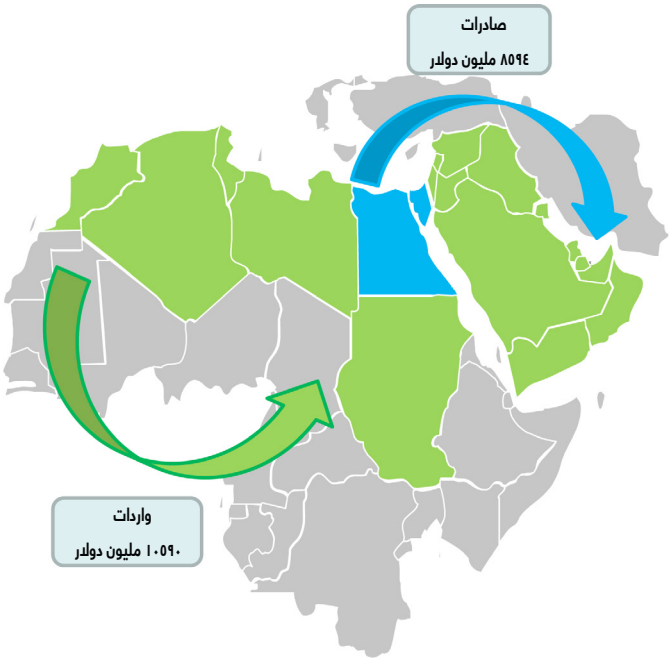

النوع: منطقة تجارة حرة
التغطية: السلع
الوضع الحالي: سارية
الأعضاء المتعاقدون: مصر ودول عربية وافريقية
تاريخ التوقيع: ١٩٩٧/٠٢/١٩
تاريخ الدخول حيز التنفيذ: ١٩٩٨/٠١/٠١

تضم منطقة التجارة العربية الحرة: مصر والبحرين والجزائر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والأردن والعراق والكويت ولبنان وليبيا والمغرب وعمان وفلسطين وقطر وسوريا والسودان وتونس واليمن. الدول الأعضاء في الجامعة العربية التي لم تكمل بعد اجراءات دخولها هي جيبوتي وكوموروس وموريتانيا والصومال.

الملامح الرئيسية للاتفاقية

تم إنشاء منطقة التجارة العربية الحرة بواسطة المجلس الاقتصادي (ESC) للجامعة العربية من أجل إنشاء منطقة تجارة عربية حرة لدعم العلاقات الاقتصادية والتجارية فيما بين الدول العربية ومع باقي العالم. المنطقة التجارية العربية الحرة هي أول خطوة ملموسة نحو إنشاء تكتل اقتصادي عربي له وزن في الاقتصاد العالمي. تم توقيع اتفاقية التجارة الحرة الأولى بين أعضاء الجامعة العربية في عام ١٩٨١ وفي فبراير ١٩٩٧ تم اتخاذ قرار بأنه في خلال عشر سنوات ينبغي أن يتم اكتمال إنشاء منطقة التجارة العربية الحرة. ومع ذلك في مارس ٢٠٠١ صدر قرار من المجلس الاقتصادي بناء على توصية من القمة العربية عام ٢٠٠١ في عمّان بتخفيض مدة التنفيذ إلى ٨ سنوات على أن تنتهي في ١ يناير ٢٠٠٥.

المعاملة التفضيلية للدول الأعضاء الأقل نمواً

قررت القمة العربية منح الدول الأعضاء الأقل نمواً معاملة تفضيلية، ووفقًا لها ينبغي أن تتمتع الصادرات إلى الدول الأعضاء الأخرى بحرية النفاذ إلى السوق والإعفاء من الرسوم الجمركية.

مزايا الاتفاقية بالنسبة للصادرات

- التخلص من الرسوم الجمركية وغيرها من الضرائب ذات الآثار المماثلة: خفض سنوي بـ ١٠٪ بحلول عام ١٩٩٨ و٢٠٪ بحلول عام ٢٠٠٤. لكن في ٢٠٠٥/٠١/٠١ تم التخلص فعلاً من معظم التعريفات الجمركية بين أعضاء المنطقة التجارية العربية الحرة.
- استكمال خطوات تحرير البضائع في يوليو ٢٠٠٧. حيث ينبغي أن تخضع كل سلعة إلى التحرير أثناء تنفيذ البرنامج.
- التخلص من العوائق غير الجمركية .
- الالتزام بتطبيق مبدأ الشفافية وتقديم المعلومات التجارية والبيانات واللوائح لضمان الالتزام وتسهيل التجارة بين الدول العربية.

مزايا الاتفاقية بالنسبة للاستثمارات

أحد أهداف المنطقة التجارية العربية الحرة هو انشاء الاتحاد الجمركي بحلول عام ٢٠١٥ (لم يتم تنفيذه بعد في وقت نشر هذا التقرير). كما يجب ملاحظة ان مصر قد أقرت عددًا من الاتفاقيات لتشجيع الاستثمار بين الدول العربية، حيث تم توقيع معظمها بدعم من الجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي. تغطي هذه الاتفاقيات، بدرجات متفاوتة، قضايا مثل تعزيز وحماية الاستثمار وتقديم مزيد من الضمانات بشأن الاستثمار وحل النزاعات.

الرسم البياني (٢): تجارة مصر مع المنطقة التجارية العربية الحرة (مليون دولار)

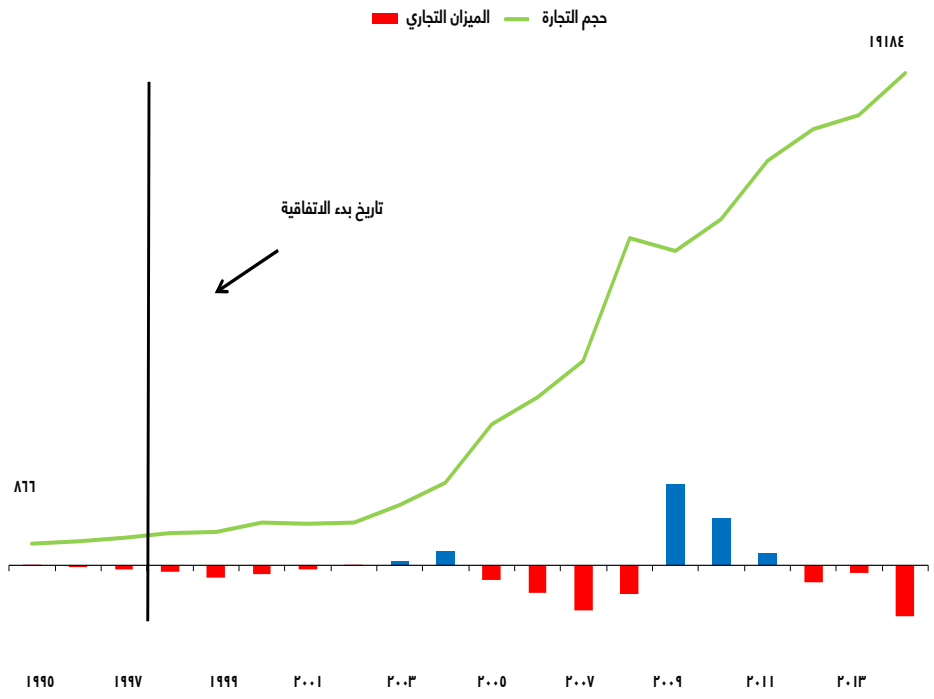

المصدر: أونكتاد

المناطق الصناعية المؤهلة (الكويز)

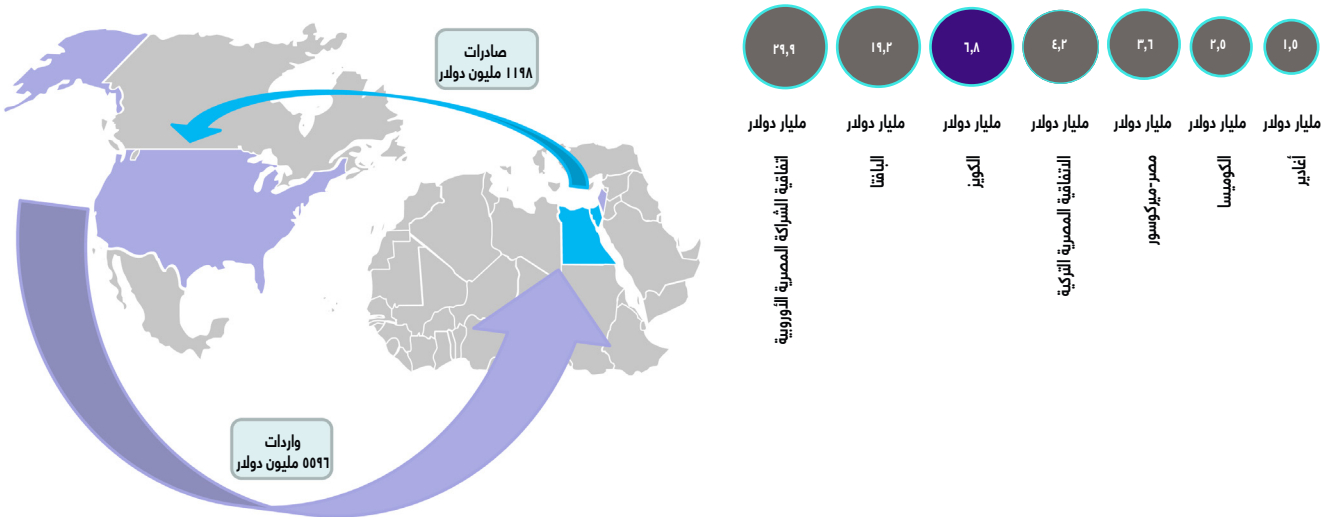

النوع: منطقة تجارة حرة
التغطية: السلع
الوضع الحالي: سارية
الأعضاء المتعاقدون: مصر والولايات المتحدة واسرائيل
تاريخ التوقيع: ١٩٩٦/١١/١٤
تاريخ الدخول حيز التنفيذ: ٢٠٠٤/١٢/١٤

بمناسبة الذكرى الخامسة والعشرين لتوقيع اتفاقية السلام بين اسرائيل ومصر، اتفق الطرفان على إبرام بروتوكول لتعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية. وفقًا لمتطلبات «قانون منطقة التجارة الحرة» بين الولايات المتحدة واسرائيل في عام ١٩٨٥، اتفق الطرفان على إنشاء مناطق صناعية مؤهلة (يشار إليها فيما يلي «بالكويز»).

الملامح الرئيسية للاتفاقية

يسمح البروتوكول المبرم بين مصر واسرائيل والولايات المتحدة بفتح الأسواق الأمريكية من دون تحديد حصص أو فرض رسوم جمركية أمام المنتجات المصنعة في المناطق الصناعية المؤهلة في مصر على ألا تقل نسبة المكونات المصنعة محليا عن ٣٥ ٪ وان تحتوي على ١٠,٥٪ مكون اسرائيلي.

تقع مناطق الكويز المصرية بالقرب من المدن الرئيسية والمناطق الصناعية، مثل:

- منطقة القاهرة الكبرى بما فيها الجيزة والمنطقة الصناعية بجسر السويس.
- منطقة الاسكندرية والتي تضم مدن العامرية الجديدة وبرج العرب والدخيلة.
- منطقة قناة السويس بما فيها مدينة بور سعيد.
- محافظات وسط الدلتا مع المناطق المركزية بالغربية والدقهلية والمنوفية ودمياط.
- منطقة صعيد مصر والمنيا وبني سويف.

يتفق الطرفان على إنشاء «لجنة مشتركة» تتحمل مسؤولية تحديد المستفيدين المحتملين التى تشملهم الكويز.

المنتجات التي يتم معالجتها في هذه المناطق مؤهلة للدخول إلى الولايات المتحدة خالصة من الضرائب إذا لبت البضائع متطلبات البروتوكول.

يحدد الطرفان المناطق التالية من دولهم المعنية باعتبارها مناطق يمكن ان تدخل البضائع فيها للتصدير دون دفع رسوم جمارك أو رسوم انتاج:

- بالنسبة للحكومة المصرية: حدد الطرفان مناطق معينة ووافقت عليها الولايات المتحدة.
- بالنسبة للحكومة الاسرائيلية: منطقة تقع تحت سيطرة الجمارك بإسرائيل، داخل حدود الإقليم خلال معبر نيتسانا.

أهداف الاتفاقية

تؤدي اللجنة المشتركة للكويز المهام التالية لمراقبة تنفيذ البروتوكول:

- التحقق من نوعية المنتجات وتحقيق الامتثال الكامل لمتطلبات الكويز.
- ضمان توافق نوعيات السلع مع متطلبات البروتوكول من خلال اصدار شهادات بموجب البروتوكول.
-تحسين أداء المنشآت الصناعية من أجل زيادة عدد الشركات المدرجة في قوائم الشركات عن المستويات التي ينص عليها البروتوكول.
- إعداد تقرير سنوي يتم تقديمه إلى الوزراء المختصين.

العناصر الرئيسية للاتفاقية

تتمثل العناصر الأساسية للاتفاقية في:

- نظام دخول إلى السوق معفي من الرسوم: مصر هي واحدة من البلدان القليلة التي يسمح لها بالدخول المعفى من الرسوم للبضائع المنتجة في الكويز إلى الولايات المتحدة أكبر سوق مستهلك في العالم. يسري الإعفاء الجمركي على جميع المنتجات، بغض النظر عن الصناعة وحجم الأعمال أو مقدارها.
- لا توجد حصص نسبية للصادرات: الصادرات غير مقيدة بحد أدنى/بحد أقصى من الحصص النسبية أو الكميات ولا تخضع لحدود المتطلبات الموسمية.
- الصلاحية المفتوحة للبروتوكول: البروتوكول ليس مقيدًا بزمن، ففي الواقع لم يتم تحديد مسبق لتاريخ انتهاء سريان البروتوكول
- تكاليف العامل التنافسي: تكاليف المرافق في مصر أقل بكثير من تلك الموجودة في بلدان أخرى في المنطقة أو حتى في الشرق الأوسط.

فوائد الاتفاقية

في السنوات الأربع الأولى حققت الاتفاقية زيادة في صادرات الملابس الجاهزة والمنسوجات المصرية إلى الولايات المتحدة، محققة قفزة لأكثر من عشر مرات. في أوائل ٢٠٠٥ بدأت الكويز في العمل في سبعة مناطق صناعية محددة في مصر. بدءًا من عدد مبدئي يبلغ ٣٩٧ شركة مؤهلة في هذه المناطق السبعة، توسعت الكويز سريعًا لتضم أكثر من ١٥ منطقة صناعية محددة حاليًا، بإجمالي يقرب من ٧٠٠ شركة مؤهلة وبمبيعات سنوية تصل إلى أكثر من ١ مليار دولار. كانت هذه النتائج متوقعة لأن مصر تقدم مزايا كبيرة للمستثمرين مقارنة بالاتفاقيات التجارية التفضيلية الأخرى، مثل: الالتزام وعدم وجود تاريخ انتهاء وعدم وجود قيود على جداول التعريفة الجمركية.

الرسم البياني (٣): التجارة المصرية في ظل اتفاقية الكويز (مليون دولار)

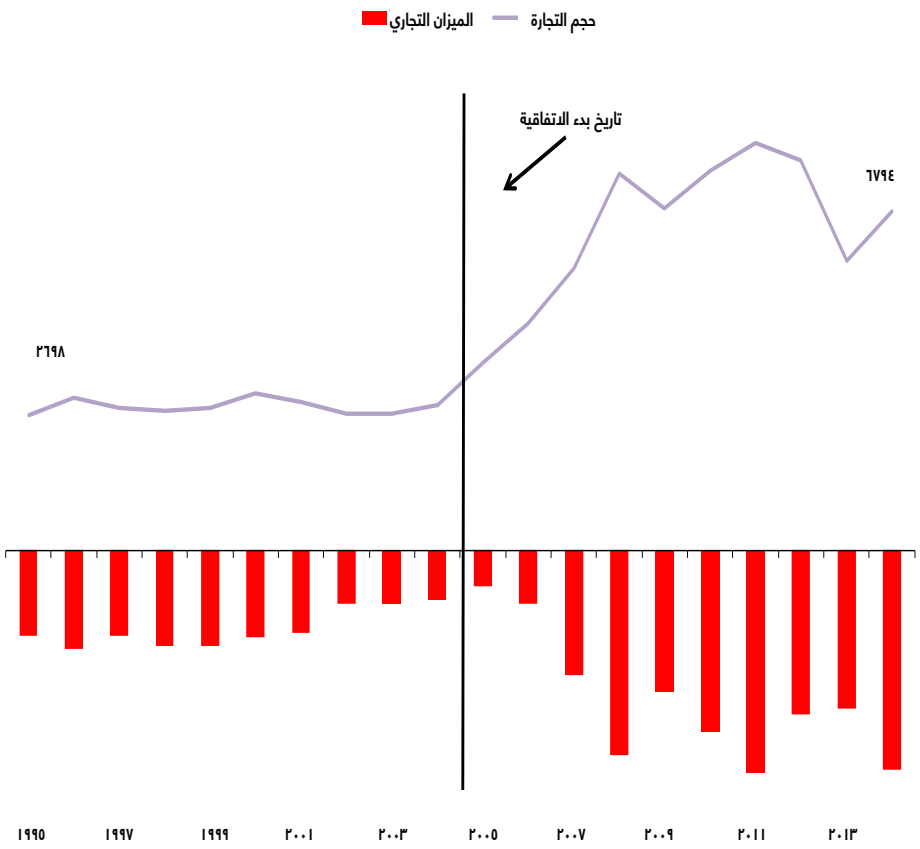

المصدر: أونكتاد

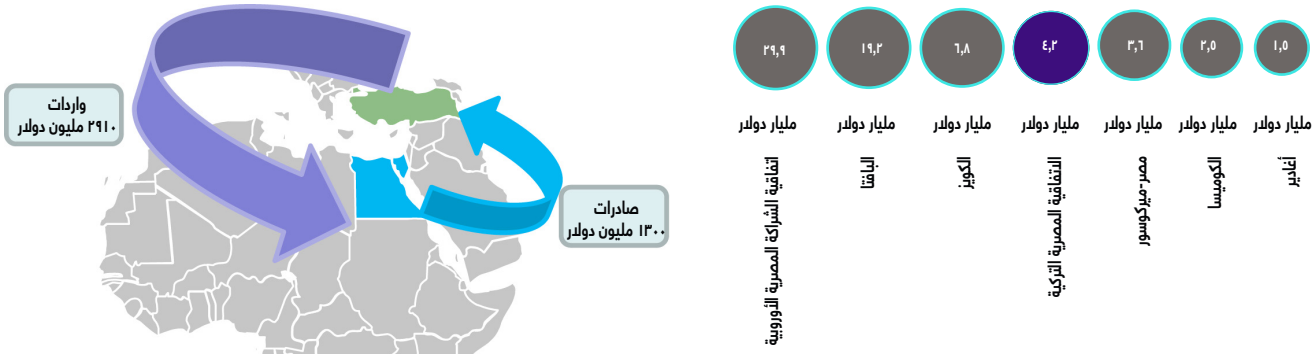

النوع: منطقة تجارة حرة
التغطية: السلع والخدمات
الوضع الحالي: سارية
الأعضاء المتعاقدون: مصر وتركيا
تاريخ التوقيع: ٢٠٠٥/١٢/٢٧
تاريخ الدخول حيز التنفيذ: ٢٠٠٧/٠٣/٠١

أنشأت مصر وتركيا منطقة تجارة حرة بين البلدين يتم تنفيذها من خلال فترة انتقالية لا تزيد عن اثني عشر عامًا بعد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ. ويتم صياغة الاتفاقية وفقًا لاتفاقية الشراكة بين مصر والاتحاد الأوروبي. يتم إنشاء المنطقة الحرة وفقًا لأحكام المادة ٢٤ من اتفاقية الجات ١٩٩٤ وغيرها من الاتفاقيات متعددة الأطراف للتجارة في السلع، ذات الصلة بالاتفاقية المؤسسة لمنظمة التجارة العالمية.

الملامح الرئيسية للاتفاقية

بمجرد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، يمكن تصدير المنتجات الصناعية التي منشأها مصر إلى تركيا معفاة من الرسوم الجمركية وغيرها من الضرائب ذات الأثر المماثل. وبالمثل يتم تدريجيًا إلغاء الرسوم الجمركية وغيرها من الضرائب المفروضة على واردات المنتجات الصناعية التي منشأها تركيا إلى مصر. فيما يتعلق بالمنتجات الزراعية والسمكية، اتفق الطرفان على منح بعضهما البعض امتيازات أو تخفيضات في الرسوم الجمركية على هذه المنتجات. تنص الاتفاقية أيضًا على أنه في حال مواجهة أي من الطرفين لصعوبات في ميزان المدفوعات، يتم اتخاذ التدابير اللازمة للالتزام بأحكام منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي والاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (الجات) عام ١٩٩٤.

أهداف الاتفاقية

زيادة وتعزيز التعاون الاقتصادي بين الطرفين، وذلك لرفع مستوى معيشة السكان في كلا البلدين:

- إزالة العوائق والقيود المفروضة على تجارة السلع، بما في ذلك المنتجات الزراعية.
- تطوير العلاقات الاقتصادية بين الطرفين وزيادة التجارة بينهم.
- تعزيز المنافسة العادلة بين الطرفين المتعاقدين.
- خلق ظروف مشجعة للاستثمارات التجارة المشتركة.

- تطوير التجارة والتعاون بين الطرفين في أسواق دول ثالثة.

فوائد الاتفاقية

- زيادة ثقة المستثمرين الأتراك في الاقتصاد المصري مما يؤدي إلى إنشاء مشروعات تركية مصرية مشتركة للاستفادة من اتفاقيات التجارة الحرة بين مصر والبلاد العربية والسوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا (الكوميسا)،
- الإعفاء من كل الرسوم الجمركية والضرائب على الصادرات المصرية من السلع الصناعية إلى تركيا.
- الإعفاء الكلي أو الجزئي (٣٢-٤٥٪) من الرسوم على صادرات مصر من المنتجات الزراعية إلى تركيا ومنح الجانب المصري للصادرات التركية إعفاء يتراوح بين ٢ إلى ١٢ ٪ من الرسوم الجمركية في مصر.
- القدرة على الاستفادة من تراكم المنشأ المتعدد الجوانب والذي يزيد من قدرة الاقتصاد المصري على الدخول إلى الأسواق الأجنبية من خلال إنشاء صناعات مشتركة متممة بين مصر وتركيا والدول الأورومتوسطية.

الرسم البياني (٤): التجارة المصرية مع تركيا (مليون دولار)

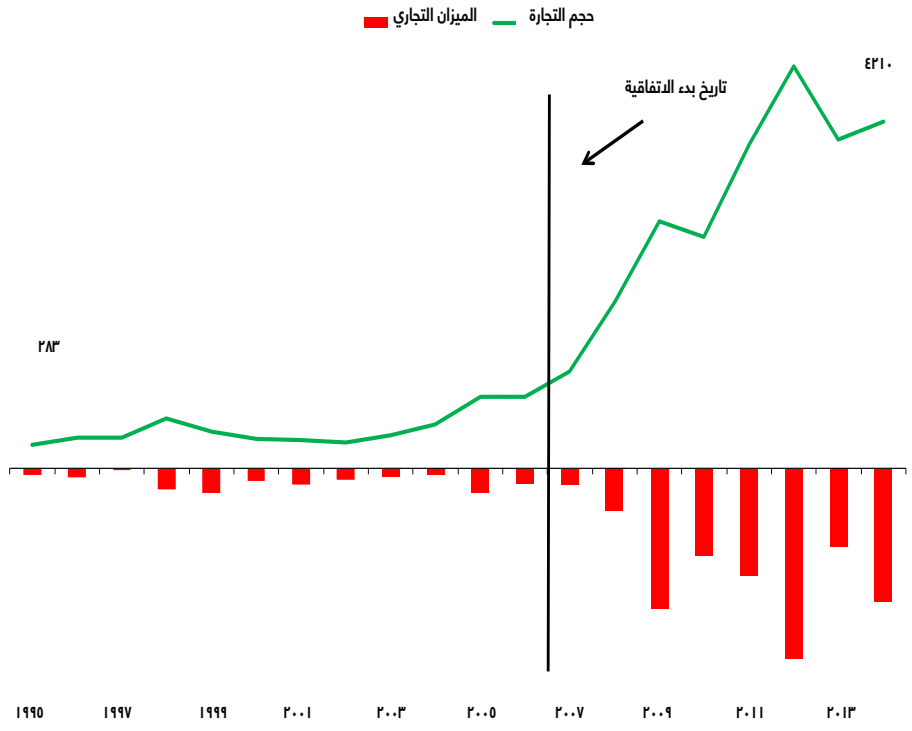

المصدر: أونكتاد

مصر-ميركوسور (السوق المشتركة لدول امريكا الجنوبية)

النوع: منطقة تجارة حرة
التغطية: السلع
الوضع الحالي: سارية
الأعضاء المتعاقدون: مصر ودول أمريكا اللاتينية
تاريخ التوقيع: ١٩٩١/٠٣/٢٦
تاريخ الدخول حيز التنفيذ: ٢٠١٠/٠٨/٠٣

وقعت مصر في ٣ أغسطس ٢٠١٠ اتفاقية تجارة حرة مع السوق المشتركة لدول أمريكا الجنوبية (ميركوسور) والتي شُكِلت باعتبارها افتتاح لآفاق جديدة للتعاون الاقتصادي بين قارتي أفريقيا وأمريكا الجنوبية. تتكون ميركوسور من خمسة دول أعضاء (الأرجنتين والبرازيل وباراجواي وأوروجواي وفنزويلا) بالإضافة إلى خمسة دول تابعة (بوليفيا وشيلي وكولومبيا والإكوادور وبيرو). وتعد مصر هي الدولة العربية والأفريقية الأولى التي توقع هذه الاتفاقية الهامة مع دول أمريكا الجنوبية والتي تعزز قدرة الصادرات المصرية على التنافس، خصوصًا في الأسواق الأرجنتينية والبرازيلية.

الملامح الرئيسية للاتفاقية

تنص الاتفاقية على إنشاء لجنة مشتركة بين مصر وميركوسور لتقييم عملية تحرير التجارة وتطور التجارة بين الأطراف. تأخذ الاتفاقية في الحسبان:

- وضع قواعد واضحة لتعزيز تطور التجارة والاستثمار بين مصر ودول ميركوسور.
- الالتزام بتعزيز نظم التجارة الدولية وفقًا لقوانين منظمة التجارة العالمية.
- الإقرار بمساهمة اتفاقيات التجارة الحرة في توسيع التجارة العالمية وتعظيم الاستقرار العالمي ولا سيما في تطوير العلاقات الوثيقة بين الشعوب.
- الأخذ في الاعتبار أن عملية التكامل الاقتصادي تتضمن ليس فقط تحرير التجارة ولكن أيضًا إقامة تعاون اقتصادي عالمي.

فوائد الاتفاقية

تهدف اتفاقية التجارة الحرة إلى تخفيض التعريفات الجمركية بأكثر من 90% بين مصر ودول ميركوسور وإلغاء الرسوم الجمركية على المنتجات الزراعية. من بين الامتيازات التي تقدمها اتفاقية التجارة الحرة مع ميركوسور إلى مصر:

- تقديم فرص أكثر للصادرات المصرية للدخول إلى الأسواق الأجنبية.
- تحرير التجارة بين الطرفين من خلال الإعفاء من الرسوم الجمركية لحوالي ٤٧٪ من الصادرات المصرية إلى دول ميركوسور.
- خفض سعر السلع الزراعية التي تستوردها مصر من دول ميركوسور.
- زيادة ثقة المستثمرين في أمريكا اللاتينية في مصر وبناء عليه إنشاء مشروعات مشتركة.
- تقديم ضمانات تمنع تضرر الصناعة المصرية.
- تعزيز التجارة الخارجية وتنويع أسواق التصدير.

الرسم البياني (٥): تجارة مصر مع الميركوسور (مليون دولار)

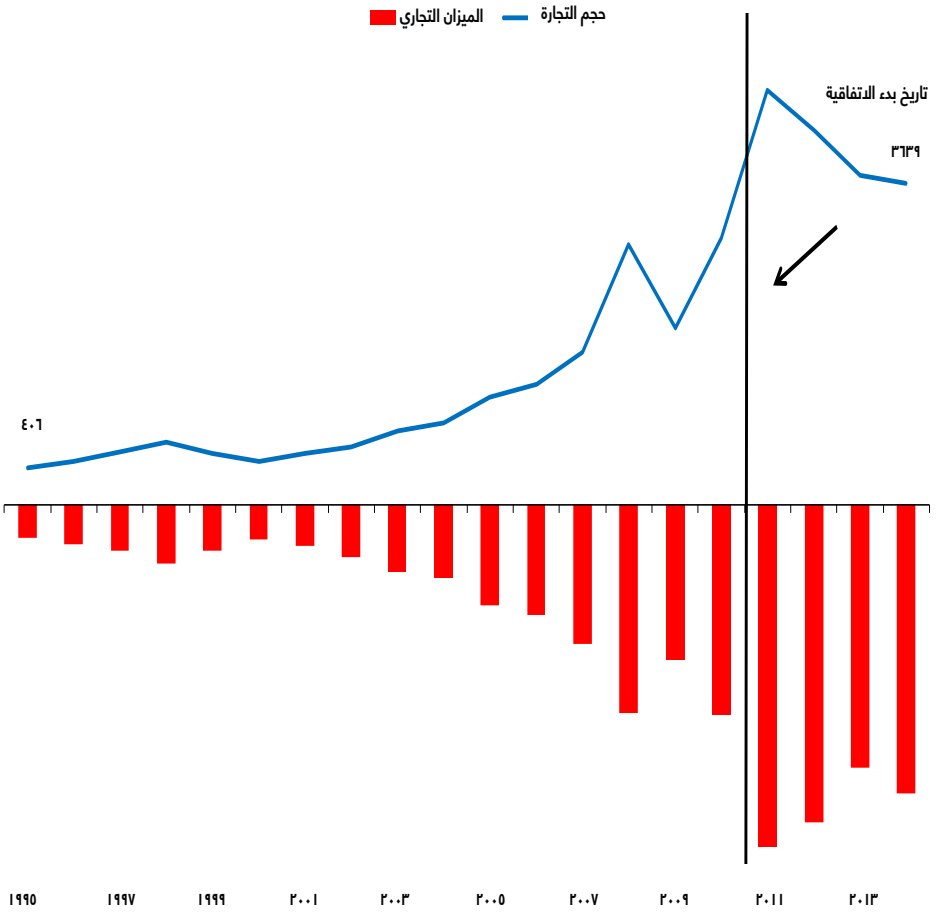

المصدر: أونكتاد

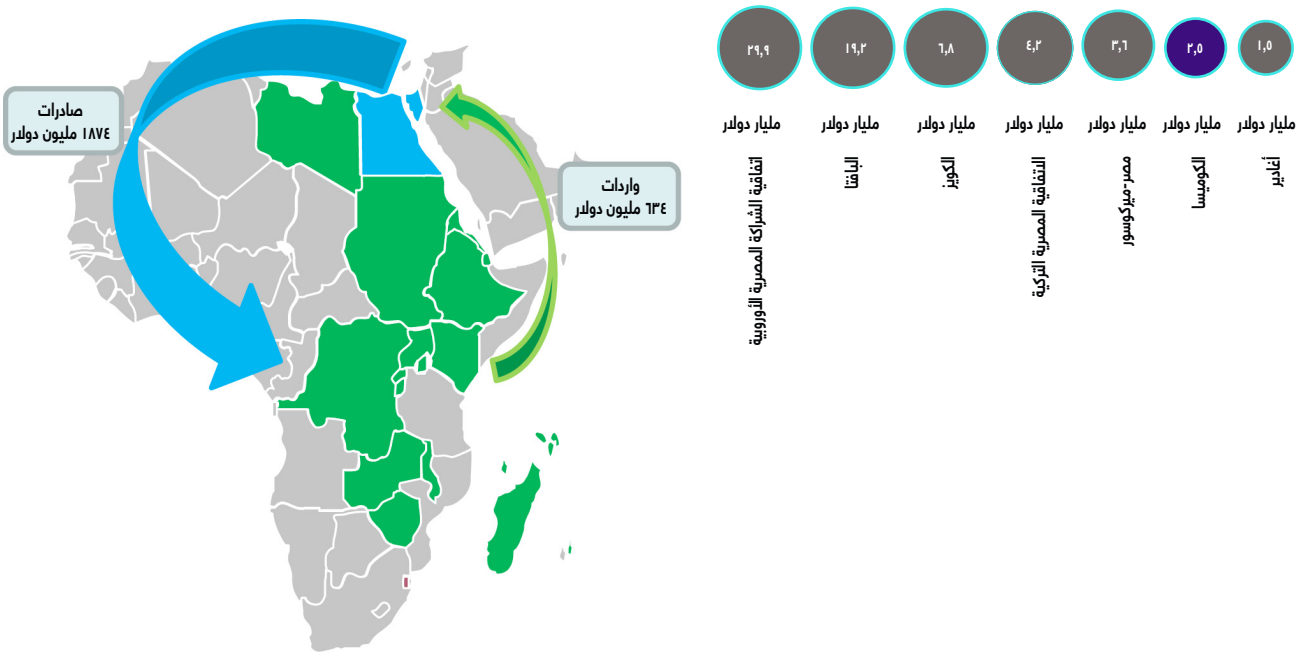

النوع: منطقة تجارة حرة
التغطية: السلع والخدمات
الوضع الحالي: سارية
الأعضاء المتعاقدون: مصر ودول شرق وجنوب أفريقيا
تاريخ التوقيع: ١٩٩٤/١٢/٢٧
تاريخ الدخول حيز التنفيذ: ٢٠٠٧/٠٣/٠١

الملامح الرئيسية للاتفاقية

تعين على مصر إعادة تحديد أولوياتها في السياسة الخارجية من أجل معالجة الغياب الطويل عن المشهد الأفريقي لذلك فهى تحافظ الآن على علاقات مع العديد من البلدان في المنطقة. وتعتبر المشاركة في قمة الكوميسا (السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا) دليل واضح من قبل مصر لرغبتها فتح صفحة جديدة مع أفريقيا. الكوميسا هي منظمة تأسست في عام ١٩٩٤ من أجل إنشاء منطقة تجارية بشرق وجنوب أفريقيا كخطوة أولى نحو إنشاء تكتل اقتصادي. وهي تضم ١٩ دولة: بوروندي وجزر القمر وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجيبوتي ومصر واريتريا واثيوبيا وكينيا وليبيا ومدغشقر وملاوي وموريشيوس وسيشيل والسودان وسوازيلاند وأوغندا وزامبيا وزيمبابوي.

أهداف السوق المشتركة

تعزيز النمو والتنمية المستدامة للدول الأعضاء من خلال تعزيز التجارة المتوازنة والسياسات المثمرة:

- تعزيز التنمية المشتركة في كافة الأنشطة الاقتصادية وتبني سياسات اقتصادية مشتركة لتحسين رفاهية المواطنين وتعزيز العلاقات الوثيقة بين الأعضاء.
- خلق بيئة مستدامة للاستثمار المحلي والأجنبي.
- التعاون لتقوية العلاقات بين دول السوق المشتركة وبقية دول العالم.
- التعاون لضمان السلام والأمن.
- إنشاء اتحاد جمركي لتوحيد المعايير والإجراءات وإلغاء العوائق غير الجمركية بين الدول الأعضاء.

فوائد الاتفاقية

- دخول المنتجات المصرية معفاة من الجمارك إلى الأسواق الأفريقية.
- زيادة حجم الصادرات المصرية بشكل كبير على مدى السنوات الماضية حيث تجاوزت ٢,٢ مليار دولار مقارنة بما يعادل ٤٦ مليون دولار، في حين أن الانخفاض في هذه الصادرات في ٢٠١٤ إلى ١,٩ مليار دولار مقابل ٢,٤ مليار دولار في ٢٠١٣ يرجع إلى انخفاض الصادرات المصرية في عدد من القطاعات والأسواق.
- تطوير البنية التحتية في معظم الدول الأعضاء بالكوميسا بمساهمة الشركات المصرية المتعاقدة.
- تقديم منحة تعليمية من مصر لطلاب الدول الأعضاء بالكوميسا في القطاعات التالية: البناء والاتصالات والنقل والبنية التحتية والعقود الحكومية.
- الدعم الفني والخبرة المصرية في مشاريع التنمية الأفريقية والتدريب.
- مساعدة مصر لعدد من أعضاء الكوميسا في إنشاء مزارع نموذجية تستوعب عدد كبير من العمالة المصرية.

العلاقات مع الاتفاقيات الأخرى

في عام ٢٠١٥، شهدت مدينة شرم الشيخ إطلاق «منطقة التجارة الحرة الثلاثية (TFTA)» التي تدمج أكبر ثلاثة تكتلات تجارية أفريقية حالية (مجموعة شرق أفريقيا) (EAC) والسوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا (COMESA) ومجموعة التنمية لأفريقيا الجنوبية (SADC). تهدف الاتفاقية الجديدة إلى تنفيذ تحرير التعريفة الجمركية من ٨٥ إلى ١٠٠٪. تضم المرحلة الأولى من الاتفاقية خفض التعريفة الجمركية وقواعد المنشأ وانشاء اتحاد جمركي مشترك والعوائق الغير جمركية والمعايير الصحية، في حين تضم المرحلة الثانية التجارة في الخدمات وحقوق الملكية وتشجيع المنافسة. أيضًا تم الاتفاق على تطوير عملية الاندماج الثلاثية والتي تركز على ثلاثة محاور أساسية هي، تحقيق تكامل الأسواق وتطوير البنية التحتية والتنمية الصناعية.

الرسم البياني (٦): تجارة مصر مع الكوميسا (مليون دولار)

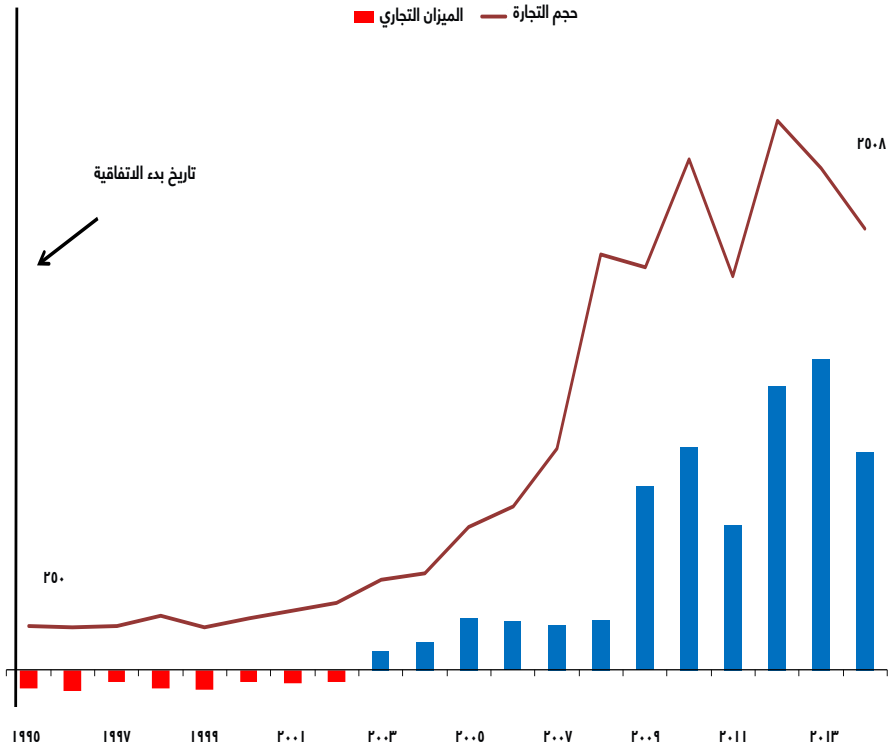

المصدر: أونكتاد

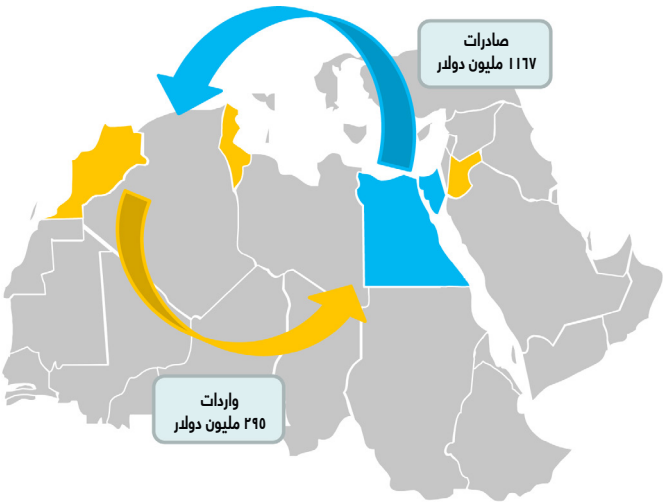

النوع: منطقة تجارة حرة
التغطية: السلع
الوضع الحالي: سارية
الأعضاء المتعاقدون: مصر، والأردن، ولبنان*، والمغرب، وفلسطين*، وتونس
تاريخ التوقيع: ٢٠٠٤/٠٢/٢٥
تاريخ الدخول حيز التنفيذ: ٢٠٠٦/٠٧/٠١
*انضمتا إلى الاتفاقية في ٣ أبريل ٢٠١٦

الملامح الرئيسية للاتفاقية

تم توقيع اتفاقية أغادير في الرباط بهدف إقامة منطقة تجارة حرة بين الدول العربية بمنطقة حوض البحر المتوسط، ولتحقيق أهداف اعلان برشلونة بشأن إقامة المنطقة الأورومتوسطية للتبادل الحر. منذ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ في يوليو ٢٠٠٦، تم تحرير تجارة المنتجات الصناعية والزراعية بالكامل بين الدول الأربعة الموقعة على الاتفاقية. وأصبح التنفيذ الفعلي للاتفاقية ممكنًا بحلول ٢٧ مارس ٢٠٠٧ بعد إصدار المنشورات الجمركية. وتظل الاتفاقية متاحة أمام دول البحر المتوسط العربية الأخرى التي ترغب في الانضمام.

أهداف الاتفاقية

- إقامة منطقة تجارة حرة بين الدول الأعضاء تبدأ من ١ يناير ٢٠٠٥.
- تنسيق السياسات القطاعية للدول الأربعة، فيما يتعلق بشكل خاص بالتجارة الخارجية والزراعة والصناعة والنظام الضريبي والمجال المالي والخدمات الجمركية لضمان تهيئة الظروف لمنافسة موضوعية.
- دعم التشغيل وزيادة الإنتاجية في الدول الأعضاء.
- تشجيع الاستثمارات المتبادلة والاستثمارات الخارجية.
- تشجيع إنشاء منطقة تجارة حرة أورومتوسطية، بناء على الاتفاقيات التي وقعت عليها كل دولة من الدول الأربعة مع الاتحاد الأوروبي، من أجل تحقيق أهداف إعلان برشلونة.

العلاقات مع الاتفاقيات الأخرى

- لدى الدول الأربعة اتفاقياتها التجارية الثنائية الأخرى.
- تتوافق اتفاقية أغادير مع «ميثاق جامعة الدول العربية» الذي يدعم التعاون المتبادل بين الدول العربية وإنشاء منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى.
- الاتفاقية متوافقة مع مبادئ ومتطلبات منظمة التجارة العالمية التي تعتبر الدول الأربعة اعضاء بها.

شهادات المنشأ التراكمية

أحد الفرص الرئيسية التي أتاحتها اتفاقية أغادير هي تراكم المنشأ بين الولايات المتحدة وأوروبا. يسمح هذا النظام بالحصول على معاملة تعريفية تفضيلية للمنتجات المصنوعة بمواد خام منشأها واحدة من دول المنطقة الأورومتوسطية كما لو أنها منتجة في أراضيها. وتصدر هيئات الجمارك التابعة للدولة المصدرة شهادات تدوير لإثبات المنشأ. وهذا يسمح للمستوردين لأطراف أخرى متعاقدة بالتمتع بترتيبات تعريفية تفضيلية.

الرسم البياني (٧): التجارة المصرية في ظل اتفاقية أغادير (مليون دولار)

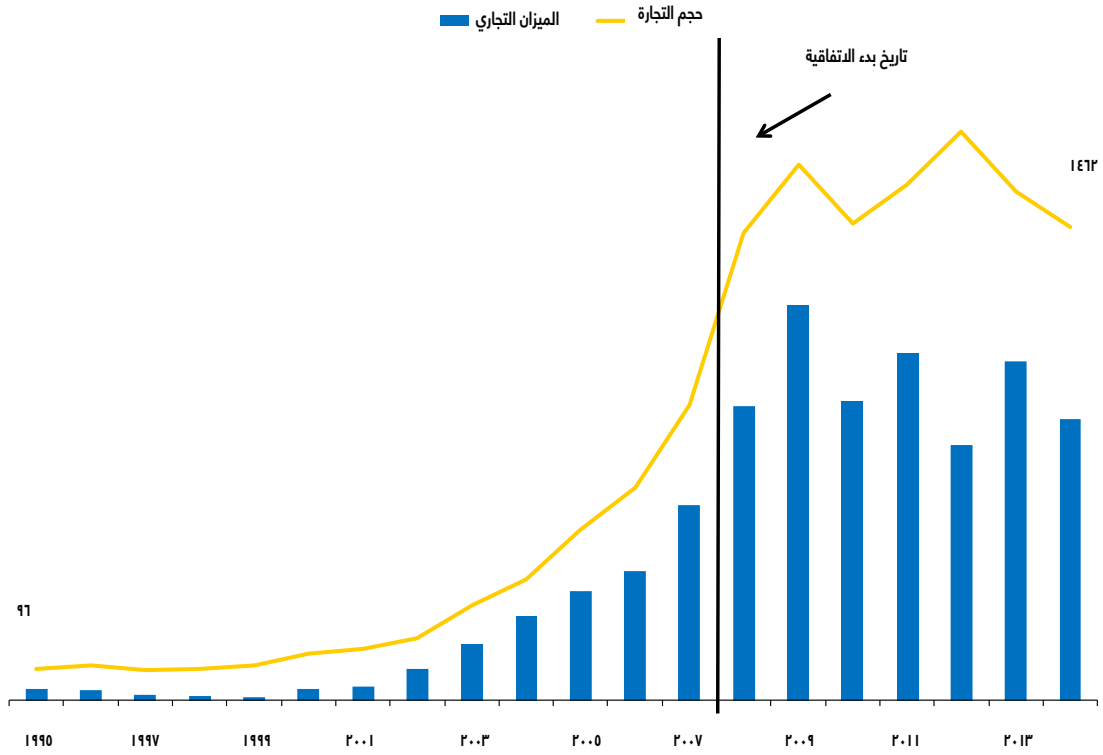

المصدر: أونكتاد

الاتفاقيات التجارية الأخرى

السوق العربية المشتركة	النوع: سوق مشتركة التغطية: السلع والخدمات الوضع الحالي: سارية الأعضاء المتعاقدون: مصر والدول العربية تاريخ التوقيع: ١٩٩٧/١٢/٠٣ تاريخ الدخول حيز التنفيذ: ١٩٩٨/١٢/٠٦
مجموعة التنمية لأفريقيا الجنوبية	النوع: منطقة تجارة حرة التغطية: السلع الوضع الحالي: سارية الأعضاء المتعاقدون: مصر ودول جنوب أفريقيا تاريخ التوقيع: ١٩٩٢/٠٨/١٧ تاريخ ادخال منطقة التجارة الحرة المصرية حيز التنفيذ: ٢٠٠٨/١٠/٢٢
مصر-الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا	النوع: منطقة تجارة حرة التغطية: السلع الوضع الحالي: سارية الأعضاء المتعاقدون: مصر ودول غرب أفريقيا تاريخ التوقيع: ١٩٩٤/٠١/١٠ تاريخ انضمام مصر: ٢٠٠٤/٠٦/٢٣
اتفاقية التجارة الحرة بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية (اتفاقية إطارية للتجارة والاستثمار)	النوع: سوق مفضل التغطية: استثمارات الوضع الحالي: سارية الأعضاء المتعاقدون: مصر والولايات المتحدة الأمريكية تاريخ التوقيع: ١٩٩٩/٠٧/٠١
رابطة التجارة الحرة الأوروبية	النوع: منطقة تجارة حرة التغطية: سلع وخدمات الوضع الحالي: سارية الأعضاء المتعاقدون: مصر والأعضاء برابطة التجارة الحرة الأوروبية (سويسرا والنرويج وليختنشتاين وأيسلندا) تاريخ التوقيع: ١٩٦٠/٠٤/٠٣ تاريخ انضمام مصر: ٢٠٠٦/١٠/٣١
منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	النوع: اتفاقية تعاون التغطية: الخدمات الوضع الحالي: سارية الأعضاء المتعاقدون: دول أوروبا وآسيا وأمريكا وأوقيانوسيا تاريخ إنشاء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية: ١٩٦١/٠٩/٣٠ تاريخ انضمام مصر: ٢٠٠٧/٧/١٦
مجموعة الـ ١٥	النوع: منظمة التغطية: سلع وخدمات واستثمارات الوضع الحالي: سارية الأعضاء المتعاقدون: دول أمريكا وآسيا وأفريقيا تاريخ التوقيع: ١٩٨٩/٠٩/٢١
مجموعة الدول الثمانية النامية	النوع: منظمة التغطية: سلع وخدمات الوضع الحالي: سارية الأعضاء المتعاقدون: مصر وبنجلاديش واندونيسيا وإيران وماليزيا ونيجيريا وباكستان وتركيا تاريخ التوقيع: ١٩٩٧/٠٦/١٥

المصدر: مصادر متنوعة

سياسة التجارة الأوروبية

من المتوقع ان تشهد السنوات القادمة، خلق ٩٠٪ من الطلب العالمي خارج أوروبا. ولمواكبة هذا النمو يسعى الاتحاد الأوروبي لفتح سوق للشركات الأوروبية في الخارج. ومن اهم الطرق لضمان ذلك عقد اتفاقيات تفاوض مع الشركاء الأوروبيين الرئيسيين. من حيث التوظيف، قد تولد هذه الاتفاقيات ٢,٢ مليون وظيفة جديدة أو زيادة إجمالي العمالة الأوروبية بنسبة ١٪. يهدف الاتحاد الأوروبي إلى عقد اتفاقيات تجارة حرة عميقة وشاملة (DCFTA)، تتضمن على رأسها الغاء التعريفات الجمركية، وفتح أسواق أيضًا للخدمات والاستثمار والمشتريات العامة فضلاً عن القضايا التنظيمية. هذا وقد نجح الاتحاد الأوروبي في عقد مجموعة من الاتفاقيات التجارية الهامة مع الشركاء التجاريين وجاري عقد اتفاقيات تفاوض مع العديد من البلدان الأخرى.

الاتفاقيات التجارية الأوروبية الأفريقية

إحدى أولويات العلاقة الأفريقية الأوروبية ستكون تحسين القدرات الانتاجية وتقليل الاعتماد على البلدان الأخرى وبالتالي المشاركة في الاقتصاد العالمي. لتحقيق ذلك، ستكون الأهداف الرئيسية التي سيتم تحقيقها عن طريق التعاون الأفريقي الأوروبي بشأن التكامل التجاري والإقليمي كالتالي:

١- تطوير القطاع الخاص مدعومًا بالاستثمارات الأجنبية.
٢- تطوير وتعزيز شبكات البنية التحتية المادية والخدمات ذات الصلة واللازمة لحركة الأشخاص والسلع والمعلومات
٣- التكامل التجاري.

تمشيًا مع معاهدة أبوجا وإنشاء المجموعة الاقتصادية الأفريقية، يتم الإقرار بأن التجارة والاندماج عناصر أساسية لعملية التكامل والتنمية الإقليمية الواسعة وستلعب المجتمعات الاقتصادية الإقليمية دورًا أساسيًا كأساس لعملية الاندماج القاري. وللقيام بذلك، ستعمل أفريقيا والاتحاد الأوروبي معًا لوضع برامج وآليات لوضع قواعد ومعايير ومراقبة جودة استناداً إلى المعايير الدولية للتجارة والجمارك والسياسات الصناعية.

يهدف التعاون الأوروبي الأفريقي إلى تنمية العلاقات التجارية بين أفريقيا والاتحاد الأوروبي من خلال تنفيذ اتفاقيات شراكة اقتصادية (EPA) مع الأقاليم الأفريقية. بدأت المفاوضات في عام ٢٠٠٢ وغطت خمسة مجموعات إقليمية: غرب أفريقيا ووسط أفريقيا وشرق وجنوب أفريقيا (ESA) ومجموعة شرق أفريقيا (EAC) ومجموعة التنمية لأفريقيا الجنوبية (SADC) ومجموعة اتفاقيات الشراكة الاقتصادية (EPA). تستمد كافة اتفاقيات الشراكة الاقتصادية نشأتها في الفصل التجاري من اتفاقية كوتونو، حيث تهدف إلى تعزيز التنمية المستدامة والنمو والحد من الفقر وتحسين الحوكمة والدمج التدريجي لتلك الدول في الاقتصاد العالمي.

المفاوضات الجارية

تدخل مفاوضات الاتحاد الأوروبي حاليًا مرحلة حاسمة في مجموعة شرق أفريقيا ومجموعة التنمية لأفريقيا الجنوبية ومجموعة اتفاقيات الشراكة الاقتصادية.

اتفاقيات التجارة الحرة المبرمة بالفعل

يجري تنفيذ اتفاقيات الشراكة الاقتصادية في منطقتين: شرق وجنوب أفريقيا (أربعة بلدان بشرق وجنوب أفريقيا – زيمبابوي وموريشيوس ومدغشقر وسيشيل) وجنوب أفريقيا.

- في سبيل التحرير التجاري، بذلت السلطات المصرية جهودًا كبيرة خلال آخر عقدين لتعديل اللوائح التجارية وتعزيز حجمها. وقعت مصر اتفاقيات مختلفة لتغطي التكتلات الاقتصادية الرئيسية بجميع أنحاء العالم بالإضافة إلى العديد من الاتفاقيات الثنائية لدعم اقتصادها وعلاقاتها التجارية مع البلدان الأخرى.

- تهدف اتفاقيات التجارة الحرة بشكل عام إلى التخلص من العوائق المفروضة على التجارة والاستثمار. كما تتضمن حماية حقوق الملكية الفكرية وتسوية النزاعات. لذلك يمكن للمصدرين الاستفادة من الاتفاقيات التي وقعتها مصر للاستفادة من:

- التخلص الكلي أو الجزئي من التعريفات الجمركية والجمارك المفروضة على الصادرات المصرية إلى الدول الأعضاء باتفاقيات مصر التجارية.
- معاملة البضائع المنتجة في مصر وفقًا لنفس معاملة المنتجات الوطنية في أي بلد عضو آخر.
- قواعد واجراءات موحدة للاستيراد والتصدير، بالإضافة إلى معايير ومواصفات موحدة لجميع المنتجات والتي يمكن أن تيسر النفاذ للأسواق الخارجية.

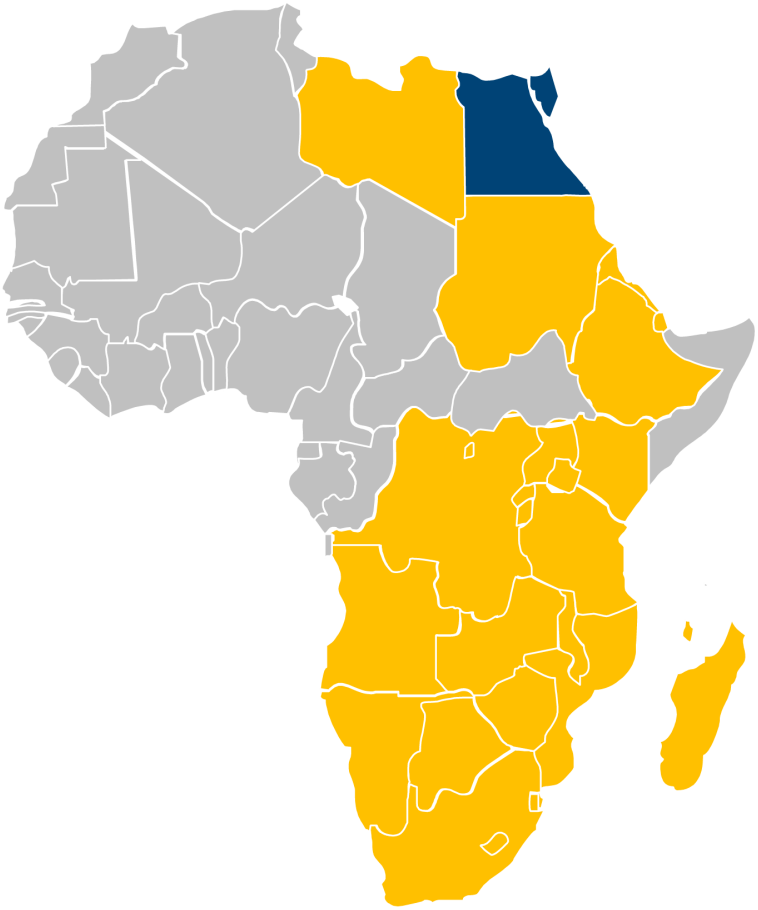

لعبت مصر، لعدة عقود، دورًا حيويًا في السياسات والاقتصادات الأفريقية حيث كانت دائمًا تستخدم إمكاناتها الكبيرة وخبرتها في خدمة القضايا الأفريقية المشتركة. وتسعى مصر حاليًا إلى استعادة دورها من خلال إقامة علاقة قوية وبناءة مع الدول الأفريقية التي قد تملك فرص عظيمة لتسريع النمو المصري المحتمل على الصعيد الاستثماري والتجاري والتصنيعي.

وقد برز هذا التوجه منذ تولي الرئيس السيسي منصبه في ٢٠١٤، فتحاول مصر تعزيز علاقتها التاريخية القوية مع أفريقيا باعتبارها أولوية استراتيجية ومدخل أساسي لتصبح محور اقتصادي وتجاري كبير يخدم أفريقيا وباقي العالم.

كان إطلاق «اتفاقية التجارة الحرة الأفريقية الثلاثية» في ١٠ يونيو ٢٠١٥ في مدينة شرم الشيخ واحدة من الخطوات الهامة التي تم اتخاذها لتعجيل الاندماج الإقليمي داخل القارة حيث استضافت مصر القمة الثالثة لأكبر ثلاثة كتل أفريقية تجارية قائمة (مجموعة شرق أفريقيا والسوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا ومجموعة التنمية لأفريقيا الجنوبية، التي أعلنت اندماجها في تكتل واحد تحت اسم منطقة التجارة الحرة الثلاثية.

ومن بين أهداف منطقة التجارة الحرة الأفريقية الثلاثية تعزيز الدخول للسوق وتنسيق السياسات في المناطق ذات الاهتمام المشترك ومعالجة قضية ازدواجيه العضوية في أكثر من تكتل تجارى. والهدف الرئيسي هو إنشاء منطقة تجارة حرة خالية من التعريفات الجمركية وخالية من الحصص المحددة وخالية من الرسوم للسوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا ومجموعة شرق أفريقيا ومجموعة التنمية لأفريقيا الجنوبية.

وقد يكون إنشاء منطقة تجارة حرة من كيب تاون إلى القاهرة الحدث الأكثر أهمية في أفريقيا منذ تأسيس منظمة الوحدة الأفريقية في عام ١٩٦٣. ففي الفترة من ٢٠٠٤ وحتى ٢٠١٤ زادت التجارة بين دول الكوميسا من ٨ مليار دولار إلى ٢٢ مليار دولار. في نفس الفترة زادت التجارة في مجموعة التنمية لأفريقيا الجنوبية من ٢٠ مليار دولار إلى ٧٢ مليار دولار وزادت في مجموعة شرق أفريقيا من ٢,٦ مليار دولار إلى ٨,٦ مليار دولار. كذلك فقد ارتفع اجمالي التجارة بين المناطق الثلاثة من ٣٠,٦ مليار دولار إلى ١٠٢،٦ مليار دولار في نفس الفترة.

خلفية عن منطقة التجارة الحرة الثلاثية والمدي الزمني لتطبيقها

في أكتوبر ٢٠٠٨، تم عقد القمة الثلاثية الأولى للمجموعات الثلاثة (مجموعة شرق أفريقيا (EAC) والسوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا (COMESA) ومجموعة التنمية لأفريقيا الجنوبية (SADC) في أوغندا وشهدت مفاوضات مبدئية لتمهيد الطريق لإنشاء منطقة التجارة الحرة الثلاثية.

تم تحديد خارطة الطريق لمنطقة التجارة الحرة الثلاثية في القمة الثلاثية الثانية في ٢٠١١ في جنوب أفريقيا حيث اتفق الاعضاء على مواصلة المفاوضات على مرحلتين لتحقيق ما يلي:

- المرحلة الأولى: تشمل تخفيض التعريفات الجمركية وقواعد المنشأ وتوحيد الجمارك المشتركة والعوائق الغير جمركية والمعايير الصحية.
- المرحلة الثانية: تشمل التجارة في الخدمات وحقوق الملكية وتعزيز المنافسة.

أيضًا تم الاتفاق على تنمية عملية الاندماج الثلاثي التي تركز على ثلاثة محاور: تكامل السوق وتطوير البنية التحتية والتنمية الصناعية.

بعد عقد العديد من جولات المفاوضات والوصول إلى تقدم كبير لتوقيع اتفاقية منطقة التجارة الحرة الثلاثية، اتخذ وزراء الدول الاعضاء قرارًا بإنشاء اتفاقية منطقة التجارة الحرة الثلاثية حيث تم توقيع مسودة الاتفاق من جانب رؤساء ال ٢٦ دولة في مصر عام ٢٠١٥ ليتم التصديق عليها وإدخالها حيز التنفيذ في ٢٠١٧.

إمكانات منطقة التجارة الحرة الثلاثية

ستعمل «منطقة التجارة الحرة الثلاثية» على إنشاء أكبر منطقة تجارة حرة في أفريقيا، ومن ثم تقديم إمكانات هائلة لأعضائها على النحو التالي:

- سيساعد توسع السوق بين الـ (٢٦) دولة الأعضاء في تحقيق نمو اقتصادي بمعدل يتراوح من (٦٪) إلى (٧٪) سنويًا؛ وبناءً على هذا المعدل، من المتوقع أن يصل الناتج المحلي الإجمالي الأفريقي المشترك إلى (٢٩) تريليون دولار أمريكي بحلول عام ٢٠٥٠ والذي سيعادل الناتج المحلي الإجمالي الحالي للاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة. ومن المزمع أن يساهم هذا النمو بشكل كبير فى نشر الرخاء والقضاء على الفقر.
- تسهيل الوصول إلى الأسواق لأكثر من (٦٢٦) مليون مواطن مما يوفر فرص عديدة لإنشاء سلاسل تجارية إقليمية والتي لا تزال تتسم بالضعف حيث لا يتم الحصول سوى على (١٢٪) من السلع الوسيطة المستوردة الإفريقية من المنطقة.
- تعزيز التجارة البينية الأفريقية حيث إن إزالة الحواجز الجمركية داخل أفريقيا على السلع لم يمكنه سوى رفع حصة التجارة البينية الأفريقية من (١٠,٢٪) عام ٢٠١٣ إلى (١٥,٥٪) على مدار (١٠) سنوات ويمكن أن يتضاعف بحلول عام ٢٠٢٢ نتيجة لتعزيز تسهيل التجارة والحد من التكاليف التجارية.
- ستوفر الاتفاقية أيضًا فرصًا جديدة للاستثمارات الأجنبية والمحلية في أكثر الأسواق جاذبية على الصعيد الداخلي، والتي تملك قطاعات واعدة عديدة مثل الطاقة والنقل والخدمات اللوجستية والنفط والغاز وغيرها.
- سيعمل إلغاء رسوم الاستيراد بموجب اتفاقية «منطقة التجارة الحرة الثلاثية» المقترحة على تمكين الأعضاء من استيراد المواد الخام المطلوبة داخل أفريقيا بتكلفة أرخص، وهذا بدوره سيقلل من تكلفة إنتاج سلع التصدير المصنعة من تلك المواد مما يجعلها أكثر قدرة على المنافسة في الأسواق الإقليمية والدولية.
- ستساعد منطقة التجارة الحرة الكبرى التي توفرها «اتفاقية التجارة الحرة الثلاثية» أيضًا على تنشيط تبادل الخدمات، ومن المرجح أن يكون القطاع المالي الذي سيكون قادرًا على الاستفادة من وفورات الحجم بمثابة المستفيد الأول، وستعزز هذه الخدمات المالية الزيادة في الاستثمارات عبر الحدود من جانب الشركات الأفريقية الناشئة.
- تعمل «منطقة التجارة الحرة الثلاثية» على حل مشكلة العضويات المتعددة بأكثر من تكتل أفريقي وترشيد المفاوضات التجارية والتقليل من تكلفة ممارسة الأعمال التجارية ودعم التصنيع وتحفيز مشروعات البنية التحتية عبر الحدود من خلال تكتل اقتصادي موحد له سياسات تجارية متناسقة وإطارًا تنظيميًا.

يمكن تصنيف المكاسب المتوقعة من «منطقة التجارة الحرة الثلاثية» إلى ثلاثة محاور، ألا وهي التجارة والاستثمار والتصنيع على النحو التالي:

التجارة

تهدف «منطقة التجارة الحرة الثلاثية» إلى تحرير الرسوم الجمركية بنسبة (٨٥-١٠٠٪) الأمر الذي سيكون له أثر كبير في تسهيل تدفق السلع والخدمات عبر الحدود وتعزيز نمو التجارة الإقليمية البينية والتي بلغت نسبة قدرها (١٢٪) فقط من تجارة أفريقيا مقارنة بنسبة قدرها (٢٢٪) لأمريكا الجنوبية و(٤٠٪) لأمريكا الشمالية و(٥٠٪) لآسيا و(٧٠٪) لغرب أوروبا؛ ومما يذكر ان هناك بعض الدول الأعضاء يتبادلون الإعفاءات الجمركية بالفعل، في حين أن دول أخرى ستشرع في إجراء مفاوضات لتحرير معدلات الرسوم الجمركية على أساس بنود التعريفة الجمركية في كل بلد.

يهدف إطلاق "منطقة التجارة الحرة الثلاثية" في الأساس إلى إلغاء كل الحواجز الجمركية وغير الجمركية بنسبة (١٠٠٪)، وبالتالي جرى التوصل إلى اتفاق حول التزام الدول بتحرير (٨٥٪) من بنود التعريفة الجمركية في غضون فترة زمنية تتراوح بين (٥) و(٨) سنوات، بينما من المقرر التفاوض بشأن نسبة (١٥٪) المتبقية بعد ذلك.

وضعت مصر قائمة متفق عليها بشأن بنود التعريفة الجمركية مقسمة إلى ثلاث فئات وذلك من أجل تحرير (٨٥٪) من بنود التعرفة الجمركية:

فئة (أ): تحرير ما يصل إلى (٦٠٪) من بنود التعريفة الجمركية (بما في ذلك السلع بمعدلات تعريفة جمركية نسبتها «٠٪» و«٢٪» و«٥٪» وغيرها من السلع التي تتمتع بمعدلات تعريفة جمركية أعلى).
فئة (ب): تحرير ما يصل إلى (٢٥٪) من بنود التعريفة الجمركية (بما في ذلك السلع التي تخضع لرسوم جمركية تتراوح من «١٠٪» إلى «٢٠٪»).
فئة (ج): تحرير ما يصل إلى (١٥٪) من بنود التعريفة الجمركية (بما في ذلك السلع التي تخضع لرسوم جمركية نسبتها «٣٠٪» فأكثر).

يوضح الجدول أدناه الحواجز غير الجمركية التي ستعمل «منطقة التجارة الحرة الثلاثية» علي الغائها:

الحواجز غير الجمركية الأكثر شيوعًا داخل دول الكوميسا ومجموعة شرق أفريقيا ومجموعة التنمية لأفريقيا الجنوبية
- التأخيرات غير الضرورية في تخليص السلع جمركيًا عند الحدود
- الإجراءات الجمركية المرهقة
- استخدام التقييم الجمركي الجزافي والتعسفي فيما يتعلق بالواردات لأغراض فرض الرسوم الجمركية
- القيود الخاصة بتصاريح الاستيراد/التصدير
- طلب الحصول على رشاوي
- اختلاف إجراءات إصدار علامات التصديق والتفتيش والاختبار
- اشتراك العديد من المؤسسات في إصدار شهادات متنوعة واعتمادها وكذا إجراءات الاختبار والتحقق من مدى التطابق مع المعايير الوطنية.
- تطبيق قواعد المنشأ على نحو متضارب وغير ملائم وغير عادل
- المضايقات من قبل مسؤولي الحدود
المصدر: www.tradebarriers.org

الاستثمار

على الرغم من تحسن بيئة الأعمال الذي شهدته أفريقيا على مدى العقد الماضي والذي انعكس في ارتفاع الاستثمارات الخاصة بنسبة (٢٦٪)، لكون أفريقيا واحدة من أعلى العائدات على الاستثمار في الأسواق الناشئة، فإنها لا تزال سوقًا غير مستغل بالمقارنة بالإمكانيات الهائلة التي تتمتع بها مثل:

- أفريقيا هي ثاني أكبر قارة في العالم من حيث المساحة (٣٠,٢ مليون كيلومتر مربع) وعدد السكان (١,٧ مليار مواطن)، كما أنها تضم طبقة متوسطة هى الأسرع نموًا في العالم، وتُصنّف ثاني أسرع منطقة نموًا في عام ٢٠١٣ بناتج محلي إجمالي بلغت قيمته (٢,٢) تريليون دولار أمريكي.

- تعتبر العديد من الدول الأفريقية بمثابة لاعبين أساسيين في السوق العالمية لإنتاج المعادن وأكثر أهمية على الصعيدين الإقليمي والدولي، إذ تمتلك القارة (٩٠٪) من الكوبالت العالمي و(٥٠٪) من الفوسفات والذهب العالمي و(٦٤٪) من المنجنيز في العالم و(٤٠٪) من البلاتين في العالم.
- إن أفريقيا غنية بالموارد الطبيعية وخاصة في قطاعي النفط والغاز الطبيعي حيث كان هناك العديد من الاكتشافات في مصر وتشاد وأوغندا وموزمبيق وغانا وتنزانيا وكوت ديفوار ومالي واكتشافات مماثلة محتملة في كينيا.
تعتبر أفريقيا أحد المنتجين الرئيسيين للغذاء والمواد الخام الزراعية بنسبة (٧٦٪) من الكاكاو العالمي و(٦٠٪) من البن العالمي و(٥٠٪) من زيت النخيل العالمي.
- يُصنّف قطاع السياحة ليحتل المستوى الثالث بالنسبة للموارد الطبيعية على مستوى أفريقيا بعد قطاعي الزراعة والثروة المعدنية.
- على الرغم من أن الفجوة الكبيرة في البنية التحتية بقارة أفريقيا تعتبر واحدة من التحديات الرئيسية التي تواجه التنمية، إلا إن أفريقيا توفر فرصا استثمارية وتمويلية هائلة للمستثمرين حيث توجد فرص استثمارية هائلة في مجالات مثل مرافق الري والحفاظ على المياه، وشبكة الطرق والسكك الحديدية، وبناء محطة حاويات الموانئ، ومحطات توليد الطاقة، وكذلك الألواح الشمسية، والرعاية الصحية، والصناعات التحويلية.

ستعمل "منطقة التجارة الحرة الثلاثية" في هذا الصدد باعتبارها دافعًا للاستثمار في البنية التحتية الأفريقية. وتشير التقديرات إلى أن أفريقيا تحتاج إلى استثمار ما يقرب من (١٠٠) مليار دولار أمريكي سنويًا في البنية التحتية خلال العقد المقبل، وقد تحقق أقل من نصف هذا الهدف حاليًا حيث كان ضعف التنسيق بين التكتلات التجارية الأفريقية المختلفة أحد الأسباب التي أدت إلى انخفاض مستوى الاستثمار في هذا القطاع وهو ما سوف تسعى "منطقة التجارة الحرة الثلاثية" الى معالجته مستقبلا.

التصنيع

لا يزال الاعتماد الكبير على المواد الخام أثناء الإنتاج والتصدير التحدي الرئيسي الذي يواجه الاقتصادات الأفريقية، وتبلغ حصة المواد تامة الصنع في الناتج الصناعي نسبة (٣٣٪)، في حين أن مساهمتها في النمو الصناعي لا تزال طفيفة تتأرجح عند (٥٪)، وكانت النتيجة أن الغالبية العظمى من الصادرات ما زالت في شكلها الخام مع قيمة مضافة ضئيلة أو انعدام أي قيمة مضافة محلية؛ ومن ثم فإن الاقتصادات الأفريقية لديها مستوى عال من التعرض للصدمات الخارجية وتقلبات أسعار السلع الأساسية:

- وعلى الرغم من قيام بعض التكتلات الأفريقية بتبنى برامج تصنيعية، مثل مجموعة شرق أفريقيا ومجموعة التنمية لأفريقيا الجنوبية (سادك) والمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (إيكواس)، الا ان معظم هذه البرامج لم تحقق أهدافها بسبب عدم التواصل فيما بين تلك التكتلات.
- نظرًا لأن التصنيع يعتبر أحد الركائز الرئيسية لمفاوضات «منطقة التجارة الحرة الثلاثية»، سيتم التركيز على توحيد سياسات التكتلات الثلاث وذلك باستخدام فوائد تحرير التجارة في تعظيم القيمة المضافة للتبادل التجاري بين الدول الأعضاء.
- تحرص «منطقة التجارة الحرة الثلاثية» على تشجيع التصنيع لإنشاء آلية أساسية لتحقيق النمو وتسهيل التنمية العامة. وينبغي أن يستفيد التصنيع في أفريقيا من الموارد الوفيرة والمتنوعة بما في ذلك الموارد الزراعية والمعدنية، والتي من شأنها تعزيز التنمية الصناعية من خلال وجود ميزة إضافية تتمثل في تنوع اقتصاديات أفريقيا التي تعتمد إلى حد كبير على المواد الخام.

التزامات مصر في أفريقيا

لم تستغل مصر حتى الآن الفرص التي يتيحها النمو الذي شهدته القارة على الرغم من دورها التاريخي والشراكة التاريخية في أفريقيا، ولم يبلغ متوسط حصة مصر من التجارة الأفريقية سوى حوالي (٠,٥٪) على مدار العقود الثلاثة الماضية.

لم تُحوِّل مصر على مر السنين الكثير من مزاياها لتحسين التجارة مع أفريقيا على الرغم من أنها عضو فعّال في عدد من التكتلات الأفريقية (الكوميسا وسادك والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا)، كما أنها غنية بقاعدة صناعية قوية والتي يمكن أن تكون بمثابة مركز للتصنيع قابل للتطبيق لمعظم القارة، ويوفر التقارب الجغرافي لمصر بالنسبة لبقية أفريقيا فرصة هائلة لها للحصول على المواد الخام الوفيرة من أفريقيا والتصدير إلى الأسواق القريبة على نحو تنافسي حيث تتطابق الصادرات المصرية مع سلة واردات معظم الاقتصادات الأفريقية.

جدول (١): تجارة مصر مع أفريقيا (مليون دولار أمريكي)

	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	الربع الأول من ٢٠١٥
الصادرات المصرية	٤٢٩٤,٢	٤٢٤٠,٩	٤٤٧٦,٩	٤٢٨٧,٩	٣٨٥٠,٧	٨١٠
الواردات المصرية	١٧٠٩,٨	١٨٦٣,١	٢٤٢٨,٩	١٤١٢,٧	١٢٢٠,٥	١٦٧,٢
الميزان التجاري	٢٥٨٤,٤	٢٣٣٧,٨	٢٠٤٧,٩	٢٨٧٥,٣	٢٦٣٠,٢	٦٤٢,٩
حجم التبادل التجاري	٦٠٠٤,٠	٦١٠٤,٠	٦٩٠٥,٨	٥٧٠٠,٦	٥٠٧١,٢	٩٧٧,٣

المصدر: وزارة التجارة والصناعة

بلغت قيمة الصادرات المصرية إلى أفريقيا نحو (٣,٨) مليار دولار أمريكي خلال عام ٢٠١٤ أي ما يعادل (١٤٪) من إجمالي الصادرات المصرية إلى العالم، والتي وصلت إلى أكثر من (٢٦) مليار دولار أمريكي في عام ٢٠١٤، في حين أن واردات مصر من أفريقيا تجاوزت (١,٢) مليار دولار أمريكي في عام ٢٠١٤ مما يمثل (١,٧٪) فقط من إجمالي الواردات المصرية التي بلغت نحو (٧٠) مليار دولار خلال العام نفسه. لا يُصنّف أي بلد أفريقي ضمن أكبر ١٥ سوق للصادرات المصرية، في حين أن نيجيريا، أكبر اقتصاد في أفريقيا، تشتري (٠,٣٪) فقط مما تبيعه مصر في الخارج بينما تشتري أكثر من (٤٠٪) من بلدان أخرى.

تجربة مصر مع تكتل الكوميسا

أصبحت الرغبة في تعزيز العلاقات التجارية مع القارة الأفريقية أكثر وضوحًا عندما انضمت مصر إلى السوق المشتركة لشرق وجنوب افريقيا (الكوميسا) في عام ١٩٩٤ والتي تعتبر بمثابة الخطوة الأولى من جانب مصر لإيلاء الاهتمام نحو أفريقيا من خلال مثل هذا التكتل الإقليمي النشط والحيوي الذي يتكون من (٢٠) دولة بما في ذلك دول حوض النيل. وكانت مصر منذ انضمامها للكوميسا عضوًا فعّالاً في اجتماعات المنظمة مع التركيز في مجالات الاقتصاد والتجارة والاستثمار والتعاون الجمركي. منذ أكتوبر ٢٠٠٠، كان لدى الكوميسا منطقة تجارة حرة سارية مع اعتبار مصر أحد الدول الأعضاء الـ(١٥) التي تطبق إعفاءً جمركيًا كاملاً بعد تحقيق تخفيضاً بنسبة (١٠٠٪) من الرسوم الجمركية على الواردات من الدول الأخرى الأعضاء في الكوميسا. وينبغي أن تتضمن المنتجات محتوى قيمة مضافة بنسبة (٤٥٪) على الأقل في بلدان المنشأ كي تكون ملائمة، وهذه البلدان هي: كينيا والسودان وموريشيوس ومدغشقر وزيمبابوي وملاوي وجيبوتي وزامبيا ورواندا وبوروندي وجزر القمر وليبيا وسيشيل وأوغندا. وقد تبادلت مصر وإريتريا الإعفاءات من الرسوم الجمركية بنسبة (٨٠٪) وفقًا لمبدأ المعاملة بالمثل، و(١٠٪) مع إثيوبيا، في حين أن سوازيلاند وجمهورية الكونغو الديمقراطية لا تطبقان أي من الإعفاءات الجمركية. أما فيما يتعلق بتجارة مصر مع دول الكوميسا كما هو مبين في الصفحة ٣٣، شهد الميزان التجاري للبلاد عجزًا قبل انضمامها إلى التكتل، والذي حولته منطقة التجارة الحرة إلى فائض الأمر الذي سجل أكثر من (١,٣) مليار دولار أمريكي خلال السنوات الخمس الماضية في المتوسط.

جدول (٢): المساهمة في التجارة الداخلية لدول الكوميسا عام ٢٠١٣ (مليون دولار أمريكي)

	قيمة الصادرات (مليون دولار أمريكي)	٪		قيمة الواردات (مليون دولار أمريكي)	٪
مصر	٢٣٥٩	٢٣,٩	زامبيا	٢٨٠٢,٥	٢٥,٤
زامبيا	١٨٤٢	١٨,٧	الكونغو الديموقراطية	٢٠٠٤,٤	١٨,٢
كينيا	١٨٣٦	١٨,٦	ليبيا	١٤٠٤,٩	١٢,٧
الكونغو الديموقراطية	١٧٠٣	١٧,٣	كينيا	٧١٢,٣	٦,٥
أوغندا	٥٣٦	٥,٤	أوغندا	٧٠٣,٥	٦,٤
رواندا	٣٣٣	٣,٤	السودان	٦٨٢,١	٦,٢
إثيوبيا	٢٧٨	٢,٨	مصر	٦٥٤,١	٥,٩
موريشيوس	٢١٣	٢,٢	زيمبابوي	٤١٦,٤	٣,٨
السودان	١٦٠	١,٦	رواندا	٣٧٤,٣	٣,٤

ملاوي	١٤٢	١,٤	بوروندي	٣٠٨,٦	٢,٨
زيمبابوي	١٣٥	١,٤	ملاوي	٢٣٦,٨	٢,١
سوزيلاند	١٢٤	١,٣	إثيوبيا	١٩٤,٧	١,٨
ليبيا	٩٠	٠,٩	موريشيوس	١٨٣,٣	١,٧
مدغشقر	٦٤	٠,٦	مدغشقر	١٥٣,٨	١,٤
بوروندي	٤٠	٠,٤	جيبوتي	٩٢,٢	٠,٨
إريتريا	٦	٠,١	سيشل	٥٠,٩	٠,٥
سيشل	٤	٠	جزر القمر	٢٤,٥	٠,٢
جزر القمر	٢	٠	سوزيلاند	١٤,٣	٠,١
جيبوتي	١	٠	إريتريا	١٢,٩	٠,١
الإجمالي	٩٨٦٦	١٠٠٪	الإجمالي	١١٠٢٧	١٠٠٪

المصدر: وزارة التجارة والصناعة

علاوةً على ذلك، ارتفع حجم الصادرات المصرية بشكل ملحوظ خلال السنوات الماضية، والتي تجاوزت (٢,٢) مليار دولار في المتوسط مقارنةً بما يعادل (٤٦) مليون دولار أمريكي، في حين انخفضت تلك الصادرات عام ٢٠١٤ لتصل إلى (١,٩) مليار دولار مقارنة مع (٢,٤) مليار دولار عام ٢٠١٣ وهو ما يرجع إلى انخفاض الصادرات المصرية في عدد من القطاعات والأسواق الرئيسية. وقد زادت التجارة البينية داخل تجمع الكوميسا بنسبة أكثر من (٢٣٠٪) خلال الفترة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠١٣ مسجلة حوالي (٢١) مليار دولار، حيث كانت مصر أكبر دولة مصدرة بنسبة (٢٣,٩٪) من مجموع الصادرات البينية، بينما جاءت زامبيا كأكبر مستورد بنسبة (٢٥,٤٪) من إجمالي الواردات داخل الكوميسا.

يُصنِّف الجدول أدناه السلع الأكثر تصديرًا بين دول الكوميسا خلال الفترة من ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٣، إذ يحتل النحاس المركز الأول، يليه أسمنت بورتلاند ثم الشاي الأسود والكوبالت، ثم جاء حمض الكبريتيك في المركز الرابع.

جدول (٣): السلع الرئيسية المتداولة بين دول الكوميسا عام ٢٠١٣ (مليون دولار أمريكي)

النحاس	١٢٥٠	السكر	١٣٠
أسمنت بورتلاند	٣٥٩	القهوة	١٢٧
الشاي الأسود	٣٤٤	الذرة	١٢٦
الكوبالت	٣٤٤	الجرانيت	١١٥
حمض الكبريتيك	٢٥٥	المستحضرات الدوائية	١٠٩
النفط	٢٢٠	السمسم	٩٦
السيراميك	١٤٧	محولات التيار الكهربائي	٨١
التبغ	١٣٥	المركبات (لنقل البضائع)	٦٩

المصدر: وزارة التجارة والصناعة

تتمثل الصادرات المصرية إلى دول الكوميسا في منتجات الألمنيوم والمستحضرات الدوائية والمنتجات البترولية والسجاد والسيراميك والمواد الغذائية والأثاث والأسمدة والمبيدات الحشرية والأسمنت وحديد التسليح والأرز والأقمشة، وتعتبر ليبيا والسودان بمثابة المستوردين الرئيسيين من مصر، حيث يستحوذ كل منهما علي ما يقرب من (٥٠٪) و(٢٤٪) من إجمالي الصادرات عام ٢٠١٤ على التوالي، يليهما كينيا وإثيوبيا وأوغندا وإريتريا؛ بينما تشمل الواردات المصرية من دول الكوميسا الشاي والبن والكاكاو والبقوليات والسمسم والجلود الخام ومواد الدباغة والمستخلصات النباتية والماشية وتعتبر كينيا وزامبيا بمثابة الأسواق الرئيسية لواردات مصر باستحواذها علي (٣٥٪) و(٢٨٪) من إجمالي واردات مصر على التوالي عام ٢٠١٤، كما تعتبر ليبيا والسودان وإثيوبيا من بين أهم الأسواق بالنسبة لمصر.

ورغم أن مصر لديها قاعدة صناعية متنوعة يمكن أن تساعد في اعتبارها المصدر الرئيسي لواردات الكوميسا، فقد أظهرت الإحصاءات أن صادرات مصر لم تتجاوز (١,٤٪) من واردات دول الكوميسا من العالم عام ٢٠١٣.

التعاون المصري مع سادك وتجمع شرق أفريقيا

لدى مصر أيضًا علاقة اقتصادية مع التكتلات الأخرى في «منطقة التجارة الحرة الثلاثية» بالإضافة إلى علاقتها مع دول الكوميسا كما هو مبين أدناه:

جدول (٤): المؤشرات التجارية بين مصر والتكتلات الثلاثة (الكوميسا وسادك وشرق أفريقيا) (٢٠١٠-٢٠١٥) (مليون دولار أمريكي)

	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	الربع الأول من ٢٠١٥
الصادرات المصرية	٢٩٦١,٠٣	٢٧٥١,٩	٣٠٨٥,١	٢٧٦٦,٦٩	٢٢٠٤,٦٦	٤٧١,٢٧
الواردات المصرية	١١٢٨,٨٣	٩٩٢,١١	١٠١٩,٣٤	٨٠٨,٤٤	٧٦١,٢	١٢٢,٣٥
الميزان التجاري	٤٠٨٩,٨٦	٣٧٤٤,٠١	٤١٠٤,٤٤	٣٥٧٥,١٣	٢٩٦٥,٨٦	٥٩٣,٦٢
حجم التبادل التجاري	١٨٣٢,٢	١٧٥٩,٧٩	٢٠٦٥,٧٦	١٩٥٨,٢٥	١٤٤٣,٤٦	٣٤٨,٩٢

المصدر: وزارة التجارة والصناعة

حققت مصر على مدار السنوات الماضية فائضًا تجاريًا مستدامًا مع التكتلات الثلاثة الكبرى الأفريقية؛ ومع ذلك، كان حجم التبادل التجاري متوسطاً ثم اتجه نحو الانخفاض. وقد اشتملت الصادرات الرئيسية علي قصب السكر والبلاط ومنتجات الرخام وأجهزة استقبال الإذاعة في حين تضمنت أهم الواردات الشاي الأسود والأعمدة والقضبان المصنوعة من النحاس.

كيف يمكن أن تستفيد مصر من عضوية «منطقة التجارة الحرة الثلاثية»

على الصعيد التجاري:

يمكن أن توفر «منطقة التجارة الحرة الثلاثية» سوقًا ضخمًا لمنتجات مصرية بعينها لديها ميزة تنافسية ومطلوبة من بلدان عديدة مثل:

- قطاع مواد البناء والمنتجات المعدنية والتي تشمل الأسمنت والسيراميك والحديد والصلب.
- شركات المقاولات المصرية.
- صناعة الأدوية.
- صناعة الرخام والسيراميك.
- الصناعات الغذائية.
- الصناعات الهندسية.
- المنسوجات وصناعة الملابس.

على الصعيد الاستثماري:

- يمكن للمستثمرين المصريين تأسيس الشركات ومن ثم الاستفادة من جميع عروض الإعفاءات المقدمة من خلال اتفاقية «منطقة التجارة الحرة الثلاثية»، ومن الجدير بالذكر أن عددًا من الشركات المصرية أقامت بالفعل فروع في العديد من دول الكوميسا التي منحت المنتجات المصرية ميزة تنافسية في الأسواق الأفريقية.

- وفي نفس السياق، طلب عدد من البلدان الأفريقية الحصول على مساعدة مصر لإنشاء مزارع نموذجية بمساحات تتراوح من ٢٠٠٠ فدان (٢٠٧٦ هكتار) إلى ٢٠٠٠٠ فدان (٢٠٧٦٠ هكتار)، بشرط توفير البنية التحتية ومصادر المياه اللازمة تمامًا. ومن المزمع أن تستوعب هذه المزارع أعداد كبيرة من القوى العاملة المصرية ويمكن أن تكون مصدرًا رخيصا للواردات الغذائية ومصدرًا لإقامة قاعدة صناعية.
- وقعّت مصر على عدد من اتفاقيات حماية الاستثمارات مع دول شمال أفريقيا وأوغندا وتنزانيا وزامبيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وزيمبابوي، بالإضافة إلى استضافة الاتحاد العام للغرف التجارية الأفريقية في محافظة الإسكندرية بمصر.
- تأسست وكالة الاستثمار الإقليمية التابعة للكوميسا في ٤ إبريل ٢٠٠٩، وتوفر الوكالة لمصر القدرة على جذب استثمار أجنبي وجعلها مركزًا تجاريًا لإفادة دول شرق وجنوب أفريقيا.
- تم تبني العديد من البرامج التي من شأنها تسهيل عملية التكامل في جميع مجالات التجارة والاستثمار بين الدول الأعضاء منذ توقيع اتفاقية وكالة الاستثمار الإقليمية، وذلك من أجل إقامة منطقة استثمارية مشتركة بين دول الكوميسا، الأمر الذي سيتيح الفرصة لجذب المزيد من الاستثمارات من خلال السماح بحرية حركة رأس المال والعمالة والسلع والخدمات داخل المنطقة.
- عند تفعيل اتفاقية الشراكة المصرية الأوروبية على الساحة الأفريقية لتشجيع الاستثمارات الأوروبية في المناطق الحرة المصرية، ستتمكن المنتجات الأوروبية المصنوعة في مصر من الوصول إلى أسواق «منطقة التجارة الحرة الثلاثية» مع شهادة منشأ مصرية.

الخاتمة

أثبتت تجربة مصر في التعامل مع بعض الأسواق الأفريقية أن هناك مشكلات عديدة منعت الصادرات المصرية من الاستحواذ على حصة أكبر من السوق على الرغم من هذه الإمكانات الهائلة، ومن بينها على سبيل المثال:

- المخاطر التجارية وغير التجارية العالية للأسواق الأفريقية، فضلاً عن ارتفاع تكلفة التأمين الذي يغطي تصدير المنتجات المصرية إلى أفريقيا.
- المنافسة الشرسة من صادرات جنوب شرق آسيا مثل الملابس حيث تفضل الأسواق الأفريقية انخفاض الأسعار جزئيًا بسبب انخفاض القدرة الشرائية للمستهلك.
- زيادة المخاطر السياسية في بعض الدول التي تعتبر بمثابة أسواق رئيسية تقليدية للصادرات المصرية مثل ليبيا.
- السيطرة الواسعة من السماسرة والوكلاء التجاريين من لبنان والهند على القنوات التجارية في البلدان الأفريقية بشكل عام ودول غرب أفريقيا بشكل خاص، مما يجعل أي اختراق جديد أمرًا صعبًا للغاية.
- عدم وجود نظام موحد المعايير لتحقيق التكامل على المستوى الإقليمي.
- محدودية الاستثمار المصري المباشر في أفريقيا.
- الطبيعة الاقتصادية للبلدان الأفريقية، حيث أنها مرتبطة بالدول الاستعمارية السابقة وتركز نسبة كبيرة من تجارتها الخارجية مع التكتلات والمجموعات الاقتصادية الكبرى، فضلاً عن التغلغل القوي للشركات المتعددة الجنسيات في النشاط الاقتصادي.

يجب أن تتصدى مصر على مدار السنوات القادمة لهذه التحديات بالتعاون مع الدول الأعضاء في «منطقة التجارة الحرة الثلاثية»، حيث تقوم مفاوضات «منطقة التجارة الحرة الثلاثية» على رؤية واضحة لمعالجة العوائق الأفريقية المتأصلة فيما يتعلق بالتنمية، مثل الافتقار إلى بنية تحتية مما يجعل التكلفة اللوجستية في أفريقيا عالية جدًا بالإضافة إلى ضعف القاعدة الصناعية وارتفاع مخاطر المعاملات التجارية.

- في هذا الصدد، باشرت «منطقة التجارة الحرة الثلاثية» تنفيذ برنامجها التجريبي الرئيسي بخصوص البنية التحتية والذي يهدف إلى معالجة مشكلات النقل من خلال تطوير البنية التحتية، ومن ثم تحسين السياسات والإجراءات وتنسيق النُهج الخاصة بالتخطيط والتمويل. وقد شرع البرنامج في بناء الطرق التي تربط بين ثمانية دول (بوتسوانا والكونغو وملاوي وموزمبيق وجنوب أفريقيا وتنزانيا وزامبيا وزيمبابوي) بإجمالي ١٠٦٤٧ كم.
- افتتحت مصر والسودان، في أبريل ٢٠١٥، منفذًا حدوديًا جديدًا لتسهيل التجارة البينية بين البلدين. وهناك خطط أخرى لتسهيل التجارة الأفريقية البينية مثل خطط إنشاء ما يسمى «مجال جوي حر» حيث يمكن لثلاث شركات طيران أفريقية دمج عملياتها لتحسين الربط بين البلدان الأفريقية.

- على صعيد خفض المخاطر التجارية، تأسست وكالة التأمين التجاري الأفريقية لتوفير منتجات تأمين المخاطر السياسية ومخاطر الائتمان التجاري بهدف الحد من المخاطر التجارية وتكلفة ممارسة الأعمال التجارية في أفريقيا. وتهدف الوكالة أيضًا إلى المساعدة على زيادة الاستثمار في الدول الأعضاء الأفريقية وتدفقات التجارة البينية بين أفريقيا والعالم، الأمر الذي يسهل الصادرات والاستثمار الأجنبي المباشر في القارة وكذلك والتدفقات التجارية لها. وقد نجحت الوكالة في دعم ما تزيد قيمته عن (١٧) مليار دولار أمريكي من التجارة والاستثمارات في مختلف أنحاء القارة.
- وهناك أيضًا تعاون بين البنوك المركزية على المستوى الوزاري لتنفيذ آلية غرفة المقاصة الخاصة بالكوميسا والتي ستسمح بتسوية المعاملات المصرفية بين الدول الأعضاء والمقرر إجرائها بكفاءة.

مقدمة

يتمثل الغرض من هذا القسم في تسليط الضوء على الآثار الاقتصادية الرئيسية التي تشمل قطاع الشحن والخدمات اللوجستية والسياحة، فضلاً عن جميع الأنشطة المرتبطة بشكل مباشر أو غير مباشر بالشحن البحري بين القارات، والتي ستنجم عن قناة السويس الجديدة ومن الأنشطة اللوجستية المتكاملة التي تخططها الحكومة المصرية والمقرر الانتهاء منها في السنوات المقبلة. سنقيِّم الآثار الناتجة عن افتتاح القناة الجديدة على حركة الملاحة البحرية في البحر الأبيض المتوسط، وتحديدًا على الموانئ الإيطالية. ويقدم التحليل لمحة عامة شاملة عن أعمال التوسعة في قناة السويس إضافة إلى توسيع الموانئ المصرية المطلة على سواحل البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر والتي يمكن أن تكون بمثابة المستفيدين الرئيسيين من الأعمال جنبًا إلى جنب مع تلك المطلة على الخليج. ويتضمن الجزء الأخير ملخصًا لتقييم الآثار الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة مع نظرة متعمقة على اقتصاديات النقل البحري والموانئ.

قناة السويس الجديدة

أصبحت قناة السويس طريق الاتصال الرئيسي بين آسيا وأوروبا؛ فما يقرب من (٧٪) و(٨٪) من إجمالي حركة الشحن العالمي تمر عبر قناة السويس كل سنة[1] ، ويُترجم هذا إلى مرور (٨٢٢,٩) مليون طن من المنتجات عام ٢٠١٥ (٢٠١٤: ٨٢٢,٣ مليون طن). ويسمح تحديث القناة التي جرى افتتاحها في أغسطس ٢٠١٥، من خلال سلسلة من الأعمال على امتداد ٧٢كم في الوقت الحاضر بمرور عدد أكبر من السفن في وقت واحد، بما يزيد بنسبة (٥٠٪) عن سعة القناة السابقة. وشملت تلك الأعمال حفر مسار جديد بطول ٣٥كم جنبًا الى جنب مع القناة القديمة وتوسيع وتعميق القناة الحالية على مجرى ٣٧كم. علاوةً على ذلك، من المقرر تكريك المسار الحالي ليصل إلى غاطس -٢٤ متر. وقد بلغت التكلفة الاجمالية التقديرية للمشروع (٨,٢) مليار دولار أمريكي. وقد أعلنت الحكومة المصرية، وفقًا للصحافة، أن تكاليف الاستثمار لن تؤثر على رسوم المرور في القناة[2] ، وقد زادت الطاقة اليومية للقناة بما يصل إلى (٩٧) سفينة نتيجة للأعمال المشار إليها. وتعمل القناة الجديدة على حل المشاكل المرتبطة بالأوقات الطويلة التي تنتظرها السفن عند مدخل القناة وعند نقاط التفريعات، بلغ متوسط الوقت المقدر لرسو السفن على الأرصفة أثناء العبور في القناة (١٨) ساعة كحد أقصى، كما يصل الوقت الملاحي الكلي لفترة من (١٢) إلى (١٦) ساعة، بينما يصل وقت الانتظار (٣) ساعات كحد أقصى. وتشير التقديرات بوجه عام إلى انخفاض الوقت بمعدل نصف يوم.

الآثار المتوقعة على الملاحة البحرية والآثار الاقتصادية

عند اختيار أي مسارات للعبور بين آسيا والساحل الشرقي للولايات المتحدة، تأخذ شركات النقل البحري العناصر الاستراتيجية التالية في عين الاعتبار:

- إمكانية الحصول على أقصى استفادة من وفورات الحجم في استهلاك مستودعات الوقود باستخدام السفن الكبيرة الحجم (مثال: التي تتجاوز حمولتها ١٤٥٠٠ وحدة تعادل عشرين قدمًا، وهو الحد الأقصى للسعة اللازمة للعبور من خلال قناة بنما الجديدة المقرر افتتاحها في عام ٢٠١٦).
- إمكانية المرور عبر مسارات مختلفة على المحاور بين القارات وهذا ضروري لتوازن التدفقات، مثل كولومبيا ودبي وبورسعيد وجويا تاورو ومالطا والجزيرة الخضراء (الجيثيراس) وطنجة.
- تكلفة عبور القنوات.

---

[1] World Shipping Council, The Suez Canal - A vital shortcut for global commerce, 2014.

[2] Saleh H., "Sisi bolsters nationalist appeal with USD 1st billion Suez Canal investment", Financial Times, September 8 2014.

تساعد القناة الجديدة على تحقيق ثقة أكبر في خدمات النقل البحري علي جميع المسارات الرئيسية، وخاصة بفضل التقليل من أوقات الانتظار. وستكون سفن الحاويات من أكثر أنواع السفن استفادة من القناة الجديدة، والتي تمثل الجزء الأكبر من حركة المرور السائدة مع حصة حمولة أكبر من (٥٠٪) من مجموع الحمولة. ومع زيادة حركة الحاويات وتركز العرض، أصبحت الشركات البحرية الرائدة انتقائية على نحو متزايد عند اختيار موانئ التوقف. وفي سياق «العملقة البحرية» والأشكال المتنامية من الاحتكار، لابد من تغيير أسلوب التعامل مع التنظيم اللوجستي على مستوي الموانئ والمحطات البرية والممرات متعددة الاستخدامات. وتتحول الموانئ أيضًا إلى مكان مليء بالأنشطة الصناعية حيث سيتيح ذلك تواجد أجزاء من السلسلة الإنتاجية ذات القيمة المضافة العالية، والتي تعتمد على المستودعات والخدمات التي تقدمها المراكز اللوجستية، و تمثل هذه المسائل أهمية كبيرة لمصر باعتبارها دولة نامية ، و أيضًا لموانئ المرور الي إيطاليا التي تتلقى حصة كبيرة من الحركة العابرة عبر قناة السويس؛ على سبيل المثال، تصل هذه الحصة إلى (٥١٪) من الحاويات المنتقلة إلى جنوة، وإلى (٤٧٪) من الحاويات العابرة من ميناء «لا سبيتسيا» و(٤٠٪) عند العبور بميناء «جويا تاورو». وتعبر قناة السويس مجموعة متنوعة من السفن والتي تختلف بالتالي كثيراً في تكاليفها التشغيلية. نتوصل إلى أنه سيتم توفير (١٨٠) مليون يورو سنوياً بسبب انخفاض تكاليف التشغيل[٣] . وتشير تقديرات انخفاض التكلفة السنوية إلى السفن التقليدية التي تعبر القناة حاليًا (مثال: سفن الحاويات بسعة متوسطة تصل إلى ٨٠٠٠ وحدة تعادل عشرين قدمًا، وناقلات بترول بسعة ١١٠٠٠٠ حمولة إجمالية، وسفن شحن البضائع غير المعبأة بسعة ٧٥٠٠٠ حمولة إجمالية، وسفن الغاز الطبيعي المسال بسعة ٨٠٠٠٠ متر مكعب). ويكمن التأثير الثاني للتوفير في الوقت في انخفاض الوقت اللازم لتثبيت رأس المال، ويتطلب هذا التقييم أولاً تقدير القيمة الاجمالية للبضائع التي تعبر القناة سنويًا؛ فعند اعتماد متوسط القيم المشتقة كما هو موضح أعلاه، نصل إلى تقدير أن القيمة الإجمالية للبضائع العابرة في كلا الاتجاهين تتجاوز ٢٢٥٠ مليار يورو[٤]. ما تكلفة تجميد هذه الكمية الهائلة من المواد الخام والمنتجات لمدة (١٢) ساعة؟ للرد على هذا السؤال، يجب تحديد تكلفة رأس المال والتي نرى أنها تصل إلى (٥٪) بما يتوافق مع تلك المستخدم عادةً في هذا المجال. وعند تطبيق سعر الفائدة المذكور، يكون التقدير الناتج هو أن تكلفة الشحن لمدة عام واحد تصل إلى (١١٢,٨٦) مليار يورو، أي ما يعادل حوالي (١٥٥) مليون يورو لمدة (١٢) ساعة. وبتطبيق السعة الجديدة للمرور على تدفقات ٢٠١٤ بشكل عام، من المزمع توفير (١٨٠) مليون يورو سنوياً بسبب انخفاض التكاليف التشغيلية و(١٥٥) مليون يورو بسبب انخفاض تكاليف تجميد الشحن، بإجمالي ٣٣٥ مليون يورو.

يمكن الوصول الي تقدير بأن صافي القيمة المالية الحالية للمزايا الاقتصادية المحققة نتيجة البنية التحتية الجديدة تصل إلى (٨,٧) مليار يورو وذلك من خلال التنبؤ لفترة ٣٠ سنة قادمة ووفقاً للفوائد التقديرية التي تم تحقيقها في عام ٢٠١٤ وأخذ معدلات النمو أعلاه بعين الاعتبار، وهذه القيمة هي مجموع الفوائد المحققة من بندين محددين:

- انخفاض التكاليف التشغيلية للشركات البحرية، أي ما يعادل قيمة مخصومة بمبلغ (٤,٩) مليار يورو.
- انخفاض نفقات تجميد الشحنة للمستوردين والمصدرين وفقاً للمقاييس العالمية، نظير قيمة مخصومة تبلغ ٣,٨ مليار يورو.

ومن المتوقع أن تُصنّف الآثار المترتبة على افتتاح قناة السويس الجديدة وتطوير الموانئ المصرية على شبكة الموانئ الإيطالية إلى نوعين بناءً على الوضع التنافسي في سياق نظام الموانئ في البحر الأبيض المتوسط. هذا من شأنه إتاحة فرص جديدة لتنمية واقع الواردات والصادرات التي ستصبح أكثر اهمية على المديين المتوسط والطويل، مع خلق تهديدات جديدة، وخاصة على المدى القصير، والناجمة عن زيادة المنافسة بين مشغلي الموانئ الجافة العاملين في الشحن العابر.

---

[٣] لمزيد من المعلومات برجاء زيارة التقرير التالي الذي تم اعداده بالتعاون بين SRM وبنك الإسكندرية
"The New Suez Canal: Economic Impact on Mediterranean Maritime Trade", ٢٠١٥, http://www.srm-maritimeconomy.com/product/the-new-suez-canal-economic-impact-on-mediterranean-maritime-trade/

[٤] لمزيد من المعلومات برجاء زيارة التقرير التالي الذي تم اعداده بالتعاون بين SRM وبنك الإسكندرية
"The New Suez Canal: Economic Impact on Mediterranean Maritime Trade", ٢٠١٥, http://www.srm-maritimeconomy.com/product/the-new-suez-canal-economic-impact-on-mediterranean-maritime-trade/

تطوير محور قناة السويس

خريطة (١): خطة التطوير الإقليمي لقناة السويس

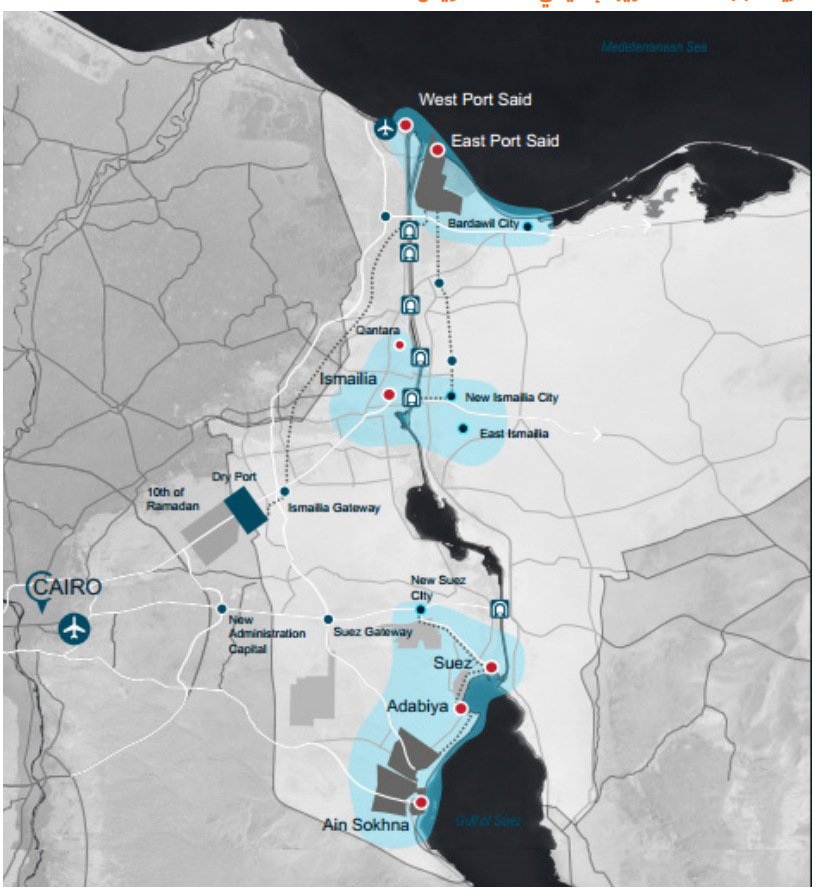

المصدر: هيئة قناة السويس

يهدف تطوير محور قناة السويس إلى تحويل المنطقة إلى مركز لوجستي وصناعي على مستوى عالمي يخدم الأسواق الأوروبية والآسيوية على حد سواء، ومن المقرر أن يشمل تطوير المحور ثلاث ركائز أساسية: الموانئ، والخدمات اللوجستية والأنشطة البحرية ذات الصلة، والتنمية الصناعية وفرص البنية التحتية. وتتركز هذه الفرص في ثلاثة مناطق: بورسعيد والإسماعيلية والسويس-السخنة. وتتمتع منطقة قناة السويس بمزايا المناطق الاقتصادية الخاصة في مصر (للمزيد من التفاصيل، يرجى الرجوع إلى الملحق (١).

الموانئ والخدمات اللوجستية والأنشطة البحرية ذات الصلة

تتمتع منطقة قناة السويس بموقع استراتيجي بجانب واحد من الطرق البحرية الأكثر أهمية على مستوى العالم ويدعمها التوسع الحالي في قناة السويس.

ومن المزمع أن تتحقق هذه الإمكانية من خلال التوسعات واسعة النطاق في اثنين من موانئ الدخول، وهما ميناء شرق بورسعيد وميناء العين السخنة. وعلاوةً على ذلك، ستتيح منطقة قناة السويس فرصًا لتنمية المناطق الصناعية واللوجستية لإنشاء مراكز تجارية متكاملة تمامًا.

ميناء شرق بورسعيد

يتميز ميناء شرق بورسعيد بموقع جيد ليكون مركزًا رئيسيًا لإعادة الشحن وميناء دخول، وقد أُقترح في نوفمبر ٢٠١٥ تخصيص منطقة بمساحة (٢٦٠٠) هكتار للتطوير لتشمل:

- محطات حاويات متكاملة تمامًا.
- محطات شحنات غير معبأة جافة وسائلة.

الخدمات اللوجستية ببورسعيد

سيستفيد ميناء شرق بورسعيد من الخدمات ذات القيمة المضافة، بما في ذلك محطات إعادة الشحن والمستودعات والمخازن. وتُخصص منطقة للخدمات اللوجستية بمساحة تزيد عن (١٠٠٠) هكتار في ميناء شرق بورسعيد لمحطات الميناء الجنوبية والجنوبية الشرقية. ومن المقرر ربط مجمعات الخدمات اللوجستية الجديدة بالأماكن التجارية الرئيسية من خلال الطرق الجديدة عالية الاستيعاب والسكك الحديدية إلى نقاط اللقاء الرئيسية الأخرى، وتشمل الخدمات المتوقعة التي تقدمها هذه المناطق: التخزين والتعبئة والتغليف وتوريد/تصدير الحاويات وغيرها من الخدمات.

خريطة (٢): خطة تطوير شرق بورسعيد

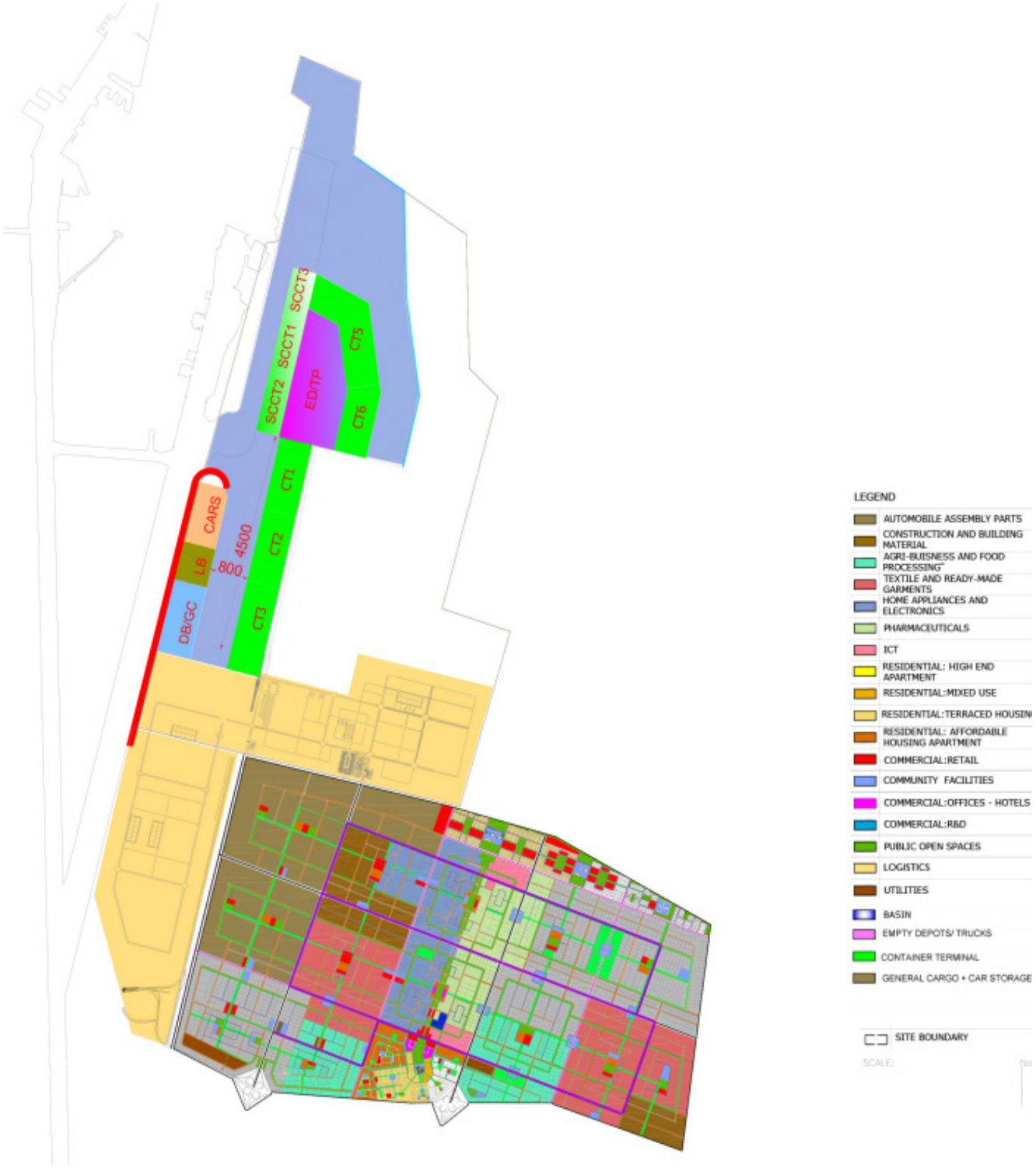

المصدر: هيئة قناة السويس

ميناء السخنة

تقوم خطط توسيع ميناء السخنة علي المقومات التي يمتلكها ليصبح ال مركزًا تجاريًا رئيسيًا نظرًا لوفرة الأراضي المتاحة في المناطق الخلفية للميناء، وموقعه عند المدخل الجنوبي لقناة السويس، ومن ثم يتميز الميناء بموقع جيد لخدمة الأسواق الخليجية والأفريقية والآسيوية. وسيتطلب تحقيق ذلك تعزيز قدرة الميناء من خلال ما يلي:

-إجراء المزيد من التوسعات في محطات الحاويات من خلال إنشاء (٦) أرصفة في المرحلة الأولى على أن يكون الحد الأقصى لطول الرصيف ٢٢٠٠م.
- التوسع في محطات الصب السائل القائمة.
إنشاء رصيف جديد لبضائع الصب الجاف يستوعب (٢٠) مليون طن أثناء المرحلة الأولى.

الموانئ الجافة

يُقترح إنشاء موانئ جافة في مدينة العاشر من رمضان ومدينة الإسماعيلية لتعزيز حركة البضائع بين منطقة قناة السويس والسوق المحلية وكذلك تعزيز الصادرات من السلع من خلال توفير مساحات أراضي لا تقل عن (٢١٠) هكتار و(١٢٠) هكتار على التوالي.

خريطة (٣): خطة تطوير العين السخنة

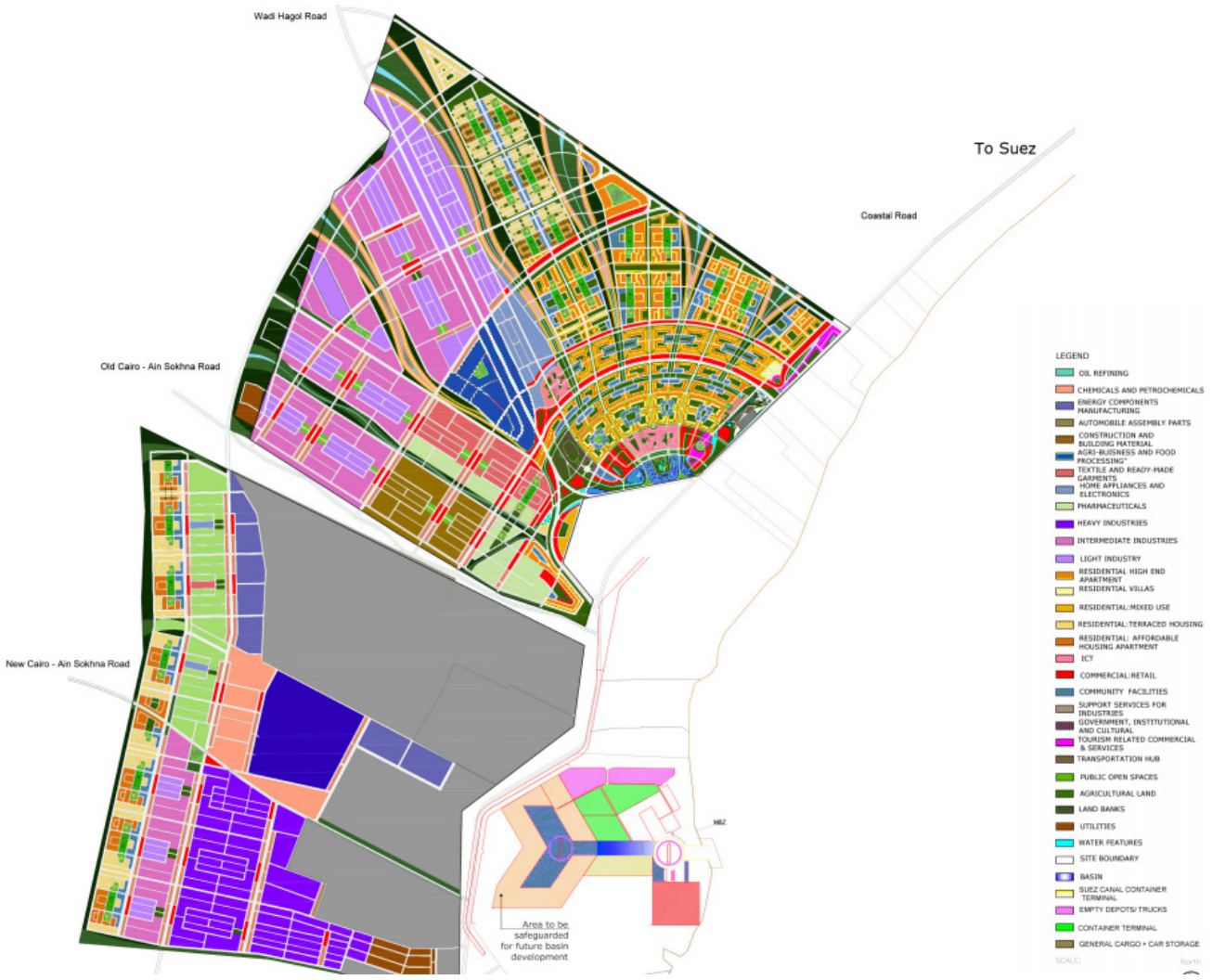

المصدر: هيئة قناة السويس

تعتبر التنمية الصناعية لمنطقة قناة السويس إحدى الركائز الأساسية للخطة الرئيسية للمشروع، والتي وضعها تحالف يضم شركة الاستشارات الدولية «دار الهندسة». ويمكن للمستثمرين تأجير أو استئجار أرض فضاء أو شراء قطعة أرض باتفاقيات امتياز وبناء خطوط التصنيع الخاصة بهم. وهناك أيضًا مرافق مطلوبة للأنشطة التجارية، بما في ذلك المساحات المكتبية ومراكز التدريب والمركز الطبي والفنادق ومركز المؤتمرات وقاعات الاجتماعات والمرافق الرياضية ووسائل النقل وقاعة للطعام.

شرق بورسعيد

من المزمع أن يكون ميناء شرق بورسعيد ومجمع التنمية الصناعية مركز إعادة الشحن الرئيسي في مصر، ويتوافر ما يقرب من (٤٠٠٠) هكتار للقيام بعملية التطوير على النحو التالي:

- ٣٨٠٠ هكتار: مخصصة لأنشطة الصناعات التحويلية الخفيفة والمتوسطة (حوالي ٨٠٪ من إجمالي الأراضي القابلة للتطوير). الفرص المتاحة تتمثل في مجالات قطع غيار السيارات وتجميع المركبات. المستحضرات الدوائية والأعمال الزراعية والمنسوجات والأجهزة الالكترونية المنزلية.
- ١٠٠ هكتار: مخصصة للاستخدامات التجارية، بما في ذلك المكاتب والفنادق والمجمعات التجارية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأنشطة البحث والتطوير.
- ١٣٠ هكتار: مخصصة لمتاجر التجزئة.
- ٢٧٣ هكتار: مخصصة للتنمية السكنية بما يصل إلى ١٠٤٠٠٠ وحدة سكنية.
- ٤٣٥ هكتار: مخصصة للمساحات الخضراء والمكشوفة.

القنطرة

تعتبر القنطرة أحد المجتمعات السكنية الحيوية والمزدهرة القائمة في قلب الأراضي الزراعية بمدينة الإسماعيلية من خلال إتاحة مساحة حوالي ٦٧٠ هكتار لعملية التنمية على النحو التالي:

- ١٥٣ هكتار: مخصصة لأنشطة الصناعات التحويلية الخفيفة والمتوسطة، بما في ذلك المنسوجات والأجهزة الالكترونية المنزلية والتصنيع العام.
- ٢١,٥ هكتار: مخصصة للاستخدامات التجارية، بما في ذلك المكاتب والمجمعات التجارية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأنشطة البحث والتطوير.
- ٧٠ هكتار: مخصصة لمتاجر التجزئة.
- ٨٠ هكتار: مخصصة للمرافق المجتمعية.
- ٣٠٠ هكتار: مخصصة للمساحات الخضراء والمكشوفة.

العين السخنة

يعتبر ميناء العين السخنة والمنطقة الصناعية بمثابة بوابة مصر الرئيسية لدول مجلس التعاون الخليجي وشرق أفريقيا وآسيا، من خلال إتاحة مساحة حوالي ٨٠٠٠ هكتار لعملية التنمية على النحو التالي:

- ٤٠٠٠ هكتار: مخصصة لأنشطة الصناعات التحويلية الخفيفة والمتوسطة. وتتوفر فرص قوية في مجالات مواد البناء والتشييد وقطع غيار السيارات وتجميع المركبات والأجهزة الإلكترونية المنزلية والأجهزة المنزلية.
- ٢٢٦٠ هكتار: مخصصة لأنشطة الصناعات التحويلية الثقيلة، بما في ذلك تكرير البترول والبتروكيماويات.
- ٣٢٥ هكتار: مخصصة للاستخدامات التجارية، بما في ذلك المكاتب والمجمعات التجارية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأنشطة البحث والتطوير.
- ١٦١٦ هكتار: مخصصة للتنمية السكنية من خلال توفير ما يزيد عن (٢٠٢٠٠٠) وحدة سكنية.

فرص البنية التحتية

من المقرر أن يدعم الاستثمارات في هذه المناطق روابط نقل وبنية تحتية جديدة، بما في ذلك:

- طريق سريع رئيسي جديد يربط بين شرق بورسعيد والشبكة الإقليمية.

- شبكات طاقة ومياه واتصالات لدعم التنمية المتكاملة.

توقعات إيجابية

تتوقع الحكومة المصرية أن المرحلة الثانية من المشروع والتي تشمل تطوير منطقة قناة السويس، ستوفر مليون فرصة عمل وستحقق إيرادات نحو (١٠٠) مليار دولار أمريكي.

وتعتبر مصر واحدة من أفضل الدول على مستوى العالم من حيث أداء الخدمات اللوجستية حيث احتلت المرتبة ١٩ من أصل ١٥٧ دولة في تصنيف «مؤشر الربط البحري» الخاص بمنظمة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) لعام ٢٠١٤. ومن المتوقع أن يتحسن مركز مصر بعد فتح القناة الجديدة، والتي من شأنها أن تؤثر إيجابيًا على نصيب الفرد من الدخل الذي يرتبط بأداء الخدمات اللوجستية. ويقيس المؤشر القدرة التنافسية لنظام النقل البحري بشكل عام. ومن المتوقع أن تنمو التجارة العالمية بمعدل (٨٪) سنويًا بحلول الفترة من ٢٠١٧ إلى ٢٠٢٠ نظرًا لزيادة قوة الاقتصاد العالمي، مما يغير النمو الضعيف المسجل على مدار السنوات القليلة الماضية، حيث حققت السلع المصدرة عالمياً نمواًفي المتوسط بلغ (١,٥٪) فقط تقريبًا في الفترة من ٢٠١٢ إلى ٢٠١٤.

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر مصدرًا مهمًا للتمويل الخارجي الخاص الذي تحفزه توقعات وآفاق المستثمرين على المدى الطويل لتحقيق الأرباح في الأنشطة الإنتاجية، كما يعد محركًا رئيسيًا للنمو باعتباره قيمه مضافه تنضم الى الموارد القابلة للاستثمار بالإضافة إلى كونه وسيلة لنقل تكنولوجيا الإنتاج والمهارات والقدرة على الابتكار والممارسات التنظيمية والإدارية بين الدول، كما انه وسيله للوصول إلى شبكات التسويق الدولية.

وكانت مصر خلال العقد الماضي مقصدًا مهمًا للاستثمارات الأجنبية المباشرة التي يدعمها في ذلك ما تتمتع به من اقتصاد متنوع وتطور دور القطاع الخاص وتحسن البنية التحتية وقوة القطاع المصرفي ووجود قاعدة استهلاكية كبيرة وقوة عمل تنافسية كبيرة؛ ومع ذلك، بدأت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر في الانخفاض منذ عام ٢٠٠٨، تأثراً بالأزمة المالية العالمية وما تلاها من عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي بعد اندلاع ثورة ٢٠١١. وقد بدأت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في التعافي بحلول عام ٢٠١٢/٢٠١١ بدعم من الجهود الحكومية المستمرة لإصلاح الاستثمار في مصر من خلال تعديل أو إصدار قوانين ولوائح جديدة. وجاءت المملكة المتحدة في عام ٢٠١٦/٢٠١٥ في صدارة قائمة الدول المستثمرة في مصر يليها الإمارات العربية المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية وبلجيكا والمملكة العربية السعودية على التوالي، مع استحواذ قطاع البترول على حصة الأسد من هذه التدفقات. تمتلك مصر أيضًا قطاعات واعدة مختلفة تتمتع بإمكانات قوية مثل المستحضرات الدوائية والعقارات والصناعات المرتبطة بمنتجات زراعية والطاقة المتجددة والخدمات اللوجستية والنقل والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. وقد عقدت الحكومة المصرية مؤتمرًا دوليًا في مارس ٢٠١٥ لعرض الفرص الاستثمارية المتاحة في هذه القطاعات. وتحاول الحكومة أيضًا استحداث خطط استثمارية جديدة مثل الشراكة بين القطاعين العام والخاص لجذب المزيد من الاستثمارات.

الرسم البياني (١): صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة (مليار دولار أمريكي) *

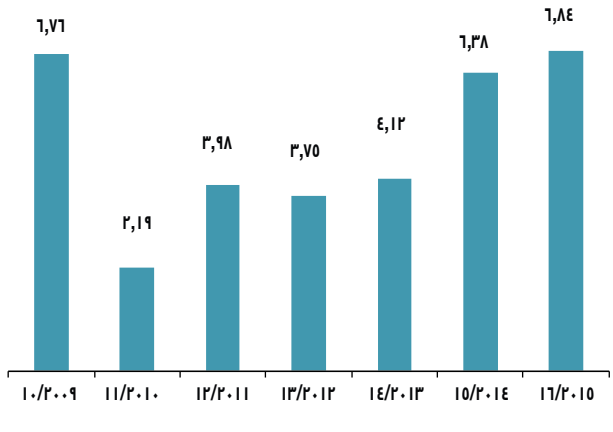

المصدر: البنك المركزي المصري

الرسم البياني (٢): أكبر مصادر التدفقات الداخلة للاستثمار الأجنبي المباشر بالمليار دولار أمريكي (٢٠١٦/٢٠١٥)

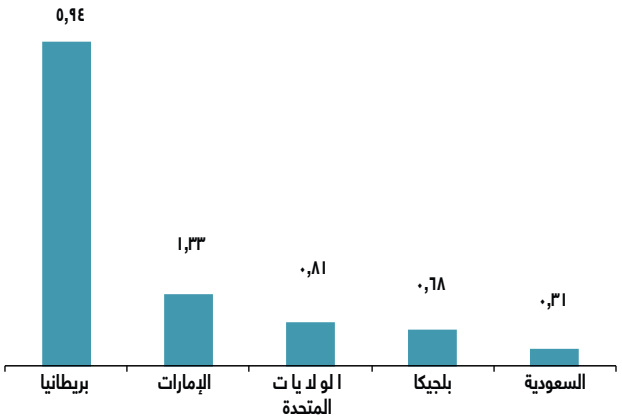

المصدر: البنك المركزي المصري

الرسم البياني (٣): إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر وفقا للقطاع الاقتصادي (يوليو - ديسمبر ٢٠١٦/٢٠١٥)

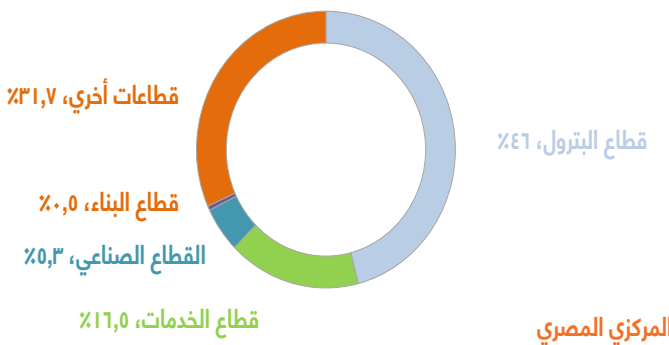

المصدر: البنك المركزي المصري

مصر قبلة جاذبة للاستثمار

تتمتع مصر بالعديد من العوامل الجاذبة للاستثمار ومنها:

الاقتصاد المتنوع

يعتمد الاقتصاد المصري على مجموعة واسعة من القطاعات، ومن بينها الزراعة والتصنيع والصناعات الاستخراجية وتجارة الجملة والتجزئة، ويعتبر هذا التنوع بمثابة القوة الرئيسية لأي اقتصاد إذ أنه يعزز قدرته على امتصاص الصدمات الداخلية والخارجية كما يقدم مدى واسع من الفرص الاستثمارية المختلفة وإمكانات للنمو.

الرسم البياني (٤) – تحليل قطاعي للناتج المحلي الإجمالي (السنة المالية ٢٠١٥/٢٠١٤)

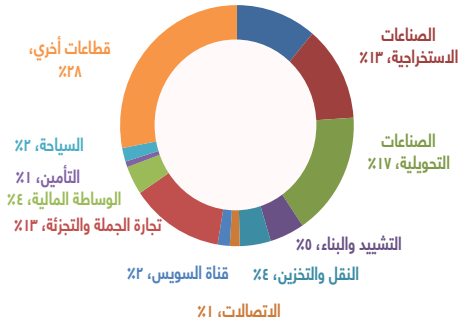

المصدر: وزارة التخطيط

زيادة الاستثمارات التي يهيمن عليها القطاع الخاص بشكل رئيسي

استمر إجمالي الاستثمارات المنفذة في الزيادة خلال الفترة ما بين ٢٠٠٩/٢٠٠٨ و٢٠١٤/٢٠١٣، مع زيادة الاعتماد على الاستثمارات الخاصة (حوالي ٦٢٪ من إجمالي الاستثمارات في عام ٢٠١٤/٢٠١٣) والتي أصبحت أكثر أهمية من قبل في قطاعات مثل النقل والتخزين، والتعليم، والرعاية الصحية؛ ومع ذلك، لا تزال قطاعات المرافق (الكهرباء والمياه والصرف الصحي) يهيمن عليها الاستثمارات العامة التي توفر فرصاً عديده لزيادة ضخ استثمارات خاصة في تلك القطاعات.

تحسن كفاءه البنية التحتية

تمتلك مصر شبكة بنية تحتية واسعة ومتنامية تتيح التنقل السلس للمنتجات والخدمات محليًا وخارجيا مع بقية العالم على حد سواء. وتشمل إمكانات البنية التحتية ما يلي:

- عدد (١٥) ميناء تجاري و(٥١) ميناء متخصص و(٦) ميناء جاف
- عدد (٢٠) مطار
- قناة السويس
- عدد (٩٥,٢) مليون هاتف خلوي و(٤٧,٢) مليون مستخدم لشبكة الإنترنت
- شبكة طرق محلية بطول ١٠٨٧٨٤ كم مع خطة لإضافة ٣٢٠٠ كم على المدى المتوسط

وجود قاعدة استهلاكية كبيرة

تعتبر مصر الدولة الأكثر سكانًا في منطقة الشرق الأوسط والثالثة من حيث عدد السكان في أفريقيا. وقد نما عدد سكان مصر على مدار العقد الماضي بمعدل سنوي متوسط قدره (٢,٢٪) مع هيكل عمري فريد من نوعه يهيمن عليه الشباب. وقد ساعد هذا على نهوض الدولة باعتبارها سوقًا استهلاكيًا استراتيجيًا ويشهد على ذلك التوسع الحاد في مبيعات التجزئة خلال العقد الماضي.

تعمل هذه القاعدة الاستهلاكية القوية والمتنامية كعامل حماية للنشاط الاقتصادي في أوقات الأزمات، ومن الجدير بالذكر أن استهلاك القطاع العائلي يُشكل أكثر من (٨٠٪) من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد.

التنافسية الكبيرة للقوى العاملة

تعتبر القوى العاملة في مصر هي الأكبر في المنطقة وتشمل حوالي (٢٧,٧) مليون عامل ويمثل الأفراد أقل من ٣٠ سنة نسبة وقدرها (٦٠٪) تقريبًا من مجموع السكان. لقد خصص دستور ٢٠١٤ زيادة في الإنفاق الحكومي على التعليم الأساسي والتعليم العالي والبحث العلمي حيث ان الاستثمار في رأس المال البشري هو أهم عامل للنجاح الاقتصادي. ويوجد في مصر العديد من الجامعات الخاصة ثنائية اللغة، وهي الإنجليزية والفرنسية والألمانية والروسية واليابانية، جنبًا إلى جنب مع الأقسام ثنائية اللغة في الجامعات الحكومية. ويتخرج أكثر من (٣٣٠) ألف طالب وطالبة سنويًا من الجامعات، بما في ذلك ما يقرب من (٨٠) ألفًا خريج من الجامعات العلمية. وعلاوةً على ذلك، تعتبر أجور العمالة في مصر تنافسية للغاية مقارنة بنظرائها في منطقة الشرق الأوسط.

شكل بياني (٥): النمو السكاني (بالمليون)

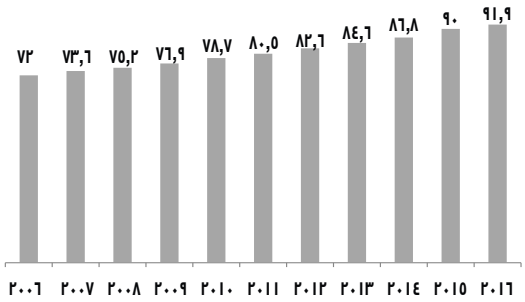

الرسم البياني (٦): الهيكل السكاني وفقا للفئة العمرية

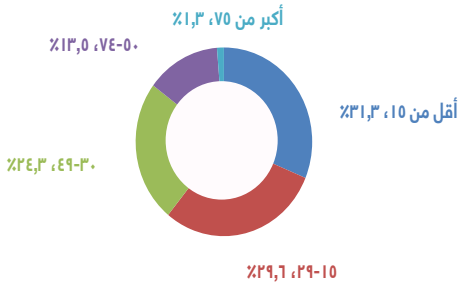

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

إصلاح مناخ الاستثمار

تتمثل الأهداف الرئيسية للحكومة المصرية بهدف تحسين مناخ الأعمال في معالجة عدة قضايا مثل الصعوبات التي تواجه المستثمرين عند بدء مشروعات جديدة، وتصفية الشركات وحل النزاعات بين المستثمرين، إلى جانب مواجهة العقبات الملحة مثل آليات تخصيص الأراضي والبيروقراطية. وفي وقت سابق قبل مؤتمر دعم وتنمية الاقتصاد المصري، صدر قانون استثمار جديد عام ٢٠١٥ يسعى إلى تسهيل إجراءات الاستثمار من خلال توحيد عملية الحصول على التراخيص عن طريق الشباك الواحد خلال (١٥) يومًا فقط. ويحدد القانون أيضًا المدة القصوى لتسوية حالات الإعسار في (١٢٠) يومًا بدلاً من عامين ونصف، كما أنه يحمي المستثمرين ويقدم حوافز في المناطق التي تحقق المصلحة الوطنية.

قانون الاستثمار الجديد
اعتمد الرئيس قانون الاستثمار الجديد في عام ٢٠١٥. ويتضمن القانون الجديد ما يلي:
- توحيد عملية الحصول على التراخيص والعمل عن طريق الشباك الواحد.
- وضع آلية ناجزه وسريعة لتسوية النزاعات.
- انشاء «المركز القومي لتطوير وتشجيع الاستثمار» المسئول عن وضع السياسات والخطط الاستثمارية للدولة ومراقبة تنفيذها، وترويج الفرص الاستثمارية محليًا وعالميًا.
تمكين الدولة لإعطاء حوافز غير ضريبية للمستثمرين في المشروعات التي تستوفي معايير معينة، مثل أن تكون كثيفة العمالة، أو في بعض القطاعات مثل قطاع الطاقة، أو في المناطق غير المتطورة.

عرضت الحكومة أيضًا مجموعة من اللوائح لتشجيع القطاع الخاص على القيام بدور رئيسي في النشاط الاقتصادي. وقد صدر قانون جديد للمرة الأولى يتيح للمستثمرين من القطاع الخاص بالاستثمار في قطاع الطاقة المتجددة من خلال إلزام الحكومة بشراء الطاقة التي ينتجها هذا القطاع بأسعار تنافسية. وقد وقعّت مصر مجموعة من صفقات استيراد الغاز الطبيعي المسال عام ٢٠١٥ وسمحت للقطاع الخاص باستيراد الغاز لمواصلة تعزيز الإمدادات، والذي يستخدم لتشغيل المنازل والمصانع المصرية. ومن المقرر أن يصدر قريبًا قانون آخر من شأنه تمهيد الطريق لخصخصة قطاع الكهرباء في البلاد، مما يسمح للشركات الخاصة بنقل وبيع الكهرباء للمستهلكين مباشرةً ومن المزمع أيضًا أن يدخل قانون التمويل متناهى الصغر حيز التنفيذ لتنظيم تمويل هذا القطاع والتي توفرها المؤسسات غير المصرفية، بما في ذلك الشركات والمنظمات غير الحكومية؛ وسيضع القانون قواعد واضحة لإدارة المخاطر وحماية كافة الأطراف.

تبنى البنك المركزي المصري نظام سعر الصرف القائم على التعويم الحر لتعزيز السيولة بالعملات الأجنبية في البنوك وتحسين القدرة التنافسية المصرية وجذب الاستثمارات الأجنبية الجديدة وذلك نظرًا لمخاطر سعر صرف العملات الأجنبية التي تثير مخاوف معظم المستثمرين.

اعتمد المجلس المصري الأعلى للاستثمار برئاسة الرئيس عبد الفتاح السيسي في ١ نوفمبر ٢٠١٦ مجموعه من التدابير التي تهدف إلى تعزيز الاستثمار، بما في ذلك:

- مد فترة تجميد ضريبة الارباح الرأسمالية ونسبتها (١٠٪) لمدة ثلاث سنوات.
- طرح إعفاءات ضريبية واسعة النطاق للمزارعين الذين ينتجون محاصيل استراتيجية تستوردها مصر أو تصدرها، فضلاً عن إعفاء ضريبي لمدة خمس سنوات لمصنعي السلع الاستراتيجية المستوردة أو المُصدّرة.
- عرض طرق جديدة لتسوية النزاعات الضريبية وتقليل الحواجز البيروقراطية أمام الاستثمار.
- تشكيل «مجلس المدفوعات الوطني» والذي من شأنه أن يعمل على تقييد تداول النقود خارج القطاع المصرفي.
- إصدار تصاريح مؤقتة للمصانع غير المرخصة لمدة سنة واحدة حتى الحصول على تصاريح دائمة.
- تخصيص الأراضي الصناعية المُرفقة في الصعيد مجانًا، وفقًا للضوابط والاشتراطات، التي تضعها الهيئة العامة للتنمية الصناعية، وطبقًا للخريطة الاستثمارية للدولة.، إلى جانب إعفاء الاستثمارات الزراعية والصناعية في صعيد مصر من الضرائب لمدة خمس سنوات.
- اتخاذ كافة الإجراءات القانونية للتصالح مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي لا تملك سجلات ضريبية.

وافقت الحكومة المصرية على توحيد الحد الأقصى لضريبة الدخل وتقليله ليصبح (٢٢,٥٪) بدلاً من (٢٥٪) للشركات والأفراد على حد سواء.

علاوة على ذلك، أطلق البنك المركزي المصري مبادرة تهدف إلى تشجيع البنوك على تقديم التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تحديد حصة لا تقل عن (٢٠٪) من محفظة القروض الإجمالية للبنوك كي تُوجَه إلى قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال السنوات الأربع القادمة. ومن المقرر أن تُمنح هذه القروض بسعر فائدة (٥٪) فقط للمؤسسات الصغيرة جدًا والصغيرة بالإضافة إلى تمويل المؤسسات المتوسطة بسعر فائدة (٧٪).

واتخذ البنك أيضًا العديد من الإجراءات لمعالجة مسألة نقص الطاقة، ومن بينها على سبيل المثال:

- اتخذت الحكومة في نهاية يونيو ٢٠١٤ قرار بتخفيض مخصصات دعم الطاقة في الموازنة العامة للدولة عن السنة المالية ٢٠١٥/٢٠١٤ بواقع (٤١) مليار جنيهًا مصريًا من أجل تخفيض العجز في الموازنة إلى (١٠٪) من الناتج المحلي الإجمالي مقابل (١٢٪) في عام ٢٠١٤/٢٠١٣. وجاء هذا الإجراء كجزء من الخطة الحكومية المقرر تطبيقها على مدار السنوات الثلاث القادمة حتى يتم إزالة الدعم بالكامل. وقد أدى ذلك إلى ارتفاع كبير في أسعار هذه المنتجات.
- وقعّت الحكومة اتفاقًا بقيمة (٨,٩) مليار دولار أمريكي مع شركة سيمنز الألمانية متعددة الجنسيات لبناء محطات لإنتاج الغاز وطاقة الرياح في مصر إضافةً إلى التوقيع على صفقة تنقيب عن النفط لمدة (٤) سنوات مع شركة «ايني» الايطالية بقيمة (٢) مليار دولار أمريكي.
- لقد سددت الحكومة معظم المستحقات واجبة الدفع لشركات النفط الأجنبية العاملة في مصر التي كانت ترغب عن زيادة إنتاجها.
- أعتمدت الحكومة أيضًا استخدام الفحم في الصناعات كثيفة الاستهلاك للطاقة لأول مرة من أجل تقليل الاعتماد على الغاز الطبيعي.

ومن الجدير بالذكر أن شركة «ايني» الإيطالية للطاقة أعلنت في أغسطس الماضي عن اكتشاف حقل غاز كبير في منطقة « ظهر» بالبحر الأبيض المتوسط في مصر، واصفةً إياه بأنه «أكبر اكتشاف غاز على الإطلاق في مصر وفي البحر الأبيض المتوسط. وعلاوة على ذلك، يمكن أن يصبح أحد أكبر اكتشافات الغاز الطبيعي في العالم». ومن المتوقع أن يساعد الاكتشاف الجديد مصر بشكل كبير على مواجهة أزمة الطاقة التي ضربت البلاد منذ عام ٢٠١١ وتحويله إلى محركاً رئيسيًا في سوق الطاقة.

فرص الاستثمار

انعقد مؤتمر دعم وتنمية الاقتصاد المصري في مدينة شرم الشيخ خلال الفترة من ١٣ إلى ١٥ مارس ٢٠١٥ لتقديم فرص استثمارية جديدة للمستثمرين في القطاعات الواعدة الرئيسية التي تتمتع بمزايا تنافسية مثل الصناعات الدوائية والعقارات والأعمال الزراعية والطاقة المتجددة وتجارة التجزئة والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات[١]. وقد شارك في المؤتمر حوالي (٨٠) دولة و(٣٠) رئيس وأكثر من (٥٠٠) من كبار المسئولين الحكوميين و(٣٠) منظمة دولية و(٢٥٠٠) مستثمر لإبداء استعدادهم لمساعدة مصر على استعادة استقرارها السياسي والاقتصادي ودخول السوق المصرية الواعدة للاستفادة من إمكانياتها غير المستغلة. وقد نجحت الحكومة المصرية في تسويق فرص الاستثمار المختلفة التي تغطي مجموعة واسعة من القطاعات، خاصة قطاع الطاقة الذي حصل على نصيب الأسد من المشروعات المقدمة. وقد وقعّت مصر صفقات بقيمة (٦٠) مليار دولار أمريكي أثناء المؤتمر (صفقات استثمارية بقيمة ٣٦,٢ مليار دولار أمريكي – عقود إنشاءات بقيمة ١٨,٦ مليار دولار أمريكي – قروض بقيمة ٥,٢ مليار دولار أمريكي)، بالإضافة إلى مذكرات تفاهم مختلفة بلغت قيمتها حوالي (٩٢) مليار دولار أمريكي. وقد واصل حلفاء مصر من منطقة الخليج تقديم الدعم لمصر عندما قامت المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والكويت وسلطنة عمان بتقديم مساندات قيمتها (١٢,٥) مليار دولار أمريكي على هيئة مساعدات واستثمارات لدعم احتياطي العملات الأجنبية في البلاد وتخفيف الضغط على الجنيه المصري. ومن الجدير بالذكر أن لجنة جديدة تتبع وزير الاستثمار قد أطلقت لمراقبة تنفيذ الاتفاقيات والبروتوكولات ومذكرات التفاهم الموقعة خلال المؤتمر.

مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص ... تعاون من اجل التنمية [٢]

بدأت الحكومة في عام ٢٠٠٦، كجزء من برنامج الإصلاح الهيكلي الاقتصادي في مصر، برنامجًا يتيح الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مشروعات ضخمة بهدف إيجاد مصادر استثمارات جديدة وتسهيل تمويل مشروعات البنية التحتية اللازمة جنبًا إلى جنب مع الحد من الإنفاق الحكومي على الخدمات والمشروعات العامة وإشراك القطاع الخاص في عمليات التنمية المحلية، دون أن تفقد سيطرتها على هذه المرافق خلال مرحلة التشغيل وحتى تحتفظ الدولة بهذه المشروعات في نهاية مدة العقد. تمتلك مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص عددًا كبيرًا من الفوائد للمستثمرين من القطاع الخاص، سواء كان مستثمر محلي أو أجنبي، حيث يتم مشاركة مخاطر المشروع بين الطرفين مما يسمح للمستثمر من القطاع الخاص بالمشاركة في المشروعات العملاقة التي لا يمكن أن يتحمل تكلفتها بمفرده، وبالتالي تمكين المستثمر من الاستفادة من أسواق جديدة غير متوفرة من قبل، كما ستقوم الحكومة أيضا بتسهيل جميع الإجراءات القانونية والإدارية لشركائها من القطاع الخاص. وكان البرنامج الذي اعتمدته مصر قادرًا على توفير تمويل جديد مستدام طويل المدى للدولة سواءً محليًا أو وطنيًا، الأمر الذي من شأنه توفير فرص عمل جديدة في السوق والاستفادة القصوى من التخصصات والخبرات التي يتمتع بها القطاع الخاص، ومن ثم تعزيز جودة وكفاءة هذه المنشآت بشكل عام مع التركيز بشكل خاص على مشروعات البنية التحتية العامة.

قامت الحكومة بإنشاء الوحدة المركزية للشراكة بين القطاعين العام والخاص في وزارة المالية لتتولى مسئولية القيام بدور الواجهة الرئيسية للحكومة في التنسيق بين مختلف الوزارات والهيئات العامة والقطاع الخاص بشأن البداية الأولى لمشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص مما يوفر المساعدة الفنية والقانونية والإدارية اللازمة بالتعاون مع المهنيين المصريين والأجانب على حد سواء وذلك بغرض تنفيذ آلية الشراكة بين القطاعين العام والخاص الجديدة بفعالية وكفاءة. وتتحمل الوحدة أيضًا مسئولية تنفيذ القانون رقم (٦٧) لسنة ٢٠١٠ (قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص) والذي يوفر إطارًا للحصول على مشروعات البنية التحتية وكذلك مشروعات المرافق والخدمات الأخرى في إطار نموذج الشراكة بين القطاعين العام. وعلاوةً على ذلك، تختص اللجنة العليا لشئون الشراكة بين القطاعين العام والخاص، والتي يرأسها رئيس الوزراء، بالإشراف على السياسات الوطنية والاتجاهات العامة نحو الشراكة بين القطاعين العام و الخاص

---

[١] لمزيد من المعلومات برجاء الرجوع إلي ملحق (٢).
[٢] لمزيد من المعلومات برجاء الرجوع إلي ملحق (٣).

في الفترة المقبلة. وستشهد الفترة القادمة استخدام الحكومة لأداة الشراكة بين القطاعين العام والخاص بشكل أكبر من أجل تعزيز دور القطاع الخاص في التنمية. وقد دخل القطاع الخاص خلال الفترة من ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٥ في شراكات مع القطاع العام في عدد من القطاعات، ومن بينها (الاتصالات والنقل والمياه والصرف الصحي) في حوالي (٢٠) مشروعًا بتكلفة استثمارية كلية قدرها (٧,٥) مليار دولار أمريكي.

وقد بدأت الحكومة في الآونة الأخيرة في بناء المدارس وتشغيلها كجزء من برنامج يهدف إلى تشييد (٢٢١٠) مدرسة جديدة وكذلك انشاء مشروعات جديدة لمعالجة مياه الصرف الصحي في القاهرة وبرج العرب، وأيضاً ضخ مليارات الدولارات في مشروعات الطرق الجديدة لتسهيل حركة المرور بين الشمال والجنوب، وبين المناطق الصناعية والموانئ. وأطلقت وزارة الاتصالات في بداية عام ٢٠١٦ ي خطتها للمشاركة مع القطاع الخاص في عدد من المشروعات بقيمة تبلغ نحو مليار جنيهًا مصريًا في عدد من القطاعات، بما في ذلك ميكنة الخدمات العامة مثل الصحة والتعليم والنقل طوال السنوات العشرة القادمة.

وقد أعدت وزارة الإسكان أيضًا استراتيجية استثمار خلال عام ٢٠١٦، والتي تضمنت توقيع (٤) عقود بقيمة (١٣٠) مليار جنيهًا مصريًا مع شركة «ماونتن فيو» وشركة سيسبان القابضة السعودية والشركة العربية للتنمية العقارية وشركة «بالم هيلز» لتطوير ما يقرب من (٢٠٢٧) فدان في مدينتي القاهرة الجديدة والسادس من أكتوبر. وقد اقترح وزير الإسكان أيضًا حوالي (٢٢) مشروعًا على المستثمرين السعوديين في العاصمة الإدارية الجديدة ومدينة القاهرة ومدينة السادس من أكتوبر ومدن أخرى خلال الاجتماع الأخير لمجلس التنسيق المصري السعودي. وأطلقت وحدة الشراكة بين القطاعين العام والخاص عددًا من المشروعات مع القطاع الخاص في عدد من القطاعات مثل (الصحة، التعليم، والبنية التحتية، وما إلى ذلك) بتكلفة استثمارية مقدره بـ(٦,٩) مليار جنيهًا مصريًا، والتي تضمنت مشروع محطة معالجة مياه الصرف الصحي بأبو رواش الذي تم توقيعه في نوفمبر ٢٠١٥ وترسيته على شركة أوراسكوم للإنشاء، ومشروع مستشفى سموحه الجامعي للولادة وبنك الدم ، الذي جرى توقيعه في إبريل ٢٠١٢ لاتحاد مستشفيات البريق، في حين لا يزال هناك مشروعات أخرى لم تُوقَّع مثل مشروع منطقة المعادي التكنولوجية، ومشروع تأهيل وإعادة تنظيم وميكنة مكاتب التوثيق العامة ومشروع تأهيل وإعادة تنظيم مكاتب السجل التجاري.

تشمل المشروعات الأخرى التي لم تُطلق حتى الآن خلال السنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٥ مشروع تحلية مياه البحر الأحمر في مدينة الطور ومشروع تطوير الأتوبيس النهري بالقاهرة الكبرى ومشروع تطوير ميناء التعدين بسفاجا (أبو طرطور) ليصبح ميناء تعدين صناعي بإجمالي تكلفة تقديرية قيمتها (٤,١٥) مليار جنيهًا مصريًا. وتستعد وحدة الشراكة بين القطاعين العام والخاص أيضًا لإطلاق مشروعات مستقبلية بالاشتراك مع القطاع الخاص خلال السنة المالية المقبلة بإجمالي تكلفة تقديرية تتجاوز (٤) مليار جنيهًا مصريًا. ومن المتوقع أن يتم ضخ في قطاع النقل وحده (١٦,٤٥) مليار دولار أمريكي في استثمارات الشراكة بين القطاعين العام والخاص من أجل تحسين السكك الحديدية والطرق والموانئ والنقل النهري على مدار السنوات الخمس المقبلة. ومن المزمع ضخ حوالي (٩,١٤) مليار دولار أمريكي من استثمارات القطاع الخاص للموانئ؛ و(٥,٤٨) مليار دولار أمريكي في تشييد الطرق وتطويرها و(٣,٦٦) مليار دولار أمريكي في السكك الحديدية. ومن الجدير بالذكر أن تُدرج التفاصيل الكاملة لهذه المشروعات، بما في ذلك الوصف والتكلفة الاستثمارية والمدة والفائزين بالمشروعات في الملحق (٣) في نهاية الدراسة.

علاقات مصر الاقتصادية مع ايطاليا

يتناول هذا الفصل العلاقات الاقتصادية بين إيطاليا ومصر. وقد خضعت خمسة جوانب على وجه الخصوص للدراسة: ١) العلاقات التجارية (الصادرات والواردات) بين إيطاليا ومصر، ٢) صادرات إيطاليا الصناعية إلى مصر مع تحليل قطاعي وسيناريو ٢٠١٤-٢٠١٧، ٣) حركه الاستثمار الأجنبي المباشر من جانب إيطاليا في مصر، ٤) الوجود التجاري لإيطاليا في مصر من حيث عدد الشركات وعدد العاملين في هذه الشركات والمبيعات الإجمالية التي يحققونها، ٥) أداء عينة من الشركات الإيطالية العاملة في مصر (من حيث النمو والربحية والسلامة المالية).

التجارة

تحلل هذه الفقرة التجارة الإيطالية (الصادرات والواردات) مع مصر خلال الفترة بين عامي ٢٠١١ و٢٠١٥، وقد بلغ حجم التجارة بين إيطاليا ومصر (٤,٤) مليار يورو عام ٢٠١٥، وتتمثل (٦٧٪) من تجارة إيطاليا مع مصر في الصادرات من إيطاليا إلى مصر، مع العلم بأن التجارة بين إيطاليا ومصر تضاعفت تقريبًا في الفترة من ٢٠٠١ إلى ٢٠١٥، إلا أنها سجلت في عام ٢٠١٥ اتجاهًا سلبيًا (-١٤,٦٪) مقارنة مع عام ٢٠١٤. وقد سجلت كل من الصادرات والواردات نموًا كبيرًا خلال الفترة من ٢٠٠١ إلى ٢٠١٥.

بلغت الصادرات الإيطالية إلى مصر ذروتها في عام ٢٠١٥ بقيمة (٢,٩٨) مليار يورو تقريبًا، بزيادة أكبر من (٧٪) عن العام السابق و(+٩٩,٧٪ مقارنة بعام ٢٠٠١). وقد انخفضت الصادرات الايطالية لمصر قليلاً في عامي ٢٠١٣ و٢٠١٤ إلى حوالي (٢,٨) مليار يورو في كل سنة.

وبلغت قيمة الواردات الإيطالية من مصر (١,٤) مليار يورو عام ٢٠١٥، بانخفاض بنسبة (٣٩,٧٪) مقارنة بعام ٢٠١٤. وكان الميزان التجاري في عام ٢٠١٥ إيجابيًا لإيطاليا (بلغ تقريبًا ١,٥ مليار يورو)؛ حيث ان الميزان التجاري بين البلدين يضم فائضًا على مر التاريخ لصالح إيطاليا.

جدول (١): تطور حجم التجارة بين مصر وإيطاليا (مليون يورو)

	٢٠٠١	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٥ (٪ التغير عام ٢٠١٤)
الصادرات إلى مصر	١٤٩٢	٢١٤٧	٢٩٠٦	٢٦٠٣	٢٩٤٠	٢٥٩٤	٢٨٦١	٢٨٢٩	٢٧٨٤	٢٩٨٠	٧٪
الواردات من مصر	١٠٨٧	١٨٢١	٢٢٤٧	١٤٤٢	١٩٠٢	٢٥٢٨	٢٢٩٥	١٨٧٢	٢٣٩٦	١٤٤٤	-٣٩,٧٪
إجمالي التجارة	٢٥٧٩	٣٩٦٨	٥١٥٣	٤٠٤٥	٤٨٤٢	٥١٢٣	٥١٥٦	٤٧٠٢	٥١٨٠	٤٤٢٤	-١٤,٦٪
الميزان التجاري	٤٠٥	٣٢٦	٦٥٩	١١٦١	١٠٣٧	٦٦	٥٦٥	٩٥٧	٣٨٨	١٥٣٦	-

المصدر: إيضاحات SRM بشأن بيانات يوروستات، الوكالة التجارية الإيطالية

تعتبر منتجات الطاقة (لاسيما النفط الخام والنفط المكرر) جزء مهم من تجارة إيطاليا مع مصر، وخصوصًا فيما يتعلق بواردات إيطاليا من مصر: بلغت نسبه منتجات الطاقة في التجارة الثنائية بين إيطاليا ومصر عام ٢٠١٤ (٣٥,٣٪)، وهي نسبة أعلى من الرقم المسجل للتجارة بين إيطاليا والمغرب (٦,٨٪) وتونس (١٩,٤٪) وبين دول شمال أفريقيا، ولكن أقل بكثير من الرقم المسجل للتجارة بين إيطاليا وليبيا (٨٤,٠٪) والجزائر (٥٠,٥٪). وكانت حصة منتجات الطاقة في واردات إيطاليا من مصر (٥٧,٣٪) وهي أعلي من نسبتها في صادرات إيطاليا إلى مصر البالغة (١٦,٣٪).

الرسم البياني (٧): التجارة بين إيطاليا ومصر عام ٢٠١٥: منتجات الطاقة مقابل المنتجات الأخرى (مليون يورو)

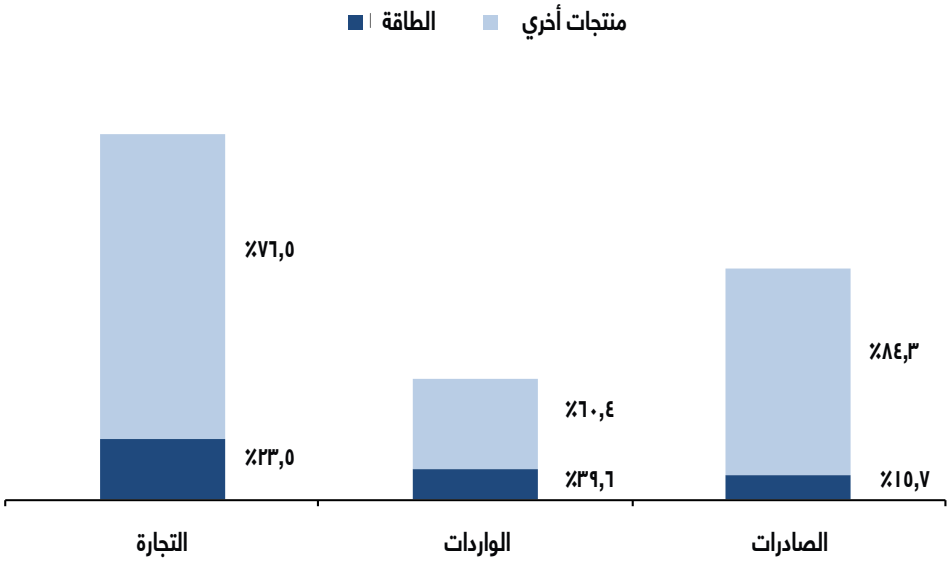

المصدر: الوكالة التجارية الإيطالية

صادرات إيطاليا إلى مصر: الحصة السوقية والتحليل القطاعي

بلغت الصادرات الصناعية الإيطالية إلى مصر عام ٢٠١٤ (٢,٢) مليار يورو (ما يمثل ٥,٧٪ من الواردات المصرية من المنتجات الصناعية)، وتعتبر الالات والمعدات الميكانيكية هي القطاع الصناعي الأبرز للصادرات الإيطالية إلى مصر، بحصة سوقية نسبتها (١٤,٦٪) (وزن الصادرات الميكانيكية الإيطالية إلى مصر على إجمالي واردات مصر من تلك السلع). وبناءً على توقعاتنا، سيزداد الطلب المصري في الفترة من ٢٠١٤ إلى ٢٠١٧ على المنتجات المصنوعة في إيطاليا : وسيكون نمو الواردات المصرية في هذا القطاع أكثر بروزاً من القطاعات الصناعية الأخرى. وقد تأثر هذا التوقع بشكل إيجابي بالتعافي التدريجي للسياحة الدولية والتي من المتوقع أن تقدم مرة أخرى مساهمة هامة في النمو الاقتصادي في مصر بعد أن تضررت بشدة بسبب عدم الاستقرار السياسي. وفيما يتعلق بالقطاعات التي تمثل منتجات "صنع في إيطاليا"، تظهر إيطاليا تنوعًا كبيرًا في صادراتها خاصة صناعات الأزياء والأدوات المنزلية.

جدول (٢): الواردات المصرية من العالم وصادرات إيطاليا وجنوب إيطاليا الموجهة إلى مصر-القيم مطلقة (مليون يورو) والحصة السوقية في كل قطاع (٪) عام ٢٠١٤

	الواردات المصرية	الصادرات			
		إيطاليا		جنوب ايطاليا	
	القيم المطلقة	القيم المطلقة	الحصة السوقية (٪)	القيم المطلقة	الحصة السوقية (٪)
الات ومعدات ميكانيكيه	٨٢٥٤	١٢٠٨	١٤,٦	٤٤	٠,٥
صنع في إيطاليا	٨٩٤٩	٢٤٧	٢,٨	٣٠	٠,٣
المعادن	٥٤٣٩	٢٤٠	٤,٤	٣٢	٠,٦
المنتجات الوسيطة (باستثناء المعادن)	٧٤١٢	٣٤٩	٤,٧	٢٤	٠,٣
معدات النقل	٤٥٣٧	٦٦	١,٥	٦	٠,١
أخرى	٤١٣٦	١٠٣	٢,٥	٥	٠,١
التصنيع	٣٨٧٢٧	٢٢١٢	٥,٧	١٤١	٠,٤

المصدر: إيضاحات بروميتيا بشأن بيانات المعهد الوطني الإيطالي للإحصاء وقاعدة بيانات Fipice (أكتوبر ٢٠١٥)

الرسم البياني (٨): صادرات إيطاليا وجنوب إيطاليا إلى مصر: الحصة السوقية في عامي ٢٠٠٧ و٢٠١٤ حسب القطاع. حجم صادرات إيطاليا وجنوب إيطاليا القطاعية إلى مصر بالنسبة الي الواردات القطاعية المصرية (نسب مئوية)

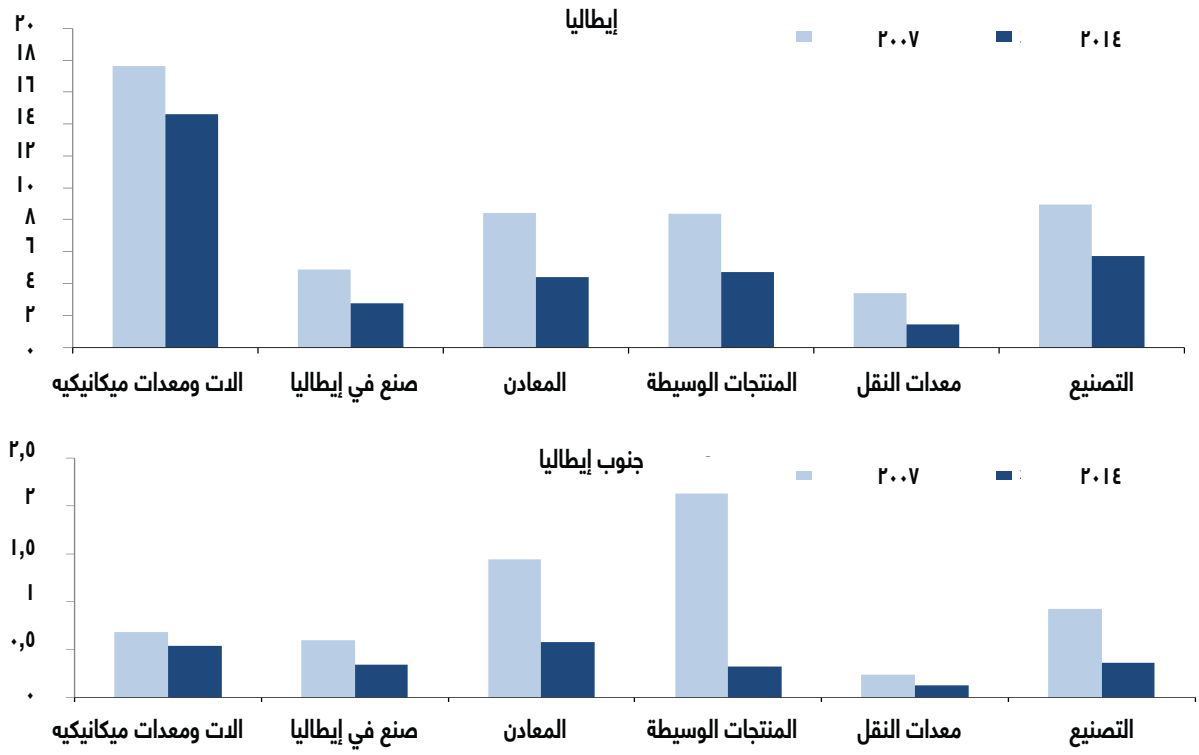

المصدر: إيضاحات بروميتيا بشأن بيانات المعهد الوطني الإيطالي للإحصاء وقاعدة بيانات Fipice

الرسم البياني (٩): سيناريو ٢٠١٥-٢٠١٧: واردات مصر ومنطقة البحر الأبيض المتوسط. متوسط الاختلافات في النسبة المئوية السنوية ٢٠١٥-٢٠١٧

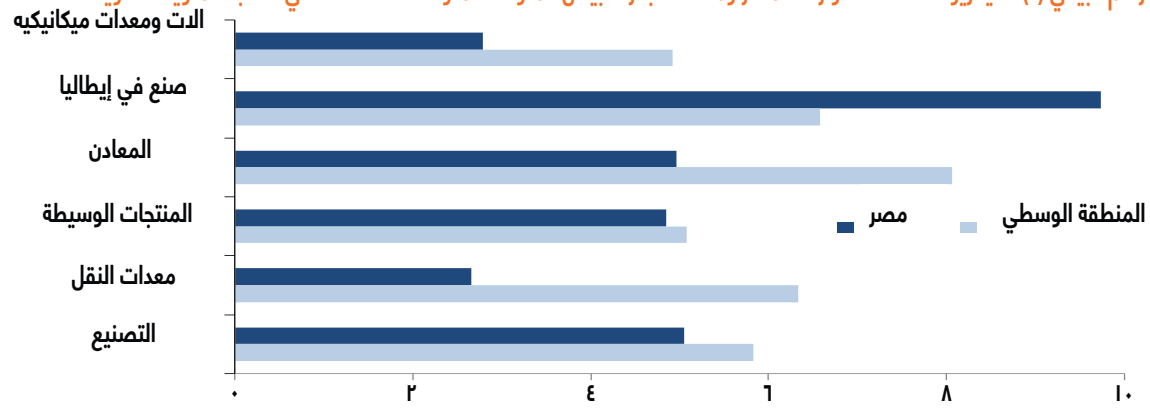

المصدر: إيضاحات بروميتيا بشأن بيانات المعهد الوطني الإيطالي للإحصاء وقاعدتي البيانات Fipice وMopice

جدول (٣): سيناريو ٢٠١٤-٢٠١٧، صادرات إيطاليا وجنوب إيطاليا الموجهة إلى مصر (مليون يورو)

	٢٠١٤	٢٠١٧	مقدار التغير في الفترة من ٢٠١٤ إلى ٢٠١٧ (٪)
إيطاليا			
الات ومعدات ميكانيكيه	١٢٠٨	١٣١١	١٠٤
صنع في إيطاليا	٢٤٧	٣٢٦	٧٩
المعادن	٢٤٠	٢٧٧	٣٧
المنتجات الوسيطة (باستثناء المعادن)	٣٤٩	٤٠٣	٥٣
معدات النقل	٦٦	٧٢	٥
التصنيع	٢٢١٢	٢٥٦٥	٣٥٢
جنوب إيطاليا			
الات ومعدات ميكانيكيه	٤٤	٤٨	٤
صنع في إيطاليا	٣٠	٤٠	١٠
المعادن	٣٢	٣٧	٥
المنتجات الوسيطة (باستثناء المعادن)	٢٤	٢٧	٤
معدات النقل	٦	٦	٠
التصنيع	١٤١	١٦٣	٢٢

المصدر: إيضاحات بروميتيا بشأن بيانات المعهد الوطني الإيطالي للإحصاء وقاعدتي البيانات Fipice وMopice (أكتوبر ٢٠١٥)

الاستثمار الأجنبي المباشر

وصلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر إلى ذروتها في السنة المالية ٢٠٠٨/٢٠٠٧، ثم انخفض تدريجيا ليصل إلى أقل مستوى له في ٢٠١١/٢٠١٠؛ وظلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر تنمو باستمرار في السنوات المالية الثلاث الماضية لتصل إلى (١٠,٧) مليار يورو في السنة المالية ٢٠١٥/٢٠١٤، بزيادة قدرها (+١٨,٥٪) مقارنة بعام ٢٠١٤/٢٠١٣. وقد بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الإيطالية الي مصر (٣١) مليون يورو عام ٢٠١٥/٢٠١٤، مسجلة زيادة حادة بنسبة (+١٢٠,٨٪) خلال السنة المالية السابقة.

جدول (٤): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه لمصر. مجموع التدفقات الداخلة والتدفقات من إيطاليا (مليون يورو*)

	١١/٢٠١٠	١٢/٢٠١١	١٣/٢٠١٢	١٤/٢٠١٣	١٥/٢٠١٤
إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر (مليون يورو)	٧٩٦٩	٩٧٩٤	٨٥٥٠	٩٠٦٦	١٠٧٤٨
تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الإيطالي في مصر (مليون يورو)	٢٠٥	١٦١	٦٣	١٤	٣١
الاستثمارات الإيطالية (٪) من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر	٢,٦	١,٦	٠,٧	٠,٢	٠,٣

*البيانات الأصلية معبر عنها بالدولار، ويستند التحويل إلى اليورو، عن كل سنة مالية، إلى متوسط أسعار صرف اليورو/الدولار الأمريكي الشهرية المسجلة خلال السنة المالية ٢٠١٥/٢٠١٤ (المصدر: البنك المركزي الأوروبي).
** التقديرات.
المصدر: تعليقات SRM على بيانات البنك المركزي المصري

الشركات الإيطالية العاملة في مصر

يبلغ إجمالي عدد الشركات الأجنبية العاملة في مصر ١٢٦١٣ شركة (بيانات عام ٢٠١٥ بزيادة +٦,٥٪ عام ٢٠١٤)؛ إذ تمتلك المملكة المتحدة أكبر عدد من الشركات (١٣٥٦ شركة تقريبًا، بزيادة +٠,٩٪ عن عام ٢٠١٤) ويليها الصين (١٢٣٩ شركة، +٣,٧٪) والولايات المتحدة (١١٦١ شركة، +٣,٢٪) وألمانيا (٩٧٧ شركة، +٧,٢٪)، بينما تحتل إيطاليا المرتبة الخامسة بعدد (٩٥٧) شركة عاملة في مصر وزيادة قدرها (+٩,٠٪) مقارنةً ببيانات عام ٢٠١٤ (أعلى نسبة زيادة بين الدول محل الدراسة)، وجاءت فرنسا في المرتبة السادسة بعدد (٦٣٥) شركة . وبالتالي يعتبر وجود الشركات الإيطالية العاملة في مصر ملحوظ تمامًا وفي ازدياد.

الرسم البياني (١٠): الشركات الأجنبية العاملة في مصر: تحليل حسب البلد
عدد الشركات الأجنبية العاملة في مصر: ١٢٦١٣ شركة

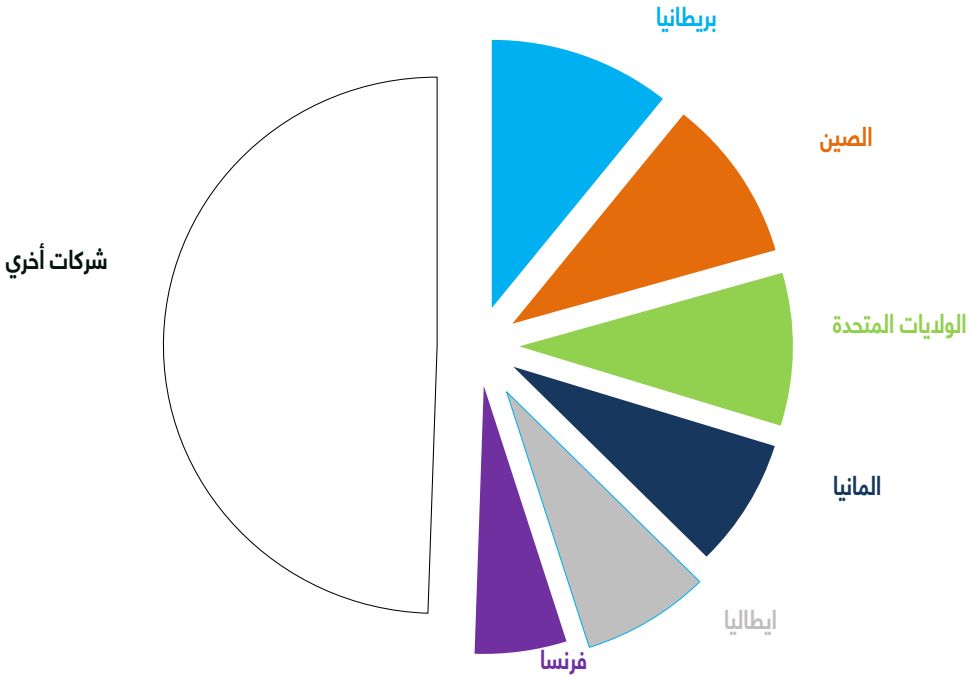

المصدر: إيضاحات SRM بشأن بيانات الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة (أغسطس ٢٠١٥)

الرسم البياني (١١): الشركات الأجنبية العاملة في مصر حسب بلد المنشأ: ٢٠١٤-٢٠١٥
عدد الشركات الأجنبية العاملة في مصر عام ٢٠١٥: ١٢٦١٣ شركة، +٦,٥٪ عن عام ٢٠١٤

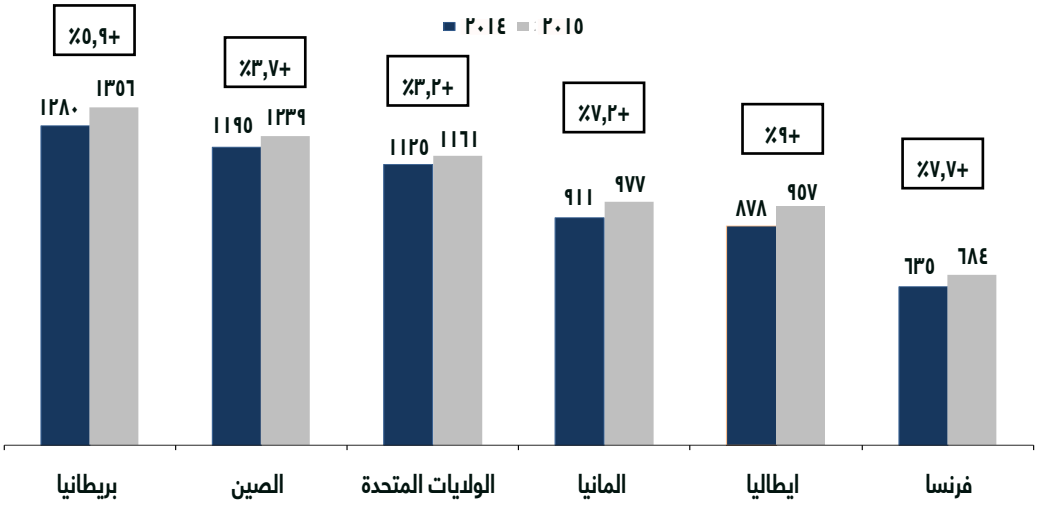

يشير التحليل القطاعي للشركات الإيطالية إلى تواجدها القوي في القطاع الصناعي، حيث تمتلك إيطاليا (٢٨٨) شركة. بينما يوجد (٣١٥) شركة إيطالية تعمل في قطاع الخدمات، في حين أن عدد الشركات الإيطالية العاملة في قطاع البناء يعتبر مرتفع أيضًا (١١٦ شركة، بنسبة ١٢,١٪ من العدد الإجمالي)، كما تعمل العديد من الشركات الإيطالية في قطاع السياحة (١٨٩ شركة). ومن ناحية أخرى، يعتبر تواجد الشركات الإيطالية في قطاعات الزراعة والتمويل وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات صغير نسبيًا.

يمثل قطاع البناء أعلى معدل نمو لتواجد الشركات الإيطالية العاملة في مصر بين عامي ٢٠١٤ و٢٠١٥ بنسبة وقدرها (+١٩,٦٪)، كما سُجلت أيضاً زيادة إيجابية للغاية لقطاع الزراعة بنسبة (+١٩,٢٪) وقطاع الخدمات بنسبة (+١٣,٣٪) وقطاع التصنيع بنسبة (+٠,٥٪).

تقع معظم الشركات الإيطالية العاملة في مصر داخل محافظة القاهرة حيث توجد منطقة حرة عامة واحدة في منطقة مدينة نصر بالإضافة إلى اثنتين من المناطق الاستثمارية. وتأتي الجيزة والإسكندرية بعد القاهرة، حيث تحتوي محافظة الجيزة على منطقة حرة عامة احدة وخمس مناطق استثمارية في حين أن الإسكندرية لديها منطقة حرة عامة واحدة ومنطقة استثمارية واحدة.

الرسم البياني (١٢): الشركات الإيطالية العاملة في مصر وفقا للنشاط الاقتصادي
عدد الشركات الإيطالية العاملة في مصر: ٩٥٧ شركة، +٩٪ في ٢٠١٤

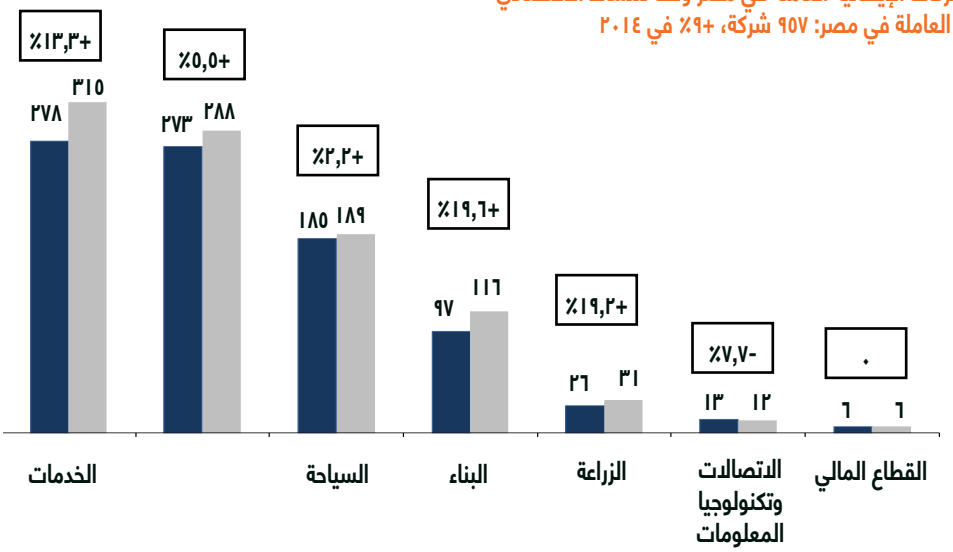

المصدر: إيضاحات SRM بشأن بيانات الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة (أغسطس ٢٠١٥)

خريطة (١): تحليل حسب المحافظات للشركات الإيطالية العاملة في مصر

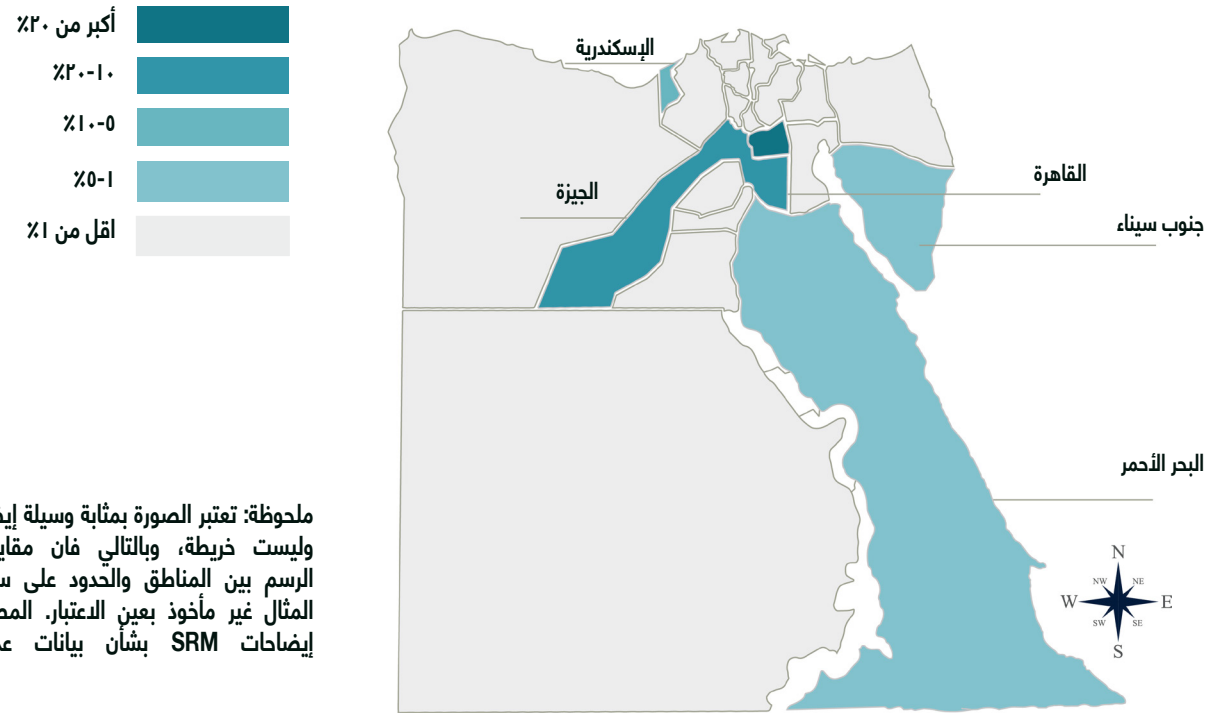

ملحوظة: تعتبر الصورة بمثابة وسيلة إيضاح وليست خريطة، وبالتالي فان مقاييس الرسم بين المناطق والحدود على سبيل المثال غير مأخوذ بعين الاعتبار. المصدر: إيضاحات SRM بشأن بيانات عديدة

تقييم وجود الشركات الإيطالية العاملة في مصر

تشير البيانات التي تقدمها الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة فيما يخص الشركات الأجنبية إلى عدد الشركات الأجنبية العاملة في مصر حسب البلد والقطاع المستثمر فيه، في حين أن المعلومات المتعلقة بحركة المبيعات الإجمالية غير متاحه. وللعمل على معالجة هذه الفجوة، قامت SRM بتقدير حجم المبيعات والإيرادات الإجمالية التي حققتها ما يقرب من (٩٦٠) شركة إيطالية في مصر عن طريق المراجعة المزدوجة لمصادر البيانات المختلفة. وتأخذ عملية التقييم بعين الاعتبار عددًا من المتغيرات، بدءًا من مدى تأثير الشركات الأجنبية على الاقتصاد المحلي إلى إجمالي عدد العاملين الذين توظفهم الشركات الأجنبية، وكذلك متوسط حجم هذه الشركات ووفورات الحجم التي تحققها. توظِف الشركات الإيطالية العاملة في مصر والتي تنتمي إلى قطاعي التصنيع والخدمات (فيما عدا الخدمات التجارية والخدمات المالية) حسب تقديرات SRM ما يقرب من ٣٢١٠٠ عامل وتحقق مبيعات إجمالية سنوية بقيمة وقدرها ٣,٨ مليار يورو (زيادة بقيمة ٣٠٠ مليون يورو مقارنةً بقيمة ٣,٥ مليار يورو المقدرة عام ٢٠١٤).

جدول (٥): الأرقام الرئيسية لتواجد الشركات الإيطالية العاملة في مصر

	إيطاليا ٢٠١٥
عدد الشركات الإيطالية التي يشارك فيها رؤوس أموال إيطالية أو فرنسية أو ألمانية	٩٥٧
عدد الأشخاص الموظفين في الشركات المصرية التي يشارك فيها رؤوس أموال إيطالية أو فرنسية أو ألمانية	
الإجمالي	٣٢٠٩٢
لكل شركة	٣٤
إجمالي مبيعات الشركات المصرية التي يشارك فيها رؤوس أموال إيطالية أو فرنسية أو ألمانية	
الإجمالي (بالمليون يورو)	٣٨٤٣,٢
لكل شركة (بالمليون يورو)	٤
لكل شخص موظف (بالألف يورو)	١١٩,٨

المصدر: إيضاحات SRM بشأن بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء والهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحر

تحليل مقارن لأداء عينتين من الشركات الأجنبية العاملة في مصر: الشركات الإيطالية والشركات ذات الجنسيات الأخرى

الشركات الإيطالية العاملة في مصر: النمو والربحية والوضع المالي

أجرى SRM تحليلاً بشأن البيانات المستخلصة من الميزانيات العمومية للفترة من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٤ لعينة من الشركات المصرية المشاركة مع «رأس مال إيطالي» بحصة كبيرة (١٠٪ على الأقل من حصة رأس المال) وذلك من أجل مراقبة اداء المؤشرات الاقتصادية والمالية للشركات الإيطالية العاملة في مصر؛ وقد خضعت النتائج التي جرى التوصل إليها للمقارنة مع تلك المتعلقة بالميزانيات العمومية لعينة من الشركات المصرية التي شارك فيها «رأس مال أجنبي غير إيطالي» بحصة كبيرة متساوية (لا تقل عن ١٠٪ أيضًا في هذه الحالة). وتشمل العينتان على حد سواء قطاعات الصناعة والطاقة والبناء، بينما يركز التحليل على ثلاثة جوانب وهي النمو والربحية والوضع المالي من أجل توفير لمحة عامة عن اتجاهات السوق والربحية والوضع المالي للاستثمار الايطالي في مصر. وسنشير في بقية النص إلى العينة الأولى باسم «الشركات الإيطالية العاملة في مصر» والثانية باسم «الشركات الأجنبية العاملة في مصر».

النمو والربحية

يوضح تحليل الأداء الاقتصادي في الفترة من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٢ أن الشركات الإيطالية العاملة في مصر تتمتع بمستويات جيدة من الربحية على الرغم من انخفاض النشاط المسجل نتيجة لما يسمى بأحداث الربيع العربي، ثم سجلت الشركات الإيطالية في عام ٢٠١٤ انتعاشًا قويًا في أنشطتها مع تحقيق نمو قوي في الإيرادات التشغيلية وفي الأصول؛ وفي هذه الأثناء، لا تزال الربحية مرتفعة. وبشكل أكثر تفصيلاً، كان أداء الشركات الإيطالية العاملة في مصر ٢٠١١ - عام اندلاع الاحتجاجات الشعبية - سلبي بنسبة كبيرة: حيث انخفض إجمالي الإيرادات بنسبة (١٨,٨٪) وقد سُجل انخفاضًا في إجمالي الاستثمار بنسبة (-٩,٠٪) وخصوصا فيما يتعلق بالأصول المتداولة (-٢٦,٧-٪). ومع ذلك، لم يؤثر انخفاض الأصول على الأصول الملموسة التي ظلت مستقرة نسبيا مقارنة بعام ٢٠١٠ (+ ١,٩٪)، ولذلك لا يزال هيكلها سليمًا ولم تُسجل أية عمليات بيع أو تنازل أو نزع ملكية خاصة. وعلى الرغم من أن ٢٠١١ كان عامًا سلبيًا من حيث النمو، حافظت الشركات الإيطالية على تحقيق مؤشرات جيدة من الربحية: بلغ العائد على حقوق المساهمين نسبة وقدرها (١٣٪) وبلغ العائد على الأصول نسبة وقدرها (٥,٩٪) وبلغ العائد على المبيعات الذي يوضح كمية المبيعات والتي تُترجم إلى إيرادات تشغيلية نسبة وقدرها (١٢,٨٪) .هذا بينما سجلت الشركات الأجنبية العاملة في مصر أداء أفضل في عام ٢٠١١ رغم أنها ليست بعيدة عن تلك المسجلة لصالح الشركات الإيطالية؛ وفيما يتعلق بعام ٢٠١٢، سُجل تحسن عام في مؤشرات نمو الشركات الإيطالية العاملة في مصر: استمرت العائدات في الانكماش ولكن بمعدل أقل بكثير مما كانت عليه في عام ٢٠١١ (-١,٢٪)، في حين حافظ إجمالي الاستثمارات على النمو (+ ١,١٪) مع تحقيق زيادة مضطرده للاستثمار في الأصول الملموسة (+ ٣,٦٪)؛ وإضافة إلى ذلك، ارتفعت الأصول المتداولة (+ ٤,٢٪)، مما يدل على انتعاش الأنشطة التشغيلية للشركات. وقد شهدت مؤشرات الربحية انحدارًا طفيفًا بين عامي ٢٠١١ و٢٠١٢، في حين أنها لا تزال عند مستويات ملائمة: فقد وصل العائد على حقوق المساهمين إلى (١٠,٩٪) والعائد على الأصول (٤,٨٪) والعائد على المبيعات (١٠,٦٪). وسجلت الشركات الأجنبية عروضًا أفضل من الشركات الايطالية في عام ٢٠١٢ أيضًا، سواء في مؤشرات النمو أو مؤشرات الربحية. وفي عام ٢٠١٣، كانت ربحية الشركات الإيطالية العاملة في مصر أفضل مما كانت عليه في العام السابق؛ فقد وصل العائد على حقوق المساهمين إلى (١١٪) والعائد على الأصول (٥,٤٪) والعائد على المبيعات (١٢,٤٪). مرة أخرى، حققت الشركات الأجنبية العاملة في مصر ربحية أفضل.

سجلت الشركات الإيطالية العاملة في مصر عام ٢٠١٤ انتعاشًا قويًا في أنشطتها: حيث حققت الإيرادات التشغيلية نموًا بنسبة (١٩,٨٪) في حين أن إجمالي الأصول حققت زيادة قدرها (٥,٧٪)، وقد حققت الأصول المتداولة نموًا مرتفعًا بشكل خاص. وعلى الرغم من ذلك، أشارت الشركات الإيطالية العاملة في مصر إلى حدوث انخفاض طفيف في معدل العائد على حقوق المساهمين عام ٢٠١٤ (وصلت إلى ٩,٤٪ بعد أن كانت ١١,٠٪ في عام ٢٠١٣)، ولا تزال ربحية الشركات مرتفعة بشكل عام. وهناك نوعان من الجوانب العامة المثيرة للاهتمام في هذا التحليل (الذي يسمح بتصنيف الشركات الإيطالية العاملة في مصر على نحو أفضل مقارنةً مع غيرها من الشركات الأجنبية): معدل المبيعات الإجمالية وتحقيق إيرادات غير تشغيلية.

معدل الدوران هو نسبة المبيعات الإجمالية بالنسبة لإجمالي الأصول؛ فدائمًا ما بلغ معدل الدوران (٠,٥) تقريبًا بالنسبة للشركات الإيطالية خلال الفترة الخاضعة للتحليل (حقق كل يورو مُستثمر في الشركة مبيعات إجمالية بقيمة وقدرها حوالي ٠,٥ يورو) إلا أنه بلغ (٠,٨) تقريبًا بالنسبة للشركات الأجنبية، وربما يرجع ذلك إلى حقيقة أن العديد من الشركات الإيطالية العاملة في مصر قد أُنشئت مؤخرًا، وبالتالي لا تُستغل استثماراتها بشكل كامل بعد. ونظرًا للكفاءة العالية التي تتمتع بها هذه الشركات (والتي يعكسها ارتفاع العائد على المبيعات)، فإن التحسن في حجم المبيعات الكلية (وبالتالي في القدرة على زيادة أعمالها مع بات معدل الاستثمار) سيؤدي إلى مزيد من الارتفاع في الربحية. ويتعلق الجانب الآخر المشار إليه بتحقيق إيرادات غير تشغيلية (أو دخل غير أساسي)، والتي تُحتسب بقسمة صافي دخل الشركة على إيراداتها التشغيلية. ويكون المؤشر أكبر من (١) هو الأثر الناشئ عن تحقيق نتيجة إيجابية من حيث الإيرادات غير،

أما إذا كان أقل من (١) فهذا يعني أن الخسائر يمكن لمسها في الأنشطة «غير الأساسية». وقد بلغ هذا المؤشر بالنسبة للشركات الإيطالية القائمة في مصر ١,٦ (أيْ إيرادات غير تشغيلية «إيجابية»)، في حين أنه وصل إلى ٠,٥ بالنسبة للشركات الأجنبية (إيرادات غير تشغيلية «سلبية»)، ومن ثم يبدو أن الشركات الإيطالية العاملة في مصر أفضل في إدارة الأنشطة غير الأساسية من منافسيها.

في النهاية ووفقًا لتحليل مؤشرات النمو والربحية، يمكن تسليط الضوء على النقاط التالية:

١. في ٢٠١١، تسببت الأزمة السياسية الاجتماعية التى شهدتها مصر بشكل كبير في تباطؤ مستوى نشاط الشركات الإيطالية القائمة في البلاد مع حدوث انخفاض كبير في حجم المبيعات الكلية مقارنةً بعام ٢٠١٠، ولكن لم يؤثر هذا على هيكل الشركات التي لم تسحب أو تصفي استثماراتها في أصولها الثابتة.
٢. كان التباطؤ الذي شهده عامي ٢٠١١ و٢٠١٢ مؤقتًا، وقد سجلت الشركات الإيطالية العاملة في مصر عام ٢٠١٤انتعاشًا قويًا مع تحقيق زيادة في الإيرادات التشغيلية والاستثمارات على حد سواء.
٣. دائمًا ما كانت تتمتع الشركات الإيطالية العاملة في مصر بمعدلات ربحية وكفاءة جيدة، وهي أعلى من المتوسط بالنسبة للشركات العاملة في إيطاليا في حين أنها لا تكن على قد قدر المساواة مع مستويات الشركات الأجنبية الأخرى؛ مما يعني ان الاستثمار في مصر يعد أكثر ربحية من الاستثمار القائم في إيطاليا. على الرغم من ذلك، فان النسبة بين المبيعات والاستثمار مازالت منخفضة، وتحسين تلك النسبة سيؤدي الي ارتفاع في معدل الربحية.

الرسم البياني (١٣): مؤشرات النمو والربحية للشركات الإيطالية والأجنبية العاملة في مصر. مقارنة مع الشركات العاملة في إيطاليا

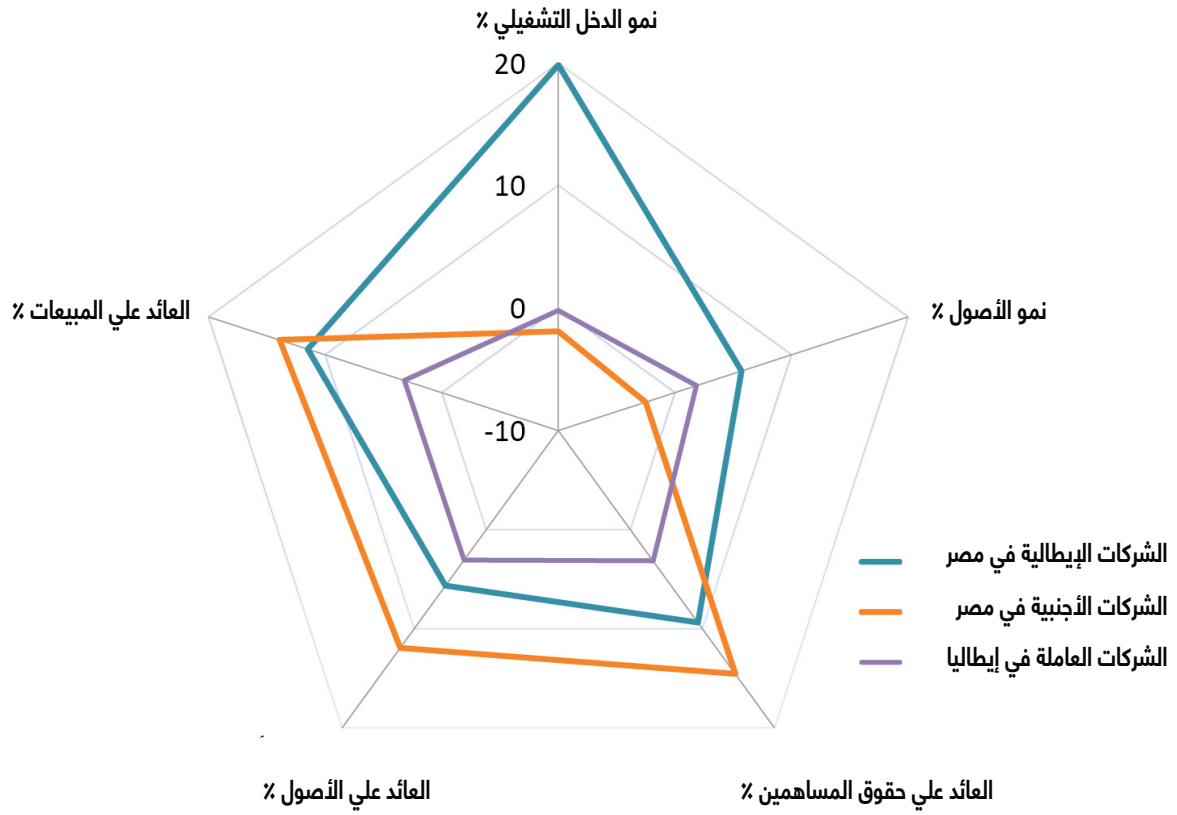

تشير البيانات إلى أحدث الأرقام المتاحة لكل عينة من الشركات: ٢٠١٤ للشركات الإيطالية في مصر، ٢٠١٣ لكل من الشركات العاملة في إيطاليا والشركات الأجنبية العاملة في مصر.
المصدر: إيضاحات SRM بشأن بيانات الميزانيات العمومية للشركات المصرية وORBIS ومكتب فان دايك للنشر الإلكتروني شركة مساهمة ألمانية AIDA

جدول (٦): تطور مؤشرات النمو للشركات الإيطالية والأجنبية العاملة في مصر. خلال الفترة من ٢٠١١ إلى ٢٠١٤

	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤
الشركات الإيطالية				
الإيرادات التشغيلية	-١٨,٨	-١,٢	لا ينطبق	١٩,٨
إجمالي الأصول	-٩,٠	١,١	لا ينطبق	٥,٧
الأصول الثابتة الملموسة	١,٩	٣,٦	لا ينطبق	٧,٨
الأصول المتداولة	-٢٦,٧	٤,٢	لا ينطبق	١٠,٨
أموال المساهمين	-٢,٥	-٠,١	لا ينطبق	١,٢
الشركات الأجنبية				
الإيرادات التشغيلية	١,٢	١٣,٥	-١,٩	لا ينطبق
إجمالي الأصول	-٠,٦	٥,٩	-٢,٥	لا ينطبق
الأصول الثابتة الملموسة	-٠,٦	٥,٩	-٥,٦	لا ينطبق
الأصول المتداولة	٥,٨	١١,٥	٢,٨	لا ينطبق
أموال المساهمين	-١٢,١	٦,٧	-٥,٧	لا ينطبق

المصدر: إيضاحات SRM بشأن بيانات الميزانيات العمومية للشركات المصرية وORBIS ومكتب فان دايك للنشر الإلكتروني شركة مساهمة ألمانية

جدول (٧): مؤشرات الربحية للشركات الإيطالية والأجنبية العاملة في مصر. خلال الفترة من ٢٠١١ إلى ٢٠١٤

	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤
الشركات الإيطالية				
العائد على حقوق المساهمين (٪)	١٣,٠	١٠,٩	١٩,٨	٩,٤
العائد على الأصول (٪)	٥,٩	٤,٨	٥,٤	٥,٧
الإيرادات التشغيلية/ إجمالي الأصول	٠,٦	٠,٦	٠,٤	٠,٥
صافي الربح / الربح التشغيلي	١,٧	١,٨	١,٦	١,٣
العائد على المبيعات (٪)	١٢,٨	١٠,٦	١٢,٤	١١,٥
الشركات الأجنبية				
العائد على حقوق المساهمين (٪)	١٦,٥	١٥,١	١٤,٦	لا ينطبق
العائد على الأصول (٪)	١٣,١	١١,٩	١١,٩	لا ينطبق
الإيرادات التشغيلية/ إجمالي الأصول	٠,٨	٠,٨	٠,٩	لا ينطبق
صافي الربح / الربح التشغيلي	٠,٦	٠,٦	٠,٥	لا ينطبق
العائد على المبيعات (٪)	١٦,٨	١٤,٣	١٣,٩	لا ينطبق

المصدر: إيضاحات SRM بشأن بيانات الميزانيات العمومية للشركات المصرية وORBIS ومكتب فان دايك للنشر الإلكتروني شركة مساهمة ألمانية

المركز المالي

تشير مؤشرات الشركات الإيطالية العاملة في مصر إلى سلامة وضعها المالي خلال الفترة من ٢٠١١ إلى ٢٠١٤: حيث إن مؤشر الرفع المالي منخفض وهناك توازن جيد (من حيث الإطار الزمني) بين الاستثمارات وموارد التمويل.

على الرغم من أن مستوى نشاط الشركات الإيطالية العاملة في مصر قد تباطأ بشدة عام ٢٠١١ وانخفضت ربحيتها انخفاضًا طفيفًا، لم يُلاحظ وقوع أي أثر على التوازن المالي. وكان مستوى المديونية المُقاس عن طريق الرفع المالي منخفضًا ومستقرًا خلال الفترة من ٢٠١١ إلى ٢٠١٤، بما يصل إلى ١,٣ في كل عام (أيْ يُموّل ١ من كل ١,٣ يورو من رأس المال المُستثمر عن طريق الأسهم ومبلغ ٠,٣ يورو المتبقي من خلال رأس المال المقترض)، وبالتالي يكون أقل من النسبة المُسجلة في عينة الشركات الأجنبية (دائمًا ما كانت تزيد عن ٢,٠). ولا يزال مؤشر تغطية الأصول الثابتة، وهو نسبة المصادر المالية طويلة الأجل إلى الأصول الثابتة، جيدًا خلال الفترة من ٢٠١١ إلى ٢٠١٤ بأكملها؛ فقد بلغ ١,٣ عام ٢٠١٢ ووصل إلى ١,١ في عامي ٢٠١٣ و٢٠١٤، مما يشير إلى أن أموال المساهمين وغيرها من المصادر المالية الأخرى طويلة الأجل قادرة على توفير التغطية الكاملة للاستثمارات المجمعة.

والأكثر إثارة من ذلك ما ينشأ عن مؤشر تغطية الأصول الملموسة الثابتة، والذي وصل تقريبًا إلى ٣,٠ خلال الفترة الخاضعة للدراسة بأكملها (٠,٩ للشركات الأجنبية)، وهو ما يعني أن أسهم الشركات لا تضمن تمويل الاستثمارات القائمة بالكامل فقط ولكنها توفر مساحة إضافية للتوسع في البنية الأساسية للشركات (والتي تعتبر عنصرًا مهمًا للغاية بالنسبة للشركات المُصنعة).

من حيث السيولة، تحركت نسبة الأصول المتداولة إلى الخصوم المتداولة (نسبة التداول) بالنسبة للشركات الإيطالية العاملة في مصر من (١,٥) عام ٢٠١١ إلى (١,٣) عام ٢٠١٤، بما يضمن توفير تغطية جيدة للخصوم قصيرة الأجل على مدار الفترة الخاضعة للتحليل بالكامل؛ وكانت نسبة السيولة السريعة (وهي نسبة الايرادات الحالية والأصول الأكثر سيولة إلى الخصوم المتداولة) جيدة أيضًا، أيْ ما يقارب ١,٠ في الفترة كلها. ونتيجةً لذلك وطبقًا للميزانيات العمومية خلال الفترة من ٢٠١١ إلى ٢٠١٤، يتضح أن هذه الشركات قادرة تمامًا على سداد الديون قصيرة الأجل مع التصرف الفوري في الأصول.

تجدر الإشارة إلى أن الشركات الإيطالية العاملة في مصر ليس لديها احتمالية كبيرة للتعرض للمخاطر المالية؛ وإذا تم مقارنة إجمالي التكاليف المالية التي تتكبدها الشركات مع إيراداتها التشغيلية، فإنها تمثل (٢٪) فقط وهو الأمر الذي يعني أنه يتبقى (٩٨) يورو لدفع النفقات الناشئة عن الأنشطة غير العادية من أصل ١٠٠ يورو من الأرباح قبل خصم الفوائد والضرائب. وعلاوةً على ذلك، لا يوجد أي مخاطر من زيادة اعباء الديون لدفع الفوائد على القروض المالية؛ ومن هذا المنظور، من الممكن أي يؤدي تعزيز العلاقة بين البنوك والشركات جنبًا إلى جنب مع استخدام الائتمان المالي بشكل أكبر إلى تحسين الأداء الاقتصادي والمالي للشركات الإيطالية العاملة في مصر.

في النهاية يمكن استخلاص انه لم يؤثر تباطؤ أنشطة الشركات الإيطالية العاملة في مصر المسجل عام ٢٠١١ على هيكلها المالي الذي اتسم بالسلامة والتوازن خلال الفترة الخاضعة للتحليل بالكامل. وهناك أيضًا مجال لزيادة احتمالية تعرضهم تجاه المؤسسات التمويلية الخارجية؛ فعند أخذ ارتفاع مستويات كفاءة الأعمال (ارتفاع العائد على المبيعات) وكذا الإيرادات التشغيلية الإيجابية بعين الاعتبار في الواقع، قد يسفر المزيد من الزيادة في الرفع المالي عن التأثير إيجابًا على إجمالي ربحية الشركات دون الإضرار بمدى سلامتها المالية.

الرسم البياني (١٤): الملاءة والسيولة للشركات الإيطالية والأجنبية العاملة في مصر

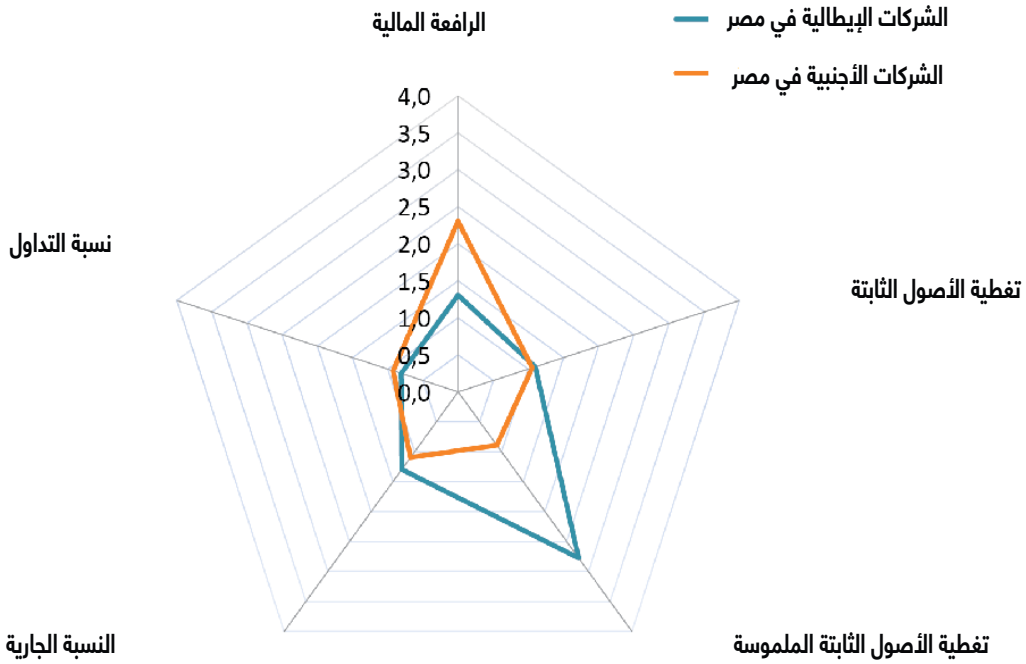

تشير البيانات إلى أحدث الأرقام المتاحة: ٢٠١٤ للشركات الإيطالية العاملة في مصر، و٢٠١٣ للشركات الأجنبية العاملة في مصر.

المصدر: إيضاحات SRM بشأن بيانات الميزانيات العمومية للشركات المصرية وORBIS ومكتب فان دايك للنشر الإلكتروني شركة مساهمة ألمانية

الرسم البياني (١٤): الملاءة والسيولة للشركات الإيطالية والأجنبية العاملة في مصر

	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤
الشركات الإيطالية				
الرافعة المالية	١,٣	١,٣	١,٣	٥,٧
تغطية الأصول الثابتة	١,٣	١,٣	١,١	٠,٥
تغطية الأصول الملموسة الثابتة	٢,٩	٢,٨	٣,٠	١,٣
نسبة التداول	١,٥	١,٥	١,٦	١١,٥
نسبة السيولة السريعة	١,٠	١,١	١,١	٩,٤
الشركات الأجنبية				
الرافعة المالية	٢,٢	٢,٢	٢,٣	لا ينطبق
تغطية الأصول الثابتة	١,١	١,١	١,١	لا ينطبق
تغطية الأصول الملموسة الثابتة	٠,٩	٠,٩	٠,٩	لا ينطبق
نسبة التداول	١,١	١,١	١,١	لا ينطبق
نسبة السيولة السريعة	٠,٩	١,٠	٠,٩	لا ينطبق

المصدر: إيضاحات SRM بشأن بيانات الميزانيات العمومية للشركات المصرية وORBIS ومكتب فان دايك للنشر الإلكتروني شركة مساهمة ألمانية.

استنتاجات

تشير الشركات الإيطالية العاملة في مصر إلى الأوضاع الاقتصادية والمالية المستقرة حتى في غياب النمو المسجل في الفترة من ٢٠١١ إلى ٢٠١٢. في ٢٠١١، تسببت الأزمة السياسة الاجتماعية المصرية في تباطؤ مستوى نشاط الشركات الإيطالية القائمة في البلاد مع حدوث انخفاض كبير في حجم المبيعات الكلية مقارنةً بعام ٢٠١٠، ولكن لم يؤثر هذا على هيكل الشركات التي لم تسحب أو تصفي استثماراتها في أصولها الثابتة على وجه التحديد. وكانت ربحية هذه الشركات جيدة طوال الفترة الخاضعة للتحليل بأكملها وسجلت الشركات عام ٢٠١٤ انتعاشًا قويًا فيما يتعلق بحجم مبيعاتها الكلية. وتظهر الشركات الإيطالية العاملة في مصر أيضًا إمكانات لم يسبق توضيحها: يمكن أن يكون هناك زيادة في الرفع المالي الخاص بها، الأمر الذي يمكنه دعم التوسع في حجم مبيعاتها الكلية ومن ثم إحداث المزيد من التحسن في هوامش الربح؛ فهذه الشركات يجري رسملتها بما يكفي لتحمل مزيد من التوسع في المرافق الإنتاجية الخاصة بها دون تكبد أي نفقات ومن ثم الحد من سلامتها المالية. في النهاية، تبين أن الاستثمارات الإيطالية في مصر مربحة وتقدم هوامش عالية للتوسع.

الخاتمة

من الممكن أن تساعد التجارة والإنتاج المحلي مصر على تعزيز عملية التنمية وإيجاد فرص عمل عن طريق تحقيق النمو من خلال زيادة التبادل التجاري وتوسيع القاعدة الإنتاجية من خلال تطوير القطاع الخاص. ولذلك، تبنت مصر خطة شاملة نحو تحرير التجارة منذ عام ١٩٩١، وانضمت إلى منظمة التجارة العالمية عام ١٩٩٥، إذ تقوم بإصدار القوانين التشريعية المختلفة أو تعديلها منذ ذلك الحين لتحسين الإطار المؤسسي والتشريعي للحواجز التجارية المعتمدة أمام التجارة (من بينها اللوائح التقنية والمعايير وإجراءات تقييم التطابق للسلع والخدمات المتداولة). وشاركت مصر أيضًا في الاتفاقات الإقليمية والدولية على أساس المصالح المشتركة والمتبادلة، واستفادت كذلك من الوصول التفضيلي إلى الأسواق المختلفة.

وقعّت مصر مع (٢٥) دولة أفريقية على اتفاقية تجارة حرة باسم «منطقة التجارة الحرة الثلاثية» لإنشاء سوق مشترك برسوم جمركية تفضيلية بهدف تسهيل حركة السلع عبر سوق كبير يضم ٦٢٥ مليون مواطن وذلك لإلغاء القيود التجارية والاندماج مع الدول المجاورة بشكل أكبر. علاوةً على ذلك ونظرًا لحقيقة أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر بمثابة محرك رئيسي آخر للنمو بالنسبة لأي اقتصاد نام، اتخذت الحكومة المصرية العديد من الخطوات لتحسين مناخ الاستثمار وجذب المزيد من الاستثمارات الخاصة على النحو الذي يظهره عقدها العديد من المؤتمرات الدولية بهدف عرض الفرص الاستثمارية المتاحة في القطاعات الواعدة بمصر امام المستثمرين.

وتهدف هذه الدراسة إلى توضيح إمكانات النمو والاستثمار في مصر للمستثمرين الأوروبيين، للنظر في فرص تأسيس شركات لإنتاج واحدة أو أكثر من مراحل الإنتاج في مصر، للاستفادة من اختراق أسواق جديدة تتمتع فيها مصر بميزة تفضيلية.

تعتبر مصر بالإضافة إلى موقعها الجغرافي الفريد من نوعه دولة تتمتع بقدرة كبيرة لتكون مركزًا اقتصاديًا وصناعيًا يربط بين أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا بالكامل في مثلث تجاري وتنموي فريد من نوعه وكذلك الاتصال بالعالم عن طريق قناة السويس، كما أنها تعتبر مشاركا رئيسيًا في بعض الاتفاقات التجارية الأبرز في العالم.

الهيئات والمؤسسات المشاركة في سياسة جذب الاستثمارات

تعتبر الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة التي أنشئت عام ١٩٧١ ضمن نشاط وزارة الاستثمار، بمثابة الهيئة الحكومية الرئيسية المشاركة في تنظيم الاستثمار وتيسيره في البلاد؛ فهي تعمل بأسلوب الشباك الواحد لكافة الإجراءات اللازمة لبدء الاستثمار.

تتمثل الخدمات الرئيسية التي تقدمها الهيئة فيما يلي:

- المشورة والدعم اللازمين لتقييم مصر كموقع محتمل للاستثمار.
- تقديم إجابات سريعة وشامله على أسئلة المستثمرين.
- مساعدة المستثمرين في الحصول على كل الموافقات اللازمة.
- تحديد الشركاء المصريين المناسبين.
- زيادة اختصاص اتحاد غرف التجارة المصرية في لتقديم خدمات جديدة من خلال اليه الشباك الواحد بالقاهرة
- افتتاح فروع جديدة للشباك الواحد التابع للهيئة خلال عام.
- أنشأت الهيئة «مركز « بداية « لريادة الأعمال وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة» في يناير ٢٠١٠ بغرض دعم الاستثمارات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها.
- تأسس مركز «تسوية نزاعات المستثمرين «عام ٢٠٠٩ لتسوية النزاعات التي يمكن أن تنشأ بين المستثمرين عن طريق الوساطة من خلال الهيئة.

اليات تشريعيه وتنظيميه أخرى

أنظمة الاستثمار

تبرز المبادرات التي تهدف إلى زيادة حجم الصادرات في السياسة الاقتصادية المصرية، وذلك من خلال تبني سياسة قوية لجذب الاستثمار ومن ثم ترجمتها إلى إطار متنوع لأنظمة الاستثمار. فيما يلي أنظمة الاستثمار المتنوعة:

- الاستثمارات الداخلية
- المناطق الاقتصادية الخاصة
- المناطق الصناعية
- المناطق الاستثمارية
- المناطق الحرة

١. الاستثمارات الداخلية

يخضع نظام الاستثمارات الداخلية لقانون حوافز وضمانات الاستثمار رقم (٨) لسنة ١٩٩٧ وقانون الشركات رقم (١٥٩) لسنة ١٩٨١، وتتعامل الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة بصفتها المنظم الرسمي لكل الشركات والتراخيص الخاضعة للقانونين المذكورين.

الحوافز والضمانات

- الحماية ضد نزع الملكية والتسعير الإجباري.
- الحق الكامل في تحويل الأرباح والتوزيعات الى البلد الام للمستثمر.
- لا توجد أي شروط بشأن التصدير.
- إمكانية الوصول إلى لجان تسوية النزاعات التي تديرها الهيئة
- إمكانية الحصول غير المقيد على الأراضي في صعيد مصر

تشمل الحوافز الأخرى معدل ضريبة على الدخل بنسبة (٢٠٪)، وإعفاء ضريبي لمدة (١٠) سنوات لزراعة الأراضي والأنشطة الزراعية، ورسوم تصدير تتراوح بين (٥٪) و(٢٥٪) من قيمة صفقات البيع بالجملة، ورسوم استيراد تتراوح من (٢٪) إلى (٣٢٪)؛ وقد حقق قانون الاستثمار رقم (٨) لسنة ١٩٩٧ نجاحًا باهرًا.

أحكام قانون الاستثمار

- الحق في تحويل الدخل الناتج عن نشاط في مصر.
- الملكية الأجنبية بنسبة (١٠٠٪) للمشروعات.
- الحق في تملك الأراضي.
- الحق في الاحتفاظ بحسابات مصرفية بالعملات الأجنبية.
- الحق في إعادة رأس المال والأرباح للوطن.
- حريه توظيف للعاملين المصريين.
- معاملة منصفة ومتساوية بغض النظر عن الجنسية.

مجالات قانون الاستثمار

- النقل الجوي والبحري والنهري
- تربية الحيوانات والأسماك والدواجن
- الصناعة والتعدين
- استصلاح الأراضي وزراعة الأراضي الصحراوية
- النقل المبرد
- السياحة
- التطوير العقاري
- إنتاج النفط
- المستشفيات والمراكز الطبية
- رأس مال المخاطر
- برامج الكمبيوتر والإنتاج الإلكتروني
- المناطق التكنولوجية
- التصنيف الائتماني
- المشروعات والمرافق الصناعية
- مشروعات جمع ومعالجة النفايات
- المشروعات الممولة من الصندوق الاجتماعي للتنمية

تتطلب بعض المشروعات الحصول على موافقة مسبقة من الوزارات المعنية بالإضافة إلى موافقة الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة.

يشمل قانون الشركات رقم (١٥٩) لسنة ١٩٨١ وتعديلاته المستثمرين في القطاعات غير الواردة على وجه الخصوص في قانون الاستثمار رقم (٨) لسنة ١٩٩٧، ويسمح القانون بتسجيل الشركة تلقائيًا عند تقديم الطلب إلى إدارة الشركات والحصول على وضع قانوني بعد (١٥) يومًا من التأشير في السجل التجاري.

ويلغي القانون رقم (١٥٩) لسنة ١٩٨١ أيضًا الشرط الذي يقتضي أن يحمل (٤٩٪) من المساهمين الجنسية المصرية ولكنه يسمح بتمثيل أجنبي بنسبة (١٠٠٪) لمجلس الإدارة ويعيد صياغة المعايير المحاسبية.

٢. المناطق الاقتصادية الخاصة

تعتبر المنطقة الاقتصادية الخاصة بمثابة أول منطقة اقتصادية ذات طبيعة خاصة منشأة في مصر بموجب القانون رقم (٨٣) لسنة ٢٠٠٢ للاستفادة من الاستثمار الأجنبي وتطوير الصناعات والصادرات في الأساس، ويهدف تطوير المنطقة الاقتصادية الخاصة إلى توفير بيئة خاصة للصناعات المتوسطة والصغيرة لإيجاد فرص عمل جديدة.

الموقع: تقع المنطقة الاقتصادية الخاصة في محافظة السويس بمنطقة العين السخنة بجوار ميناء السخنة.

الموقع المتميز

يتحول ميناء السخنة سريعًا ليصبح مركزًا صناعيًا جديدًا لمصر وبوابة الاختيار للتجارة المصرية مع آسيا والشرق الأوسط.

يعرض الموقع الاستراتيجي للمنطقة الاقتصادية الخاصة تكلفة تنافسية وبرنامج الوصول للأسواق الأكثر شمولية.

تتميز المنطقة الاقتصادية الخاصة بموقع استراتيجي على طرق التجارة البحرية الدولية الرئيسية، فهي تقع بالقرب من ميناء السخنة الجديد مع إمكانية الوصول المباشر إلى البحر الأبيض المتوسط والمحيط الهندي.

ميناء السخنة
قررت الحكومة المصرية عام ١٩٩٩ إنشاء هذا الميناء في المياه العميقة بالبحر الأحمر على بعد (٤٠) كم من المدخل الجنوبي لقناة السويس و(١٤٠) كم جنوب شرق القاهرة، وحصلت الحكومة، التي يمثلها موانئ هيئة البحر الأحمر على قروض مصرفية بقيمة مليار جنيهًا مصريًا لبناء ميناء السخنة، وكانت الشركة التي تدير المشروع تُعرف سابقًا باسم «شركة تنمية ميناء السخنة» وغيرت اسمها إلى «موانئ دبي العالمية السخنة» في يناير ٢٠٠٩.
وبدأت «موانئ دبي العالمية السخنة» استثماراتها في السوق المصري في فبراير ٢٠٠٨، عندما استحوذت على حصة حاكمه بنسبة (٩٠٪) في «شركة تنمية ميناء السخنة» مقابل ٦٧٠ مليون دولار أمريكي، وتظل الأسهم (١٠٪) المتبقية في حيازة شركة الأميرال القابضة المحدودة.
تتكون مرافق الميناء الحالية مما يلي:
- محطة الحاويات
- محطة البضائع/المناولة الأفقية العامة
- محطة الشحنات غير المعبأة
- محطة الثروة الحيوانية
- مركز الخدمات اللوجستية
- معامل اختبار معتمدة دوليًا
- تزويد السفن بالوقود
تتكون التكنولوجيا المستخدمة في الميناء مما يلي:
جسر حاويات ورافعات رص حديثة من السفينة للشاطئ طراز «Post-Panamex»
نظام مناولة وتخطيط للمحطات باستخدام الحاسب الآلي عمليات شحن وجمارك ميكنة بالكامل ومدمجة في أحدث نظم تكنولوجيا المعلومات لميناء العين السخنة.
الحجم الإجمالي للميناء هو ٢٤ مليون متر مربع مقسمة كما يلي:
- مساحة المياه ٣٤٠٠٠٠٠
- مساحة الأرض ٢١٥١٩٣٣٧
- مركز الجمارك ١٠٠٠٠٠٠
- حجم أكبر حوض سفن بطول ٧ كم وعرض ٥,٥ كم
تُصمم أرصفة الميناء للتعامل مع سفن «Post Panamax» العملاقة (٨٠٠٠ وحدة تعادل عشرين قدمًا)، وناقلات البضائع غير المعبأة «Capesize» وحمولة شحن المشروع ثقيل الرفع بأعماق مياه تصل إلى ١٧,٠ متر.
يوجد في الميناء مجموعة من المختبرات المعتمدة دوليًا، وتعمل المختبرات بوصفها نافذة شاملة للتحقق من كفاءة التكلفة القصوى وسرعة المناولة والسلامة والجودة.
وقعت شركة «موانئ دبي العالمية السخنة» في عام ٢٠١٤ اتفاقية مع وزارة النقل المصرية لبناء حوض السفن الثاني والذي يشمل اثنتين من محطات الحاويات الجديدة، ومن المقرر أن يستغرق بناء حوض السفن الجديد عامين، بإجمالي استثمارات من المرجح أن تصل إلى ٧٥٠ مليون دولار أمريكي تقريبًا.
بدأت أحجام الحاويات في ميناء السخنة في التعافي خلال عام ٢٠١٤ وذلك بعد حدوث انخفاض بنسبة (٣٠٪) على مدار العام الماضي، وتتوقع شركة «موانئ دبي العالمية السخنة» أن تحقق حركة الحاويات المزيد من التعافي في العام المقبل بعد تنفيذ هذه التوسعات الجديدة.
حركة الملاحة: يجري مناولة حمولة يصل حجمها إلى ما يقرب من (٥٠٠٠٠٠٠) طن و(٤٥٠٠٠٠) وحدة تعادل عشرين قدمًا و(٥٠٠) سفينة سنويًا.
التوقعات المستقبلية (٢٠٢٠)
تهدف شركة «موانئ دبي العالمية السخنة» لجذب المزيد من الصناعات للميناء؛ وتخطط الشركة لتتطور كي تصبح مركز إداري بحلول عام ٢٠٢٠، بوصفها مركزًا لسلاسل نقل المنتجات.
وتتوقع الحكومة المصرية حدوث زيادة قدرها (٩٠) مليون طن في أحجام الحمولات والشحنات مع حوالي (٤) مليون وحدة تعادل عشرين قدمًا بحلول عام ٢٠٢٠.
وسيتطلب التعامل مع هذه الكميات استدعاء ما يزيد عن (٨٠٠٠) سفينة كل سنة جنبًا إلى جنب مع بناء أرصفة إضافية بمساحة ١٢ كم على الأقل.

الرؤية

توفير بيئة عمل ممتازة لجذب الاستثمارات إلى مصر مع ضمان تحقيق أكبر قدر من المنافع للمجتمع المحلي مما يرتقي بنوعية الحياة على مدى السنوات (١٥) المقبلة.

المهمة

إنشاء منطقة اقتصادية خاصة في قلب خليج السويس بمصر، ومن المزمع أن تسفر المنطقة الاقتصادية الخاصة عن خلق موقع عمل تنافسي يوفر للمستثمرين المصريين والأجانب بنية تحتية من الدرجة الأولى وإمكانية الوصول إلى الأسواق وتبسيط الإجراءات الإدارية.

أهداف التنمية

- تطوير المنطقة
- جذب الاستثمارات الأجنبية
- إيجاد فرص العمل المباشرة
- زيادة حصة مصر في التجارة الدولية
- زيادة تنويع الصادرات
- الحوافز والمنافع

الحوافز والمنافع

تقدم المنطقة الاقتصادية الخاصة حوافز وضمانات لا تضاهى مقارنة بالمناطق الاقتصادية الأخرى في المنطقة:
١. ضريبة دخل موحدة بنسبة (١٠٪) في المنطقة الاقتصادية الخاصة (مقابل ٢٠٪ خارج المنطقة الاقتصادية الخاصة).
٢. ضريبة دخل بنسبة (٥٪) (مقابل ١٠٪-٢٠٪ خارج المنطقة الاقتصادية الخاصة).
٣. توفير اليه الشباك الواحد من خلال التشريعات التي تزود الهيئة بسلطة أحادية على الوكالات الحكومية الأخرى في المناطق الرئيسية.
٤. لجنة عليا تشرف على نظام الضرائب في المنطقة الاقتصادية الخاصة.
٥. خدمة جمركية خاصة تحت إشراف اللجنة العليا للجمارك.
٦. مركز إنتاج بأقل تكلفة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.
٧. السماح للمؤسسات بالوصول إلى السوق المحلية.
٨. إمكانية الوصول إلى العمالة المصرية الماهرة في عدد من القطاعات الصناعية بتكاليف تنافسية.
٩. لا تحال النزاعات إلى المحكمة إلا بعد عرضه على مركز تسوية المنازعات.

المجموعات العنقودية المستهدفة

تهدف هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة إلى تطوير الصناعات على أساس «السياسة العنقودية»، وهذا سيُمكّن صناعات محددة من تحقيق المزيد من الإنتاجية والكفاءة من حيث إدارة الوقت والتكاليف التشغيلية، وسيؤدي ذلك أيضًا إلى تحسين وصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحلية إلى السوق الدولية وزيادة إنتاجيتها.
١. تجميع السيارات ومكوناتها
٢. الكيماويات والبتروكيماويات
٣. التشييد ومواد البناء
٤. الغزل والنسيج والملابس الجاهزة
٥. الأعمال الزراعية والصناعات الغذائية
٦. الأجهزة الكهربائية والإلكترونيات
٧. الخدمات اللوجستية والتخزين
٨. المستحضرات الطبية

٣. المناطق الصناعية

اعتمدت مصر مجموعة كبيرة من المناطق الصناعية للأنشطة الإنتاجية التقليدية متوسطة وصغيرة الحجم والصناعات ذات الحجم والأثر البيئي الأكبر؛ توجد (٧٥) منطقة صناعية في مصر، وتملك منطقة قناة السويس أكبر عدد من المناطق الصناعية (١٦) تليها منطقة القاهرة الكبرى بعدد (١٥) منطقة صناعية. وتقع المناطق الصناعية على مساحة أكثر من ٨١٠٠٠ فدان.

٤. المناطق الاستثمارية

أُنشئت المناطق الاستثمارية بموجب القانون رقم (١٩) لسنة ٢٠٠٧، وقد سمح القانون الجديد بإنشاء مناطق استثمارية عملاً بمرسوم رئيس الوزراء رقم (١٦٧٥) لسنة ٢٠٠٧ الصادر والمخصص لتنظيم سير العمل في المناطق الاستثمارية في أي مجال من مجالات الاستثمار المشار إليها.
الرسالة: دعم النمو الاقتصادي في مصر من خلال نظام استثماري فعال يتميز بالسهولة والراحة في التعامل مع المستثمرين.

الأهداف

- إنشاء تجمعات عنقودية متكاملة في جميع المجالات.

- توسيع نطاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في جميع أنحاء البلاد.
- التنمية الاستثمارية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الحوافز

١. تجانس الأعمال في منطقة واحدة، مما يقدم تكاليف تنافسية فيما يتعلق بعمليات التشغيل والتسويق.
٢. إعفاء الشركات المنشأة في المناطق الاستثمارية من ضريبة الدمغة والتوثيق لمدة خمس سنوات ابتداءً من تاريخ تسجيل الشركة في السجل التجاري.
٣. لا يجوز تأميم الشركات المنشاة داخل المنطقة الاستثمارية أو مصادرتها.
٤. لا يجوز فرض الحراسة القضائية على الشركات والمؤسسات أو مصادرة أموالها وأصولها أو تجميدها.
٥. لا يجوز لأي جهة إدارية التدخل في تسعير منتجات الشركات.
٦. لا يجوز لأي طرف إداري إلغاء استخدام ترخيص العقارات أو تعليقه.
٧. يختص مجلس اداره المنطقة الاستثمارية بمسئولية الموافقة على المشروعات التي ستقام في المنطقة الاستثمارية ويُخوَّل لإصدار كافة التراخيص اللازمة لتسهيل الإجراءات.

توضح الخريطة (١) محافظات مصر التي تستضيف المناطق الاستثمارية، وتنقسم البلاد إلى (٢٩) محافظة. وفيما يلي سبعة من تلك المناطق الاستثمارية المضيفة: الجيزة (٥ مناطق استثمارية)، والشرقية (٢ منطقة استثمارية)، والدقهلية، والإسكندرية، والقليوبية، والفيوم، والقاهرة (٢ منطقة استثمارية).
توجد منطقتان من المناطق الاستثمارية داخل محافظة القاهرة: واحدة في المنطقة المحيطة بالمطار (للأنشطة التجارية والخدمية) والأخرى في المعادي للشركات التي تعمل في قطاع تكنولوجيا المعلومات، بينما توجد خمس مناطق استثمارية في محافظة الجيزة وتقع أربعة من هذه المناطق في مدينة السادس من أكتوبر. وتتواجد شركات مواد البناء والتعليم العالي والبحث العلمي وصناعة السيارات وصناعة الغزل والنسيج/الملابس الجاهزة في هذه المناطق، في حين تتواجد الشركات الصغيرة والمتوسطة في آخر منطقة استثمارية في منطقة الصف. وأخيرًا، توجد اثنتين من المناطق الاستثمارية في بمدينة العاشر من رمضان بمحافظة الشرقية، واحدة تخدم الصناعات الهندسية والآخر لمصانع الغزل والنسيج / الملابس الجاهزة.

خريطة (١): المحافظات التي تستضيف المناطق الاستثمارية

ملحوظة: يجب أن تعتبر الصورة بمثابة وسيلة إيضاح وليست خريطة، وبالتالي فان مقياس الرسم للمناطق والحدود على سبيل المثال غير مأخوذ بعين الاعتبار.
المصدر: إيضاحات SRM بشأن بيانات الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة (٢٠١٤)

الجيزة

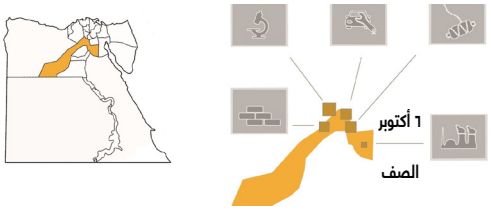

القاهرة

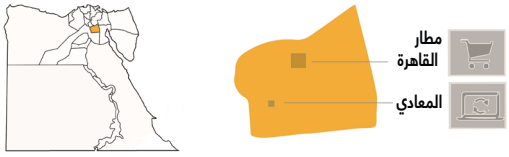

الشرقية

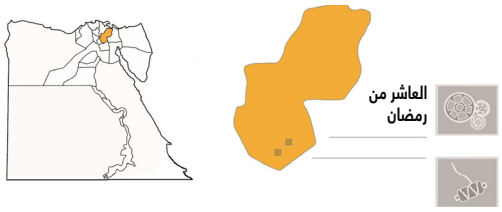

٥. المناطق الحرة

تعتبر المناطق الحرة أحد أنماط الاستثمار المتميزة، حيث يمكن للمستثمرين تأسيس مشروعهم الخاص تحت مظلة هذا النظام وفقًا لأحكام قانون حوافز وضمانات الاستثمار رقم (٨) لسنة ١٩٩٧، وتطبق هذا النظام الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة.
وتعتبر المنطقة الحرة جزء من أراضي الدولة التي توجد داخل الحدود السياسية وتخضع لسلطتها الإدارية، وتختلف أشكال التعامل المرتبطة بحركة البضائع والجمارك والاستيراد والنظام النقدي وكذا الأشكال الأخرى عن الإجراءات المطبقة داخل البلاد فيما يخص المعاملات المماثلة.

هناك نوعان لأنماط المناطق الحرة:

١- منطقة حرة عامة

المنطقة الحرة العامة عبارة عن قطعة من الأرض محاطة بسياج بالكامل وتُخصص لإنشاء الخدمات الصناعية والخدمية والتخزينية، وفقًا للشروط المنصوص عليها في القانون رقم (٨) لسنة ١٩٩٧ لضمانات وحوافز الاستثمار.
قامت الحكومة بتنفيذ (٩) مناطق حرة موزعة على جميع أنحاء الجمهورية ومزودة بالمرافق وخدمات البنية الأساسية الضرورية. وإضافةً إلى ذلك، هناك وحدة جمركية متكاملة ومستقلة في كل منطقة لخدمة المشروعات هناك.

٢- منطقة حرة خاصة

المنطقة الحرة الخاصة عبارة عن قطعة من الأرض تقع خارج المنطقة الحرة العامة، وهي مخصصة لإقامة مشروعات بسبب عدم وجود مساحات في المنطقة الحرة العامة أو نظرًا لأن هذا الموقع له تأثير إيجابي على اقتصاديات تشغيل هذا المشروع.
وعادةً ما يختار المستثمر موقع مشروعه ويتعهد المستثمر بتوفير المرافق لهذا الموقع وتوفير ممثلين عن الجمارك وأمن الموانئ والهيئة لتخليص إجراءات دخول البضاعة وتفريغها.

الرؤية - تسعى الهيئة العامة للاستثمار لجعل المناطق الحرة المصرية مركزا للأعمال قادراً على جذب الاستثمارات المباشرة من جميع أنحاء العالم.
الرسالة - تعزز المناطق الحرة المصرية نمو الدخل القومي المصري ودعم الصناعة الوطنية من خلال تنمية صادرات مصر من السلع والخدمات.
الأهداف - دعم الاستثمار واعتماد سياسة فعّالة لخدمة المستثمرين.

تهدف المناطق الحرة لتحقيق ما يلي:

- توفير فرص عمل حقيقيه وتطوير مهارات العاملين الفنية والإنتاجية.
- تنمية الصادرات وتوفير بدائل للواردات.
- جذب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية.

- تحقيق التكامل بين المناطق الحرة والسوق المحلية.
- زيادة الاعتماد على الصناعة الوطنية في تلبية احتياجات التصدير.

فوائد الاستثمار

- اختيار مجال الاستثمار
- عدم فرض أي قيود على تحويل الأرباح والأموال المستثمرة
- تحديد أسعار الخدمات والمنتجات
- القدرة على الاستيراد والتصدير والتسجيل في سجل المصدرين والمستوردين

حوافز الاستثمار

- عدم وجود قيود على جنسية رأس المال
- عدم فرض حدود على حجم رأس المال
- عدم خضوع واردات وصادرات المشروع للقواعد الاستيرادية والجمركية المطبقة داخل البلاد منح المستثمرين الأجانب تسهيلات للإقامة في البلاد.
- منح تصاريح الإقامة للأجانب الذين يعملون في المشروع.

الإعفاءات

- إعفاء مستلزمات الإنتاج من الضرائب والرسوم الجمركية.
- إعفاء الصادرات والواردات الخاصة بالمشروع من الضرائب والرسوم الجمركية.
- اعفاء جميع المكونات المحلية من الرسوم الجمركية في حالة البيع في السوق المحلي.

ضمانات الاستثمار

- ضمان عدم تأميم المشروع ومصادرته.
- ضمان عدم رفع دعوى عمومية ضد المشروع الا بعد الحصول على موافقة الهيئة العامة للاستثمار.

رسوم الاستثمار

مقابل خدمات
(٢/١ في الألف سنويًا) من التكاليف الاستثمارية للمشروع، بحد أدنى (١٠٠) دولار وحد أقصى (١٠٠٠) دولار.
يُحسب الرسم وفقًا لطبيعة نشاط المشروع على النحو التالي:
- يجب أن يدفع مشروع التصنيع الرسم المذكور وفقًا للقيمة المضافة للسلعة عند التصنيع أو عملية التجميع عند الخروج من المنطقة الحرة.
- يجب أن يدفع مشروع التخزين الرسم المذكور وفقًا لقيم السلع فور إدخالها إلى المنطقة الحرة.
- يجب أن يدفع مشروع الخدمات الرسم المذكور على أجمالي الإيرادات شريطة ألا يقتضي النشاط الأساسي له دخول السلع أو خروجها.

ضمان بضائع

هو رسم يمثل واحد في الألف من قيمة الضمان الذي تقدمه الهيئة لمصلحه الجمارك ضمانا لقيمه الضرائب والرسوم الجمركية المستحقة على البضائع أثناء تحريك البضائع أو نقلها من الدوائر الجمركية في المناطق الحرة أو العكس أو بين المناطق الحرة.

خطاب الضمان

يقدم المشروع خطاب ضمان نهائي باسم الهيئة العامة للاستثمار لضمان سداد التزاماته من الرسوم، ويجب تقييم الخطاب طبقًا لطبيعة المشروع على النحو التالي:

- (١٪) من التكاليف الاستثمارية «للنشاط الصناعي»، بحد أدني (٥٠٠٠) دولار وحد أقصى (٥٠٠٠٠) دولار.
- (٢٪) من التكاليف الاستثمارية «لنشاط التخزين»، بحد أدني (١٠٠٠٠) دولار وحد أقصى (١٠٠٠٠٠) دولار.
- (١٪) من التكاليف الاستثمارية «لنشاط الخدمات»، بحد أدني (١٠٠٠٠) دولار وحد أقصى (١٠٠٠٠٠) دولار.

تلزم الهيئة نفسها بمراعاة ما يلي في كال الحالات المذكورة سابقاً:

- تخفيض الضمان المالي بنسبة (١٥٪) في حالة سداد المشروع لقيمته نقدًا وبما لا يقل عن الحد الأدنى المحدد.
- تخفيض الضمان المالي بنسبة (٥٠٪) في حالة انتظام المشروع في دفع مستحقات الهيئة طوال السنوات الثلاث الأخيرة المتتالية وسلامه موقفه تجاه الهيئة.

جدول (١): المنطقة المتاحة للاستثمار العام في كل منطقة حرة في يناير ٢٠١٥، بالمتر المربع

الإسكندرية	بورسعيد	مدينة نصر	السويس	الإسماعيلية	دمياط	شبين الكوم	قفط
٢٦٨٩٣,٤٠	٣٢١٤٦,٨٨	٢٥٩١٧,٦٩	٢٤٦٧٤٦,٦٥	٢٦١٥٠,٢٢	-	٢٢٠٤,٢٠	٤٤٣٩٥٣,٥٢

المصدر: إيضاحات SRM بشان بيانات الهيئة العامة للاستثمار (نوفمبر ٢٠١٥)

الاستثمار في المناطق الحرة

بإمكان أي مستثمر إقامة مشروعه في واحدة من المناطق الحرة العامة وفي أي من أنشطة المجالات الصناعية المختلفة التي يسمح بها نظام المناطق الحرة وفقا لأحكام القانون رقم (٨) لسنة ١٩٩٧.

الأنشطة التي قد لا يسمح بممارستها نظام المناطق الحرة:

- صناعات التبغ.
- الكحول وصناعات المشروبات الكحولية.
- الأسلحة والذخائر والمتفجرات وغيرها من الصناعات ذات الصلة بالأمن القومي للبلاد.

تسمح الهيئة العامة للاستثمار للمستثمر بإقامة مشروعه الخاص وفقًا لنظام المناطق الحرة الخاصة لممارسة بعض مجالات الأنشطة الصناعية غي المسموح بممارستها داخل المناطق الحرة العامة طبقًا لشروط نظام المناطق الحرة العامة في مجال واحد من المجالات التالية:

- تطوير الموانئ والخدمات اللوجستية ذات الصلة.
- تبادل الحاويات والخدمات التقنية ذات الصلة.
- الصناعات البترولية المتخصصة.
- تصميم محطات توليد الطاقة الكهربائية وبناءها وإدارتها وصيانتها.
- المجالات الصناعية كثيفة العمالة والتي تحقق قيمة مضافة عالية للاقتصاد الوطني.
- الصناعات الزراعية والغذائية.
- استصلاح وزراعة الأراضي.
- تربية الماشية والدواجن والأسماك.

يمكن للمستثمر أيضًا إنشاء مشروعه الخاص في إطار نظام المناطق الحرة الخاصة خارج نطاق المناطق الحرة العامة، في واحدة من الحالات التالية:

- عدم وجود المساحة المتاحة لإقامة المشروع في المنطقة الحرة العامة.
- طبيعة نشاط العمل الذي قد يتطلب شروط فنية وبيئية قد لا تتوافق مع طبيعة المناطق الحرة.

شروط إقامة مشروع صناعي في إطار نظام المناطق الحرة الخاصة
١. بفرض انه لا يوجد موقع مناسب لنشاط المشروع داخل المناطق الحرة العامة يكون الموقع المطلوب في المنطقة الحرة الخاصة بمثابة العامل المحدد لاقتصاديات المشروع.
٢. قد يأخذ المشروع شكل شركة قابضة أو شركه ذات مسئولية محدودة أو فرع في حالة وقوع أي من الحالات التالية:
- إقامة فرع لشركة أجنبية، ويلتزم المشروع في هذه الحالة بتقديم السجل التجاري للشركة الأم موثق من السفارة المصرية في الخارج قبل إصدار الترخيص اللازم للمشروع.
- إقامة فرع لإحدى الشركات العاملة في نظام الاستثمار المحلي شريطة وجود الشركة الأم داخل الدوائر الجمركية.
- التوسع في مشروعات المناطق الحرة الخاصة في موقع آخر غير الموقع الحالي.
٣. لا يقل رأس المال المدفوع أو رأس المال المصدر عن (١٠) مليون دولار أمريكي وأن تبلغ التكاليف الاستثمارية قيمة وقدرها (٢٠) مليون دولار أمريكي.
٤. لا يقل عدد العمالة الدائمة في المشروع عن (٥٠٠) عامل.
٥. لا تقل نسبة منتجات المشروع الموجهة للتصدير عن (٧٥٪).
٦. لا تقل نسبة المكونات المحلية المستخدمة في المشروع عن نسبة وقدرها (٢٠٪) باستثناء مواد التعدين الخام أو تلك المستخرجة من نسبة المكونات.
٧. تقديم جدولاً زمنيًا للبدء في تنفيذ النشاط مع الالتزام بالشروط والمدة المذكورة في قرار موافقة الهيئة العامة للاستثمار.
٨. الحصول على موافقة جميع الجهات المختصة ذات الصلة بنشاط المشروع.
٩. تقديم بيان بمصدر الطاقة التي يتطلبها المشروع وتعهد بالالتزام بقرارات المجلس الأعلى الطاقة.
١٠. تلقي نتائج جيدة حول الاستعلام الأمني عن المساهمين والشركاء الأجانب في المشروع.
١١. الالتزام بشروط البناء داخل موقع المشروع.

الشروط التي يجوز إعفاء إقامة مشروع صناعي وفقًا لنظام المناطق الحرة الخاصة بموجبها
تسمح الهيئة العامة للاستثمار للمستثمر بإقامة مشروعه الخاص وفقًا لنظام المناطق الحرة الخاصة دون التقيد بالحد الأدنى لمتطلبات المناطق الحرة الخاصة في الحالات التالية:
- في حالة إدراج موقع المشروع في الخطة الوطنية للبلاد والتي تستهدف جذب الاستثمارات لتطويرها.
- إذا كان أحد المساهمين في المشروع ينتمي الي شركة شهيرة على مستوى العالم.
- إذا كان المشروع يمارس أحد الأنشطة الصناعية كثيفة العمالة.

يجب أن يستوفي المشروع النسب المئوية التالية للشروط المنصوص عليها:
- (٥٠٪) من الحد الأدنى لرأس المال المدفوع أو رأس المال المصدر
- (٥٠٪) من الحد الأدنى للتكاليف الاستثمارية
- (٥٠٪) من الحد الأدنى لمساحة المشروع
- (٧٥٪)من الحد الأدنى للقوة العاملة
وذلك بشرط استكمال (١٠٠٪) من هذه الشروط خلال مدة لا تتجاوز ثلاث سنوات من تاريخ صدور الترخيص بمزاولة النشاط.

الشروط اللازمة لإقامة مشروع خدمي بموجب نظام المناطق الحرة الخاصة

- لا يجوز أن يقل رأس المال المصدر للمشروع عن خمسة ملايين دولار أمريكي؛ وفي حالة إقامة مشروع لممارسة نشاط النقل البحري والتوكيل البحري، لا يجوز أن تقل التكاليف الاستثمارية عن عشرة ملايين دولار أمريكي.
- يجب على مشروعات النقل والشحن ووكالة الشحن البحري البدء في امتلاك سفينة واحدة على الأقل أو استئجارها.
- يلزم الحصول على موافقة الجهات المختصة.
- يجب تلقي نتائج جيدة حول الاستعلام الأمني عن المساهمين والشركاء الأجانب في المشروع.
- يجب تقديم مستند الملكية الخاص بالمشروع.
- تلتزم مشروعات الخدمات النفطية بالتعامل مع العملاء من خارج البلاد ومشروعات المناطق الحرة أو الشركات المعفاة التي تعمل ضمن الهيئة المصرية العامة للبترول.
- تلتزم مشروعات إعادة التأمين التكافلي بممارسة نشاطها وفقًا للضوابط التالية:
  - يجب أن يكون المشروع على شكل شركة مساهمة.
  - لا يجوز أن يقل الحد الأدنى لرأس المال المصدر عن (١٢) مليون دولار.
  - لا يجوز أن تقل نسبة استثمارات أموال المشروع داخل البلاد عن (٧٥٪) من إجمالي الاستثمارات المالية.
  - يجب الالتزام بشروط وأحكام القانون رقم (١٠) لسنة ١٩٨١.

يوجد في الوقت الراهن تسعة مناطق حرة عامة في مصر، تمتلك كل منها مجلس إدارة وتتيح البنية التحتية والخدمات للمستثمرين. وقد أنشئت منطقة حرة خاصة في كل منطقة حرة عامة.

خريطة (٢): المناطق الحرة في مصر

ملحوظة: تعتبر الصورة بمثابة وسيلة إيضاح وليست خريطة، وبالتالي إن التكافؤ بين المناطق والحدود على سبيل المثال غير مأخوذ بعين الاعتبار.
توضح الخريطة (٢) موقع المناطق الحرة العامة المصرية التسعة؛ ويعكس حجم العلامة الموضحة بإخريطه عدد الشركات التي يمكن العثور عليها في كل منطقة حرة، مع أخذ المناطق الحرة الخاصة والعامة بعين الاعتبار. وتعتبر المناطق الحرة في الإسكندرية ومدينة نصر (القاهرة) والسويس بمثابة المناطق التي تستضيف أكبر عدد من الشركات.
المصدر: إيضاحات SRM بشأن بيانات الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة (٢٠١٤)، ولا تشتمل الخريطة على منطقة شرق بورسعيد الحرة العامة.

٦. المناطق الحرة المستهدفة الجديدة

في ضوء ارتفاع العائدات الاقتصادية التي حققتها المناطق الحرة المصرية لتصل إلى (٢٥٪) من الصادرات الصناعية إلى خارج البلاد، تسعى الهيئة العامة للاستثمار للتوسع من خلال إنشاء ثلاث مناطق حرة عامة جديدة.

٦-١ المنطقة الحرة العامة بمدينة بدر

المنشأ والبداية

صدر مرسوم من رئيس مجلس الوزراء رقم (٨٠٦) لسنة ٢٠٠٤ بالموافقة على إنشاء منطقة حرة عامة على مساحة (١٦٠٠) فدان في مدينة بدر.

مزايا الموقع

تقع المنطقة على طريق القاهرة-السويس السريع، ويبلغ عدد السكان (٢,٥) مليون نسمة.
وتبعد المنطقة (٢٠) كم من مطار القاهرة الدولي، و(٦٠) كم من ميناء السويس، و(٨٠) كم من ميناء السخنة.

الوضع التنفيذى

تنسق الهيئة العامة للاستثمار مع المكتب الإداري لمدينة بدر وهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة والمركز الوطني لتخطيط استخدامات أراضي الدولة بغرض الحصول على المساحة المتبقية المتاحة من الموقع بموجب نظام نقل ملكية الأصول مجانًا لتمكين الهيئة العامة للاستثمار من تمويل وتنفيذ عمليات تطوير وتحسين الموقع.

الرؤية والأهداف

إنشاء منطقة حرة عامة دولية للصناعات الموجهة للتصدير بتكلفة استثمارية من المتوقع أن تتجاوز (٢,٢٥) مليار جنيهًا مصريًا لتطوير الموقع وتحسينه على (٥) مراحل لمدة (١٥) عامًا.

الأنشطة الاستثمارية المقترحة

- التكنولوجيا المولدة للطاقة المتجددة
- الصناعات الهندسية والإلكترونية
- الصناعات الغذائية والصناعات ذات الصلة
- صناعة الأدوية والمكملات الطبية

العوائد الاقتصادية المستهدفة

- جذب استثمارات تتجاوز (٣,٥) مليار دولار أمريكي بحلول نهاية المرحلة الأخيرة من مراحل إنشاء المنطقة.
- خلق نحو (١٥٠) ألف فرصة عمل.
- من المتوقع أن تتجاوز الاستثمارات قيمة قدرها (٩) مليار دولار سنويًا.
- تشير التقديرات إلى أن الصادرات ستتجاوز (٦) مليار دولار سنويًا.

العوائد الاقتصادية المستهدفة
- جذب استثمارات تتجاوز (٣,٥) مليار دولار أمريكي بحلول نهاية المرحلة الأخيرة من مراحل إنشاء المنطقة.
- خلق نحو (١٥٠) ألف فرصة عمل.
- من المتوقع أن تتجاوز الاستثمارات قيمة قدرها (٩) مليار دولار سنويًا.
- تشير التقديرات إلى أن الصادرات ستتجاوز (٦) مليار دولار سنويًا.

٢-٦ المنطقة الحرة العامة في المنيا

المنشأ والبداية
صدر مرسوم من محافظة المنيا رقم (٨١٢) لسنة ٢٠١٢ بالموافقة على تخصيص مساحة (٣٠٦,٧) فدان في منطقة التوسعات الجنوبية من المنطقة الصناعية في المطاهرة.

مزايا الموقع
تبعد المنطقة (١٢) كم من محافظة المنيا، و(٣٠٠) كم من ميناء السخنة من خلال طرق الصعيد السريع؛ إذ تقع المنطقة في وسط المنطقة الصناعية والتجمعات الزراعية بالمطرحة.

الموارد الطبيعية
تتمتع المنطقة بتوافر:
- أفضل حجر جيري على مستوى العالم
- أنقى رخام ورمل وتربة زراعية
- تساعد رطوبة المناخ على حلج القطن طويل التيلة
- المحاصيل الأكثر شيوعًا هي: العنب والبصل والبطاطس
- يُعرف العسل الأسود بجودته العالية

الوضع التنفيذي
أعدت دراسات جدوى أولية ويجري التنسيق مع الجهات الحكومية مثل: الأجهزة التنفيذية بمحافظة المنيا والمكتب التنفيذي للمناطق الصناعية في المحافظة.
يجري الانتهاء من دراسات تقييم الآثار البيئية التي يجريها معهد التبين للدراسات المعدنية والتي تحدد مجالات الأنشطة الاستثمارية المستهدفة المزمع إنشائها في المنطقة.

الرؤية والأهداف
إنشاء منطقة حرة عامة إقليمية للصناعات الموجهة للتصدير بتكلفة استثمارية من المتوقع أن تتجاوز (٤٥٠) مليون جنيهًا مصريًا لتطوير الموقع وتحسينه على (٣) مراحل لمدة (١٠) سنوات.

الأنشطة الاستثمارية المقترحة
- حلج القطن والغزل وصناعة النسيج
- صناعة المواد الكيميائية والمستحضرات الدوائية

جدول (١): المناطق الصناعية في مصر وفقا للإقليم والمحافظة

الإقليم	المحافظة	اسم المنطقة	المساحة (بالفدان)
إقليم القاهرة الكبرى: ١٥ منطقة صناعية (المساحة الإجمالية: ٤٣٨١ فدان)	القاهرة (المساحة الإجمالية: ٢٣٠ فدان)	المنطقة الصناعية بطريق مصر-الإسماعيلية الصحراوي-حي النزهة	-
		المنطقة الصناعية بمدينة السلام	٣٣
		المنطقة الصناعية بحي المرج	-

		المنطقة الصناعية بحي الشرابية	١٠١
		المنطقة الصناعية بمنطقة شركة المعادي للتنمية والإنشاء	٩٦
	حلوان (المساحة الإجمالية: ١٩٧٦ فدان)	المنطقة الصناعية بطرة وشق الثعبان	١٠٠٠
		المنطقة الصناعية بالقطامية	١٦٤
		المنطقة الصناعية بشق الثعبان (حيازة متنازع عليها)	٢٩٠
		المنطقة الصناعية بجنوب حلوان	٧
		المنطقة الصناعية بالمعصرة	١٥
		المنطقة الصناعية بالروبيكي	٥٠٠
	السادس من أكتوبر (المساحة الإجمالية: ١٤٦٨ فدان)	أبو رواش وتوسعاتها	١٤٦٨
	القليوبية (مساحة إجمالية: ٧٠٧ فدان)	منطقة الشروق الصناعية (أبو زعبل)	١٣٧
		منطقة صفا الصناعية للمسابك (منطقة الزهار)	١٤٢
		المنطقة الصناعية بالعكرشة	٤٢٨
إقليم الدلتا: ٧ مناطق صناعية (مساحة إجمالية: ٣٣٨١ فدان)	المنوفية (مساحة إجمالية: ٤٠٣ فدان)	منطقة مبارك الصناعية وتوسعاتها	٣٠٧
		منطقة كفر داوود الصناعية (امتدادات مبارك)	٩٦
		المنطقة الصناعية ببلطيم	١١٤
		المنطقة الصناعية بمطوبس وتوسعاتها	١٦٦٠
		المنطقة الصناعية بملاحة منيسى التابعة لقرية الشهابية	٤١٧
	الدقهلية (مساحة إجمالية: ٧٨٧ فدان)	المنطقة الصناعية بجنوب غرب جمصه	٧٢٧
		المنطقة الصناعية بالعصافرة (مجمع للصناعات الصغيرة)	٦٠
إقليم قناة السويس: ١٦ منطقة صناعية (مساحة إجمالية: ٢١٩٧٣ فدان)	الشرقية (مساحة إجمالية: ٢٧٠ فدان)	المنطقة الصناعية ببلبيس (طريق بلبيس-العاشر من رمضان عند الكيلو ٥)	٢٧٠
	بورسعيد (مساحة إجمالية: ١٢٥٢ فدان)	المنطقة الصناعية سي ١	٦٧
		المنطقة الصناعية سي ٦	٤
		المنطقة الصناعية سي ١١(وحدات إيجارية تجارية وورش)	٢
		المنطقة الصناعية بشمال غرب مصنع بورتكس	٢٦
		المنطقة الصناعية بجنوب بورسعيد-روسوا	١١٥٣

	الإسماعيلية (مساحة إجمالية: ١٩١٩٠ فدان)	المنطقة الصناعية بالقنطرة شرق	٩١٠
		المنطقة الصناعية الأولى	٣٦٥
		وادي التكنولوجيا	١٦٥٠٠
		المنطقة الصناعية الثانية	١٤٥
		المنطقة الصناعية بوادي خليفة وتوسعاتها	١١٠١
		المنطقة الصناعية بوادي خليفة (مصنع السُكر)	١٦٩
	السويس (مساحة إجمالية: ٥٩٥ فدان)	منطقة الصناعات الخفيفة	٥٩٥
	شمال سيناء (مساحة إجمالية: ٦٦٦ فدان)	المنطقة الصناعية ببئر العبد	٢٣٨
		المنطقة الصناعية الحرفية بالمساعيد	٣٦٨
		المنطقة الصناعية لمواد البناء بالعريش	٦٠
إقليم الإسكندرية: ١١ منطقة صناعية (مساحة إجمالية: ١٤٥٤٧ فدان)	البحيرة (مساحة إجمالية: ٧١٧ فدان)	المنطقة الصناعية بوادي النطرون	٥١٧
		المنطقة الصناعية بصحراء البوصيلي	٢٠٠
	الإسكندرية: (مساحة إجمالية: ١٣٠٢٧)	المنطقة الصناعية بالمنشية الجديدة	٨٤٤
		المنطقة الصناعية بالناصرية	٨٤٤
		المنطقة الصناعية بمرغم (شمال وجنوب)	٣٥٧٦
		المنطقة الصناعية بالطريق الصحراوي الكيلو ٣١	٨١٤
		المنطقة الصناعية في سيبكو	١٦٠
		العجمي-جنوب البيطاش	٣
		منطقة النهضة الصناعية وتوسعاتها	٤٦١١
		المنطقة الصناعية بأم زغيو	٢٨٥١
	مطروح (مساحة إجمالية: ٨٠٣ فدان)	الكيلو ٢٦ جنوب شرق طريق مطروح	٨٠٣
إقليم شمال الصعيد: ١٠ مناطق صناعية (مساحة إجمالية: ٣١٢٠١ فدان)	الفيوم: (مساحة إجمالية: ١٠٩٧٤ فدان)	المنطقة الصناعية بكوم أوشيم	١١٠٢
		المنطقة الصناعية بتوسعات كوم أوشيم-شمال الفيوم	٧٨٧٢
		المنطقة الصناعية بقوته	٢٠٠٠
	بني سويف (مساحة إجمالية: ١٨٠١٢ فدان)	المنطقة الصناعية ببياض العرب	١٣٧٩

		المنطقة الصناعية بكوم أبو راضي	٦٥٥
		المنطقة الصناعية ٣١/١	٦٤٢٩
		المنطقة الصناعية ٣١/٢	٣٥٨٢
		المنطقة الصناعية ٣١/٣	٣١١٠
		المنطقة الصناعية ٣١/٤	٢٨٥٧
	المنيا (مساحة إجمالية: ٢٢١٥)	المنطقة الصناعية بالمطاهرة شرق النيل	٢٢١٥
إقليم وسط الصعيد: ٨ مناطق صناعية (مساحة إجمالية: ١٥٤٩ فدان)	أسيوط (مساحة إجمالية: ١٢٩٨ فدان)	المنطقة الصناعية بعرب العوامر	٦١٤
		المنطقة الصناعية بالزرابي (أبو تيج)	٦٣
		المنطقة الصناعية بصفا (بني غالب)	٣١١٠
		المنطقة الصناعية بساحل سليم (صناعات صغيرة)	٤٨
		المنطقة الصناعية بدشلوط في ديروط	١٠٩
		المنطقة الصناعية في البداري	٤٠
	الوادي الجديد: (مساحة إجمالية: ٢٥١ فدان)	المنطقة الصناعية في الخارجة	١٠٩
		المنطقة الصناعية بموط	٧١
جنوب الصعيد: ٨ مناطق صناعية (مساحة إجمالية: ٤٠٢٥ فدان)	سوهاج (مساحة إجمالية: ٢٧٤٨ فدان)	المنطقة الصناعية بالكوثر	٥٠٠
		المنطقة الصناعية بالاحايوه	٢٥٠
		المنطقة الصناعية في بيت داوود-غرب جرجا	١٠٨٦
		المنطقة الصناعية بغرب طهطا	٩١٢
		المنطقة الصناعية بالكلاحين-بمركز قفط	٣٥٤
		المنطقة الصناعية بمنطقة هو	٥٠٠
	الأقصر (مساحة إجمالية: ٢٠٠ فدان)	البغدادي	٢٨٥١
	أسوان (مساحة إجمالية: ٢٢٣ فدان)	الشلالات-طريق وادي العلاقي	٨٠٣

المصدر: تفاصيل SRM المذكورة في بيانات الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة (نوفمبر ٢٠١٥)

جدول (٢): مناطق الاستثمار في مصر وفقاً للقطاعات الكلية والمحافظات

	المنطقة	النشاط	المحافظة	الموقع	المساحة (بالفدان)
التصنيع والبناء					
١	سي بي سي مصر للتنمية الصناعية	مواد بناء	الجيزة	السادس من أكتوبر	٣٥٧

٢	بولاريس الدولية للمناطق الصناعية	صناعة المنسوجات	الجيزة	السادس من أكتوبر	٤٦٣
٣	المجموعة الصناعية للتنمية	صناعات مغذية لصناعة السيارات	الجيزة	السادس من أكتوبر	٤٦٣
٤	بيراميدز لتنمية المناطق الصناعية	صناعات هندسية	الشرقية	العاشر من رمضان	٢٦٢
٥	التجمعات للمناطق الصناعية	المنسوجات والملابس الجاهزة	الشرقية	العاشر من رمضان	٢٦١
المشروعات الصغيرة والمتوسطة (SMES)					
٦	ميت غمر	مشروعات صغيرة ومتوسطة	الدقهلية	ميت غمر	١٧,٦
٧	الصف	مشروعات صغيرة ومتوسطة	الجيزة	الصف	٤٠,٤
التعليم العالي والبحث العلمي					
٨	مدينة البحث العلمي وتطبيقات التكنولوجيا	تكنولوجيا النانو والتكنولوجيا الحيوية	الإسكندرية	الإسكندرية	١٣٥
٩	جامعة القاهرة	التعليم العالي والبحث العلمي	الجيزة	السادس من أكتوبر	٧٤٩
١٠	جامعة عين شمس	التعليم العالي والبحث العلمي	القليوبية	العبور	١٦٣
١١	جامعة الفيوم	التعليم العالي والبحث العلمي	الفيوم	الفيوم الجديدة	١٥٠
الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات					
١٢	مدينة البحث العلمي	تكنولوجيا المعلومات	القاهرة	المعادي	
الأنشطة التجارية والخدمية					
١٣	المنطقة الاستثمارية بمطار القاهرة	تجاري وخدمي	القاهرة	مطار القاهرة	

المصدر: تفاصيل SRM المذكورة في بيانات الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة (نوفمبر ٢٠١٥)

جدول (٣): الأنشطة التي قد يسمح بها نظام المناطق الحُرة

أنشطة صناعية تقليدية بموجب المناطق الحُرة	
مجالات الصناعات الإلكترونية	برمجيات الكمبيوتر معدات إلكترونية شبكات المعلومات والاتصالات وأقمار البث الصناعية
مجالات الصناعات الجلدية والأحذية	منتجات جلدية وأحذية
مجالات الصناعات الدوائية والمستحضرات الطبية	المستحضرات الدوائية والطبية العطور، مستحضرات التجميل ومواد التجميل.
مجالات الصناعات الغذائية	منتجات غذائية محاصيل زراعية تصنيع مشروبات وعصائر
مجالات التعدين والإنتاج المعدني	منتجات معدنية أجهزة منزلية ومعدات فنادق تكسير وتخريد السفن والهياكل المعدنية المجوهرات

مجالات صناعات المنسوجات والأقمشة	السجاد، البُسط، المنسوجات والملابس الجاهزة
مجالات الصناعات الكيماوية	الكيماويات، الأصباغ والمنظفات الغازات الصناعية
مجالات الصناعات السكنية، الأثاث وأعمال الخزانات	منتجات خشبية منتجات الكريستال والزجاج
مجالات صناعات السيراميك والحجارة	تصنيع الأحجار، الرخام والجرانيت السيراميك والبورسلين مواد وتوريدات البناء
مجالات الصناعات الهندسية	الأجهزة الكهربائية السيارات الدراجات ووسائل النقل الخفيفة المعدات البصرية التلات، معدات المصانع والمعدات البترولية. آلات ومعدات الإنتاج الصناعي والخدمي. بناء السفن والعوامات. ألواح التحكم الآلي، إمدادات الكهرباء معدات وأجهزة التبريد. معدات وأجهزة الإنتاج الزراعي.
مجالات صناعات الورق، الطباعة والتعبئة	الورق، الكرتون وإمدادات الطباعة والنشر. مستلزمات المكاتب. مواد ومستلزمات التعبئة.
أنشطة صناعية غير تقليدية بموجب نظام المناطق الحُرة	
مجالات صناعات المعالجة الخضراء `	إنتاج الوقود الحيوي والمنتجات الخضراء. التدوير، الالتزام بالمواصفات البيئية.
مجالات إنتاج الطاقة الجديدة والمتجددة.	إنتاج الطاقة الشمسية وطاقة الرياح.
أنشطة خدمات مسموح بها بموجب نظام المناطق الحُرة	
مجالات الإنشاء، إدارة وتشغيل المنشآت والمشروعات	الإشراف، إدارة وتشغيل المنشآت. إدارة، تطوير وصيانة الموانئ البحرية. إدارة وصيانة خطوط الإنتاج الصناعي.
مجالات الإذاعة والإنتاج الإعلامي.	الإنتاج الإعلامي والخدمات الفنية ذات الصلة.
مجالات النشر المعلوماتي والاتصال الرقمي	خدمات نشر المحتوى المعلوماتي وعمل مواقع إلكترونية. إنتاج، توفير ونقل وتدفق المعلومات. الاتصالات والبث الرقمي لشركات المحمول ومراكز الاتصال. صيانة وإصلاح الأجهزة الرقمية وبرامجها التشغيلية.
مجالات النقل والشحن والخدمات اللوجيستية	الإبحار، الشحن الجوي والنقل الجوي. إصلاح وصيانة التلات، المعدات، محركات الديزل ووسائل المواصلات. استشارات تسويقية وترويجية. خدمات لوجيستية

المصدر: تفاصيل SRM المذكورة في بيانات الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة (نوفمبر ٢٠١٥)

جدول (٤): المناطق الحُرة التسع في مصر: عدد الشركات والقطاعات الرئيسية

المنطقة الحرة العامة بالإسكندرية (٢٢٠ كم من القاهرة). المساحة: ٥٦٨٣ ألف م٢ عدد الشركات: ٤٢٤ (٣٤٦/٧٨) الأنشطة الرئيسية: المنسوجات والملابس الجاهزة؛ الصناعات الطبية والدوائية؛ الصناعات الكيماوية والبترولية؛ الصناعات الهندسية والإلكترونية؛ منتجات الغذاء؛ خدمات النقل والشحن والخدمات البترولية.	الموقع: في محافظة الإسكندرية. العنوان: ص.ب. ٢٣٥١٢ العامرية-الإسكندرية. القيمة الإيجارية: ٣,٥ دولار أمريكي/سنوياً للمتر المربع (للمشروعات الصناعية) ٧ دولار أمريكي/سنوياً للمتر المربع (للخدمات ومشروعات التخزين). ٢٥ دولار أمريكي/سنوياً للمتر المربع (للمباني سابقة التجهيز). ٢٥ دولار أمريكي/سنوياً للمتر المربع (للمباني الخدمية ومجمعات البنوك).
المنطقة الحرة العامة بمدينة نصر (في مدينة القاهرة) المساحة: ٧٥٦ ألف م٢ عدد الشركات: ٢٥٠ (١١٠/١٤٠) الأنشطة الرئيسية: الصناعات الهندسية والإلكترونية؛ المنسوجات والملابس الجاهزة؛ منتجات الغذاء؛ المنتجات الجلدية؛ الورق، الكرتون ومستلزمات الطباعة والنشر؛ صناعات الزجاج والكريستال؛ الصناعات الكيماوية؛ النقل؛ خدمات الشحن والتصدير.	الموقع: في محافظة القاهرة. العنوان: ص.ب.: ٨٠٤٤ مدينة نصر-القاهرة. القيمة الإيجارية: ٣,٥ دولار أمريكي/سنوياً لكل م٢ (للمشروعات الصناعية). ٧ دولار أمريكي/سنوياً للمتر المربع (للخدمات ومشروعات التخزين). ٢٥ دولار أمريكي/سنوياً للمتر المربع (للمباني سابقة التجهيز).
المنطقة الحرة العامة ببورسعيد (٢٠٠ كم من القاهرة). المساحة: ٨٠١ ألف م٢ عدد الشركات: ٩٨ (٢٢/٧٦) الأنشطة الرئيسية: المنسوجات والملابس الجاهزة؛ الصناعات الهندسية والإلكترونية؛ الصناعات المعدنية؛ خدمات النقل والشحن؛ التصدير وإعادة التصدير؛ خدمات إدارة الميناء وميناء الحاويات.	الموقع: ملاصق لميناء بورسعيد. العنوان: ص.ب.: ٣٤٢ منطقة الاستثمار ببورسعيد. القيمة الإيجارية: ٣,٥ دولار أمريكي/سنوياً لكل م٢ (للمشروعات الصناعية). ٧ دولار أمريكي/سنوياً للمتر المربع (للخدمات ومشروعات التخزين). ٢٥ دولار أمريكي/سنوياً للمتر المربع (للمباني سابقة التجهيز).
المنطقة الحرة العامة بالسويس: (١٤٠ كم من القاهرة) المساحة: ١٢١٧ ألف م٢ عدد الشركات: ١٨٢ (٢٤/١٥٨) الأنشطة الرئيسية: الصناعات الهندسية والإلكترونية؛ المنسوجات والملابس الجاهزة؛ الصناعات البتروكيماوية والمعدنية؛ الطبية والدوائية؛ خدمات النقل والشحن والخدمات البترولية.	الموقع: هناك ثلاثة مواقع للمنطقة الحرة العامة بالسويس: بور توفيق؛ الأدبية وعتاقة. العنوان: ص.ب.: ١١٠ بور توفيق-السويس. القيمة الإيجارية: ٣,٥ دولار أمريكي/سنوياً لكل م٢ (للمشروعات الصناعية). ٧ دولار أمريكي/سنوياً للمتر المربع (للخدمات ومشروعات التخزين). ٢٥ دولار أمريكي/سنوياً للمتر المربع (للمباني سابقة التجهيز).
المنطقة الحرة العامة بالإسماعيلية: (١٠٠ كم من القاهرة). المساحة: ٤٦٤ ألف م٢ عدد الشركات: ٦٢ (٤/٥٨) الأنشطة الرئيسية: الصناعات الهندسية والإلكترونية؛ المنسوجات والملابس الجاهزة؛ منتجات الغذاء؛ النقل؛ خدمات الشحن والتصدير.	الموقع: ضواحي مدينة الإسماعيلية. العنوان: ص.ب.: ١٢١، عز الدين-الإسماعيلية. القيمة الإيجارية: ٣,٥ دولار أمريكي/سنوياً لكل م٢ (للمشروعات الصناعية). ٧ دولار أمريكي/سنوياً للمتر المربع (للخدمات ومشروعات التخزين). ٢٥ دولار أمريكي/سنوياً للمتر المربع (للمباني سابقة التجهيز).
المنطقة الحرة العامة بدمياط: (٢٦٠ كم من القاهرة). المساحة: ٧٩٨ ألف م٢ عدد الشركات: ٣٠ (٦/٢٤) الأنشطة الرئيسية: المنسوجات والملابس الجاهزة؛ الأثاث الخشبي؛ الصناعات الكيماوية والمعدنية؛ منتجات الغذاء؛ الطبية والدوائية؛ التصدير، خدمات مناولة الحاويات؛ الصناعات البترولية والخدمات البتروكيماوية.	الموقع: في منطقة شمال الدلتا. العنوان: ص.ب.: ١٩١، دمياط. القيمة الإيجارية: ١,٧٥ دولار أمريكي/سنوياً لكل م٢ (للمشروعات الصناعية). دولار أمريكي/سنوياً لكل م٢ المربع (للخدمات ومشروعات التخزين).

المنطقة الحرة العامة بشبين الكوم (٧٠ كم من القاهرة). المساحة: ٩٨ ألف م٢ عدد الشركات: ١٦ (١٤/٢) الأنشطة الرئيسية: المنسوجات والملابس الجاهزة؛ الصناعات الكيماوية؛ الهندسية والإلكترونية	الموقع: في محافظة المنوفية. العنوان: ص.ب.: ٣٢٥١٣-شبين الكوم. القيمة الإيجارية: ١,٧٥ دولار أمريكي/سنوياً لكل م٢ (للمشروعات الصناعية). ١٢,٥ دولار أمريكي/سنوياً لكل م٢ (للخدمات ومشروعات التخزين). ٢٥ دولار أمريكي/سنوياً للمتر المربع (للمباني سابقة التجهيز). ٣,٥ دولار أمريكي/سنوياً للمتر المربع (للدور الأرضي).
المنطقة الحرة العامة بقفط (٤٥٦ كم من القاهرة). المنطقة الأحدث إنشاءً بمصر. المساحة: ٩١٢ ألف م٢، مُجهزة بمرافق وبنية أساسية. عدد الشركات: ١٠ (٥/٥) الأنشطة الرئيسية: الطبية والدوائية؛ الطاقة المتجددة؛ الصناعات الهندسية والإلكترونية؛ منتجات الغذاء؛ خدمات النفط والتعدين.	الموقع: في المنطقة الصناعية بقفط، في محافظة قنا. العنوان: ص.ب.: ٣٦ قنا القيمة الإيجارية: تخصيص الأرض للمشروعات مجاناً في الوقت الحالي.
المنطقة الحرة العامة الإعلامية (٣٠ كم من القاهرة). متخصصة في الاستثمارات الإعلامية والمجالات الفنية. المساحة: ٢,٥ مليون م٢. عدد الشركات: ٨٨ (١/٨٧). الأنشطة الرئيسية: خدمات ومعلومات الإنتاج الإعلامي، البث التلفزيوني والإذاعي.	الموقع: ملاصقة لمحافظة الجيزة. العنوان: ص.ب.: ٢٦٩، مدينة السادس من أكتوبر. القيمة الإيجارية: الإيجار من خلال شركات البنية الأساسية.

ملاحظات: باللون الأحمر: عدد الشركات في كل منطقة حرة عامة؛ أما باللون الأزرق: عدد الشركات في كل منطقة خاصة.
المصدر: تفاصيل SRM المذكورة في بيانات الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة (عام ٢٠١٤).

ملحق (٢): مشروعات معروضة من خلال مؤتمر دعم وتنمية الاقتصاد المصري

الصناعات الدوائية

المشروع	الوصف	الموقع	النفقات الرأسمالية (بالمليون دولار أمريكي)	أسلوب التنمية
وحدة تصنيع منتج بيولوجي وبدائل حيوية	إنتاج منتجات بيولوجية وبدائل حيوية	-	٧	يُحدد نموذج أعمال (يتضمن الأعمال الدولية حالياً)
تصنيع منتج خاص بعلم الأورام	إنشاء مصنع لمنتجات الأورام	-	٢١	يُحدد نموذج الأعمال (يتضمن الأعمال الدولية حالياً)
إنتاج مكونات فعالة للأدوية.	إنشاء مصنع للمنتجات الدوائية.	-	٣٨	يُحدد نموذج الأعمال (يتضمن الأعمال الدولية حالياً)

المصدر: الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحُرة.

العقارات

المشروع	الوصف	الموقع	النفقات الرأسمالية (بالمليون دولار أمريكي)	أسلوب التنمية
إيسترن كايرو كابيتال سيتي	العاصمة الإدارية الجديدة	القاهرة	-	١٠٠٪ عامة
برنامج تمويل الإسكان الشامل	برنامج الإسكان الاجتماعي لزيادة الوصول لإسكان جديد وحالي لأصحاب الأسر ذات الدا\خل المنخفض.	شامل	١٦٠٠	١٠٠٪ عامة (مؤسسات التمويل الدولية-تنمية اقتصادية محلية)
مشروع العالمين ميجا	تنمية الوحدات الإسكانية	العلمين	-	سوف يُحدد نموذج الأعمال
قرية المعرفة بالعاشر من رمضان	أرض للبيع للتنمية العقارية	الشيخ زايد	-	سوف يُحدد نموذج الأعمال (يتضمن الأعمال الدولية حالياً)
مرابط السادس من أكتوبر	أرض للبيع للتنمية العقارية	السادس من أكتوبر	٨٥٧	سوف يُحدد نموذج الأعمال (يتضمن الأعمال الدولية حالياً)
منطقة الأعمال المركزية الجديدة بالسادس من أكتوبر	أرض للبيع للتنمية العقارية	السادس من أكتوبر	٩٣	سوف يُحدد نموذج الأعمال (يتضمن الأعمال الدولية حالياً)
الواحات السادس من أكتوبر	أرض للبيع للتنمية العقارية	السادس من أكتوبر	-	سوف يُحدد نموذج الأعمال (يتضمن الأعمال الدولية حالياً)
مدينة الواحات الحضرية بالسادس من أكتوبر	أرض للبيع للتنمية العقارية	السادس من أكتوبر	٨٥٧	سوف يُحدد نموذج الأعمال (يتضمن الأعمال الدولية حالياً)

المصدر: الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحُرة.

أوتليت سيتي	أرض للبيع تُطور كمنطقة بيع بالتجزئة.	السادس من أكتوبر	٢٨٦	سوف يُحدد نموذج الأعمال (يتضمن الأعمال الدولية حالياً)
مشروع الشيخ زايد التجاري/ الإداري/السياحي	أرض للبيع للتنمية السياحية	الشيخ زايد- الجيزة	٥٧	سوف يحدد نموذج الأعمال (يتضمن الأعمال الدولية حالياً)
المنطقة المركزية بزايد	أرض للبيع تُطور كمُجمع سكني	الشيخ زايد	٥٧١	سوف يحدد نموذج الأعمال (يتضمن الأعمال الدولية حالياً)
مركز الخدمات الإقليمية بالعاشر من رمضان	أرض للبيع للتنمية العقارية	العاشر من رمضان	٦٩٩	سوف يُحدد نموذج الأعمال (يتضمن الأعمال الدولية حالياً)
مارينا مدينة العلمين	أرض للبيع للتنمية الترفيهية/مارينا	العلمين	لا ينطبق	سوف يُحدد نموذج الأعمال (يتضمن الأعمال الدولية حالياً)
مدينة دمياط، القرى السياحية	تنمية المُجمعات والقرى السياحية.	دمياط	لا ينطبق	سوف يُحدد نموذج الأعمال (يتضمن الأعمال الدولية حالياً)
مدينة المنيا الجديدة	أرض للبيع للتنمية السياحية	المنيا	لا ينطبق	سوف يُحدد نموذج الأعمال (يتضمن الأعمال الدولية حالياً)
مُجمع الإسكان بالمقطم	أرض للبيع للتنمية الإسكانية.	القاهرة	لا ينطبق	سوف يُحدد نموذج الأعمال (يتضمن الأعمال الدولية حالياً)
مدينة القاهرة الجديدة (جنوب القاهرة)	أرض للبيع تُطور كمركز خدمات إقليمي.	مدينة القاهرة الجديدة	٨٣٩	سوف يُحدد نموذج الأعمال (يتضمن الأعمال الدولية حالياً)
مركز الخدمات الإقليمية بالعاشر من رمضان	أرض للبيع لتطوير مركز خدمات إقليمي.	العاشر من رمضان	لا ينطبق	سوف يُحدد نموذج الأعمال (يتضمن الأعمال الدولية حالياً)
زايد كريستال سبارك	أرض للبيع تُطور كمُجمع سكني	الشيخ زايد	١١١٩	سوف يُحدد نموذج الأعمال (يتضمن الأعمال الدولية حالياً)
منطقة المال والأعمال بمدينة زايد	أرض للبيع تُطور كمنطقة أعمال	الشيخ زايد	١٤٢٩	سوف يُحدد نموذج الأعمال (يتضمن الأعمال الدولية حالياً)
مشروع الإسماعيلية	تجديد المباني السكنية القديمة في مدينة القاهرة القديمة.	القاهرة	لا ينطبق	خاص

المشروعات الزراعية

المشروع	الوصف	الموقع	النفقات الرأسمالية (بالمليون دولار أمريكي)	أسلوب التنمية
شبكة النطاق الواسع المحلية	استصلاح واحد مليون فدان من الأرض غير المستصلحة لاستخدامها في الزراعة.	١١ منطقة في الصحراء الغربية وسيناء.	لا ينطبق	خاص

المصدر: الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحُرة.

الطاقة المتجددة

المشروع	الوصف	الموقع	النفقات الرأسمالية (بالمليون دولار أمريكي)	أسلوب التنمية
(١٠*٢٠ ميجا وات) مصنع الطاقة الشمسية بكوم أمبو	مصنع الطاقة الشمسية في مرحلة تقديم العطاء.	أسوان	٤٠٠	خاص (مصنع طاقة مستقل)
٢٥٠*٢ ميجا وات المرحلة الثانية بمزرعة الرياح بخليج السويس	مشروع مزرعة الرياح في مرحلة تقديم العطاء.	خليج السويس	٤٠٠	خاص (مصنع طاقة مستقل)
٢٥٠ ميجا وات مزرعة الرياح بخليج السويس	مزرعة الرياح في مرحلة تقديم العطاء.	خليج السويس	٣٦٤	خاص (مصنع طاقة مستقل)

المصدر: الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحُرة.

اللوجيستيات والنقل

المشروع	الوصف	الموقع	النفقات الرأسمالية (بالمليون دولار أمريكي)	أسلوب التنمية
ميناء العاشر من رمضان الجاف/المركز اللوجيستي	ميناء جاف ومنصة لوجيستية	السادس من أكتوبر	لا ينطبق	سيتم تحديد نموذج الأعمال
ميناء السادس من أكتوبر الجاف/المركز اللوجيستي	موانئ الحبوب ومركز لوجستيات بدمياط	السادس من أكتوبر	١٠٠	سيتم تحديد نموذج الأعمال
تخزين الحبوب ومركز لوجستيات	موانئ الحبوب ومركز لوجستيات بدمياط	دمياط	٢٠٨٣	سيتم تحديد نموذج الأعمال (يتضمن الأعمال الدولية حالياً)
مدينة مطار القاهرة	تنمية أرض لميناء شحن ومناطق تجارية ومعارض.	القاهرة	٦٧١	سيتم تحديد نموذج الأعمال (يتضمن الأعمال الدولية حالياً)
٣ مباني بميناء الدخيلة	٣ مباني للشحن، الجملة والحبوب بمرحلة العطاء.	الإسكندرية	٢٠٠٠	ترخيص
ميناء أبو طرطور/سفاجا الصناعي	تُقام مناقصة لميناء الفوسفات والحبوب	أبو طرطور	٣٦٠	شراكة بين القطاعين العام والخاص
قطار الأقصر/الغردقة	خط السكة الحديد الجديد الواصل بين الأقصر والغردقة.	شامل	٢٧٠٠	سيتم تحديد نموذج الأعمال
نظام النقل النهري (٤ موانئ شحن نهرية)	تطوير طريق بحري (٤ موانئ) بطول النهر للشحن.	شامل	لا ينطبق	يُحدد نموذج الأعمال

المصدر: الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحُرة.

البيع بالتجزئة

المشروع	الوصف	الموقع	النفقات الرأسمالية (بالمليون دولار أمريكي)	أسلوب التنمية
المدينة التجارية العالمية (وندر ورلد)	البيع بالتجزئة ومدينة تجارية	خليج السويس	٥٥٩٤	سيُحدد نموذج الأعمال (يتضمن الأعمال الدولية حالياً)

المصدر: الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحُرة.

البتروكيماويات

المشروع	الوصف	الموقع	النفقات الرأسمالية (بالمليون دولار أمريكي)	أسلوب التنمية
إيثانول حيوي من العسل الأسود	مصنع لإنتاج الإيثانول الحيوي من العسل الأسود	بورسعيد (منطقة مطوبس الصناعية في كفر الشيخ)	١٣٥	سيُحدد نموذج الأعمال (يتضمن الأعمال الدولية حالياً)
إيثانول حيوي من قش الأرز	مصنع لإنتاج الإيثانول الحيوي من المخلفات الزراعية.	بورسعيد (منطقة مطوبس الصناعية في كفر الشيخ)	٢٢٠	سيُحدد نموذج الأعمال (يتضمن الأعمال الدولية حالياً)
مشروع الفورمالديهيد	مصنع يهدف لإنتاج ٢٠٠٠٠ طن اليوريا الفورمالديهيد بالإضافة لمشتقات الفورمالديهيد الأخرى.	لا ينطبق	٥٥	سيُحدد نموذج الأعمال (يتضمن الأعمال الدولية حالياً)
مشروع البروبلين ومشتقاته	مصنع لإنتاج البروبلين ومشتقاته	الإسكندرية	١٥٠٠	سيُحدد نموذج الأعمال (يتضمن الأعمال الدولية حالياً)
مشروع بتروكيماويات التحرير	مصنع بتروكيماويات بحاجة لاستثمار بالملكية.	السويس	٧٠٠٠	خاص (جاري البحث عن استثمار)

المصدر: الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحُرة.

الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

المشروع	الوصف	الموقع	النفقات الرأسمالية (بالمليون دولار أمريكي)	أسلوب التنمية
شبكة النطاق الواسع المحلية	أحدث تنمية شاملة للاتصالات والبنية التحتية.	شاملة	٦٢٩٤	سيُحدد نموذج الأعمال
شبكات ذكية	تركيب عدادات ذكية لدى القطاع العائلي.	شاملة	لا ينطبق	سيُحدد نموذج الأعمال
آلية السجل التجاري	تحسين إجراءات السجل التجاري من خلال عمليات آلية.	شاملة	١٠٠	شراكة بين القطاعين العام والخاص
توسيع القدرة على الإنتاج المحلي لمنتجات التابلت والهواتف الذكية.	سلاسل تصنيع محلية للتابلت والهواتف الذكية للتوريد للسوق المحلي.	يُحدد لاحقاً	٢٧٥٠	شراكة بين القطاعين العام والخاص
منطقة مركز اتصال المعادي	المنطقة التكنولوجية	القاهرة	٤٢٠	شراكة بين القطاعين العام والخاص
التعميم والتشغيل الآلي لمكاتب التوثيق	التشغيل الآلي لمكاتب التوثيق	شاملة	٩٠	شراكة بين القطاعين العام والخاص
مناطق تكنولوجية في المحافظات	المنطقة التكنولوجية	شاملة	٢٧٩٧	شراكة بين القطاعين العام والخاص

المصدر: الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحُرة.

ملحق (٣): مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والقطاع الخاص

مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص التي عُرضت في عام ٢٠١٥

أولاً: المشروعات الممنوحة:

	أسم المشروع	سُلطة الإطلاق	وصف المشروع	التكلفة الاستثمارية	الوضع الحالي
١	مصنع معالجة مياه الصرف بأبو رواش	وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية	تصميم وتمويل وتحسين قدرة مصنع المعالجة التمهيدية الحالية من ١,٢ مليون متر مكعب باليوم إلى ١,٦ مليون متر مكعب باليوم؛ وإنشاء مصنع معالجة ثانوية بالمعايير المتقدمة لمصنع معالجة مياه الصرف بأبو رواش؛ وتشغيل وصيانة المصنع بأكمله الذي ينتج ١,٦ مليون متر مكعب باليوم.	٤,٥ مليار جنيه مصري	تم ارسال خطاب منح المصنع لشركة أوراسكوم (أوراسكوم للإنشاء-أكواليا الإسبانية-فيوليا الفرنسية-آي كات المصرية). يُوقع العقد خلال أيام.

ثانياً: مشروعات أُطلقت إجراءات إطلاقها خلال العام المالي ٢٠١٥-٢٠١٦

١	مشروع منطقة المعادي التكنولوجية لتصدير الاتصالات والتكنولوجيا.	وزارة الاتصالات والتكنولوجيا	مباني مراكز الاتصال (٢٢ مبنى) في منطقة الاستثمار التكنولوجي لتصدير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في المعادي، مُصمم ومُنفذ لتلبية متطلبات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ولموافاة التوسعات وتطوير تلك الخدمات محلياً وتصديرها دولياً.	١,٦ مليار جنيه مصري	أُعلنت ٦ تحالفات مؤهلة للمشروع. يتم إعداد شروط العقد والمواعيد.
٢	تأهيل وإعادة تنظيم مكاتب السجل التجاري.	وزارة التموين والتجارة بالتعاون مع وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.	تأهيل وميكنة كافة مكاتب السجل التجاري؛ ويتضمن المشروع تمويل، تصميم، تطوير، تشغيل، وصيانة ٨٨ مكتب حالي وإضافة مكاتب أخري في كافة أنحاء جمهورية مصر العربية.	٣٥٠ مليون جنيه مصري	نُشرت الدعوة للتأهيل في الجرائد الرسمية في ٦ سبتمبر ٢٠١٥. وإن الميعاد النهائي لطلبات التأهيل في ٢٩ نوفمبر ٢٠١٥.
٣	تأهيل وإعادة تنظيم وميكنة مكاتب التوثيق.	وزارة العدل بالتعاون مع وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.	تأهيل وميكنة كافة مكاتب التوثيق بكافة أنحاء الجمهورية لـ ٤٠٠ مكتب تماشياً مع التطوير الهندسي لتلك المكاتب وتجديد خطوط التوصيل.	٤٥٠ مليون جنيه مصري	نُشرت الدعوة للتأهيل في الجرائد الرسمية في ١٣ أكتوبر ٢٠١٥. وإن الميعاد النهائي لطلبات التأهيل في ١٥ ديسمبر ٢٠١٥.

ثالثاً: مشروعات مقترح اطلاقها خلال السنة المالية ٢٠١٥-٢٠١٦:

٤	مصنع تحلية مياه البحر الأحمر؛ مدينة الطور.	وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية	٢٠ ك م٣ يومياً-مصنع تحلية مياه البحر الأحمر.	٢٥٠ مليون جنيه مصري	تم الاتفاق مع البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير لتمويل تعيين الاستشاريين لمشروعات تحلية مياه البحر الأحمر، للبدء في إجراءات الإطلاق في نوفمبر ٢٠١٥.
٥	مصنع تحلية مياه البحر الأحمر؛ مدينة سفاجا.	وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية	٤٠ ك م٣ يومياً-مصنع تحلية مياه البحر الأحمر لتوفير المياه اللازمة لمدينة سفاجا.	٤٥٠ مليون جنيه مصري	تم الاتفاق مع البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير لتمويل تعيين الاستشاريين لمشروعات تحلية مياه البحر الأحمر، للبدء في إجراءات الإطلاق في نوفمبر ٢٠١٥.

٦	مصنع تحلية مياه البحر الأحمر-العلمين.	وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية	بعد الموافقة الرئاسية على رؤية وزارة المالية لإطلاق المشروع بالتعاون مع القطاع الخاص؛ إنشاء مصنع تحلية مياه البحر الأحمر بـ ٨٠ ك م٣ يومياً لتوفير المياه اللازمة للعلمين.	٩٠٠ مليون جنيه مصري	عُينت شركة أتكينز كمستشار لمشروعات تحلية مياه البحر بتمويل من البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير للبدء في إجراءات الإطلاق الفوري فور اكتمال دراسات الجدوى.
٧	مشروع تنمية الأتوبيس النهري بالقاهرة الكبرى	محافظة القاهرة وهيئة النقل العام.	شراء وتمويل وتشغيل أسطول نقل نهري وتطوير	٧٥٠ مليون جنيه مصري	تم إعداد مستندات التأهيل؛ وجاري تحضير الموافقات والتراخيص المستخرجة من السُلطات الإدارية المختلفة؛ كما يتم تحضير مستندات الإطلاق ومسودة العقد. ومن المتوقع البدء في إجراءات الإطلاق في ديسمبر ٢٠١٥.
٨	تطوير ميناء سفاجا للتعدين (بأبو طرطور) ليصبح ميناء تعدين صناعي.	وزارة التجارة والصناعة	إنشاء البنية التحتية للمنطقة الصناعية وتصدير أسمدة الفوسفات (حمض الفسفوريك)؛ تجارة اللحوم؛ مصانع اللحم الطازج والمحفوظ؛ تجارة وتصنيع الدقيق وتعبئة وتخزين الحبوب.	٢ مليار جنيه مصري بميناء سفاجا و١,٨ مليار جنيه مصري بالمنطقة الصناعية.	بدأ إعداد دراسات الجدوى المالية والفنية. وإن تاريخ الإطلاق المنتظر في يناير ٢٠١٦.

رابعاً: المشروعات المستقبلية: دراسة وإطلاق للعام المالي ٢٠١٦/٢٠١٧.

١	مشروع مراكز الإبداع في المنطقة التكنولوجية لتصدير الاتصالات والتكنولوجيا في المعادي.	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.	تمويل، تصميم مباني وإعداد مراكز الإبداع.	سيتم تحديدها بعد اتمام الدراسة.	بدأت الدراسات الفنية والمالية الأولية في يوليو ٢٠١٥ على حجم الطلب، تكلفة الاستثمار وتنظيم المشروع. ومن المتوقع البدء بإجراء الإطلاق في فبراير ٢٠١٦.
٢	مشروع لإنشاء استاد رياضي	وزارة الشباب والرياضة	إنشاء ٤ ملاعب رياضية بمعايير عالمية في شرم الشيخ، الغردقة، مطروح والأقصر.	سيتم تحديدها بعد اتمام الدراسة.	التمويل اللازم للبدء في دراسات الجدوى المالية والفنية.
٣	مشروع مدينتين مركزيتين لتدوير المخلفات	وزارة البيئة	إنشاء مدينتين مركزيتين لتدوير المخلفات الصلبة، الزراعية، البترولية، الطبية والخطرة.	سيتم تحديدها بعد اتمام الدراسة.	عُقد اتفاق مبدئي مع بنك الاستثمار الأوروبي لتمويل دراسات الجدوى الأولية وجاري التعاون مع وزارة البيئة.
٤	مشروع لإنشاء مصانع جديدة لتحلية مياه البحر.	وزارة الإسكان، المرافق والتجمعات العمرانية.	إنشاء مصنعين جديدين لتحلية مياه البحر في الساحل الشمالي.		يُحدد بعد اتمام استراتيجية مياه الشرب والصرف لمدة خمس سنوات.
٥	مشروع لإنشاء مصنع معالجة مياه الصرف.	وزارة الإسكان، المرافق والتجمعات العمرانية.	إنشاء مصنع معالجة مياه الصرف بحلوان/الكُريمات-المرحلة الأولى بسعة ٧٠٠٠٠٠م٣يومياً.	حوالي ٢,٥ مليار جنيه مصري	يُحدد بعد اتمام استراتيجية مياه الشرب والصرف لمدة خمس سنوات.
٦	مشروع لإنشاء ثلاثة مصانع مياه في القليوبية.	وزارة الإسكان، المرافق والتجمعات العمرانية.	إنشاء مصنع معالجة مياه الصرف في الإسكندرية.	حوالي ١ مليار جنيه مصري.	يُحدد بعد اتمام استراتيجية مياه الشرب والصرف لمدة خمس سنوات.
٧	مشروع لإنشاء جراج متعدد الطوابق تحت الأرض.	محافظة القاهرة	إنشاء جراج متعدد الطوابق تحت الأرض بالعباسية.	سيتم تحديدها بعد اتمام الدراسة.	جاري التفاوض مع بنك التنمية الأفريقي.
٨	مشروع إعادة تشغيل كوبري أبو العلا	محافظة القاهرة	إعادة تشغيل الكوبري كمتحف ومعلم من المعالم السياحية وكذلك كوبري الفنون وبناء مسرح زجاجي يتصل بالكوبري (يسع ٦٠٠ شخص).	التكلفة المبدئية ٥٠٠ مليون جنيه	يتم توفير التمويل المطلوب للبدء في دراسات الجدوى المالية والفنية الأولية.

ملحق (٤): مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والقطاع الخاص

قائمة من ٢٣ فئة سلعية ينبغي تسجيلها لدى الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات

١. اللبن ومنتجاته

٢. الفواكه المجففة والمعلبة

٣. الزيت والدهون

٤. الشوكولاتة

٥. الحلويات

٦. المكرونة والمنتجات المخبوزة

٧. العصير

٨. المياه المعدنية والمشروبات الغازية

٩. مستحضرات التجميل والعطور

١٠. أدوات وأواني الموائد الزجاجية

١١. الصابون

١٢. أغطية الأرضيات

١٣. القضبان الفولاذية

١٤. الساعات

١٥. الأجهزة المنزلية

١٦. اللعب

١٧. الأثاث

١٨. الدراجات والدراجات النارية

١٩. لوازم الحمامات

٢٠. السيراميك المستخدم في الاستعمال المنزلي

٢١. المناديل الورقية، الحفاضات والفوط

٢٢. أدوات وأواني المائدة وأدوات المطبخ

٢٣. أجهزة الإضاءة للاستخدام المحلي

ملحق (٥): تعريف البنك المركزي المصري الجديد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة

تعريف البنك المركز المصري الجديد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة

	الشركات الحالية			الشركات الحديثة
مشروعات متناهية الصغر	الإيرادات السنوية	قوة العمل	رأس المال المدفوع	قوة العمل
مشروعات صغيرة جداً	أقل من مليون جنيه	أقل من ١٠ عمال	أقل من ٥٠ ألف جنيه	أقل من ١٠ عمال
مشروعات صغيرة	١٠ مليون جنيه حتى أقل من ٢٠ مليون جنيه	١٠-٢٠٠ عامل	للمشروعات غير الصناعية (٥٠ ألف جنيه حتى ٣ مليون جنيه)	١٠-٢٠٠ عامل
مشروعات متوسطة	٢٠ مليون جنيه حتى أقل من ١٠٠ مليون جنيه		للمشروعات غير الصناعية (٣ جنيه-حتى ٥ مليون جنيه)	

المصدر: البنك المركزي المصري

قائمة المصادر

الفصل الأول: لمحة عن الاقتصاد المصري

البنك المركزي المصري

دليل مصر التجاري

وزارة المالية المصرية

التجارة والتصدير والاستيراد بمصر

وزارة الصناعة والتجارة الخارجية (عام ٢٠١١)، نظرة عامة على سياسة مصر التجارية-د/حسام يونس-باحث كبير ومدير تسهيلات تجارية

وزارة التجارة الخارجية والصناعة، برنامج قطاع اتفاقيات التجارة للترويج للصادرات المصرية خلال عامي ٢٠٠٤-٢٠٠٥.

الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية/القاهرة (عام ٢٠٠٤)، أثر إصلاحات السياسة التجارية والاقتصادية على القطاعات الرئيسية بالاقتصاد المصري، مشروع ATR، المساعدة للإصلاح التجاري.

استعراض السياسة التجارية لمنظمة التجارة العالمية (عام ١٩٩٩)، التقرير المصري من قبل الحكومة.

الفصل الثاني: اتفاقيات مصر التجارية

جمهورية مصر العربية-وزارة التجارة والصناعة.

الكوميسا: السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا

الاتحاد العام للصناعة الإيطالية بآسيا وأفريقيا والبحر المتوسط

مجموعة الدول الثماني الإسلامية النامية: الموقع الإلكتروني المؤسسي لمجموعة الدول الثماني الإسلامية النامية.

مصر والاتحاد الأوروبي: خدمة العمل الخارجي للاتحاد الأوروبي.

الهيئة العامة للاستعلامات المصرية

الموقع الإلكتروني للمفوضية الأوروبية

مجموعة الدول الخمس عشرة: الموقع الإلكتروني المؤسسي لمجموعة الدول الخمس عشرة.

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD): الموقع الإلكتروني المؤسسي لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

مكتب الممثل التجاري للولايات المتحدة.

الكويز: الموقع الإلكتروني المؤسسي للمناطق الصناعية المؤهلة بمصر.

سادك (SADC): تجمع تنمية الجنوب الإفريقي

الاتفاقية الإطارية للاستثمار والتجارة (TIFA): غرفة التجارة الأمريكية في مصر.

الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا(UEMOA): وزارة التجارة والصناعة (قطاع الاتفاق التجاري)

قاعدة البيانات الإحصائية العالمية التي أعدها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

الفصل الثالث: أفريقيا-مسار جديد للنمو

البنك الأفريقي للاستيراد والتصدير، مؤتمر الأعمال المصري (٢٤ فبراير ٢٠١٥)، تسهيل التجارة بين مصر وأفريقيا في إطار الفرص بأفريقيا، أعده دكتور/بينديكت أوراماه.

ثلاثية التجارة: إطلاق أفريقيا الاتفاقية الإطارية للاستثمار والتجارة قريباً.

جذب التمويل الخاص الدولي للبنية التحتية الأفريقية، بول كولير، جريدة التجارة الأفريقية، سبتمبر عام ٢٠١٤.

المركز الدولي للجودة والإنتاجية (عام ٢٠١٥)، حالة السوق: نقل مشروعات البنية التحتية في مصر، الجودة الدولية والإنتاجية.

تستكمل وزارة الصناعة مفاوضات التجارة الحُرة مع المنظمة البحرية الدولية والمجموعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا،

استشارات الارتباط (أكتوبر ٢٠١٥)، اتفاقية التجارة الحُرة الأفريقية ثلاثية الجوانب، ورشة العمل المصرية-الأفريقية، تقرير عام.

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) عام ٢٠١٤، فحص مناخ العمل بمصر، سياسات الاستثمار والشراكات بين القطاعين العام والخاص.

تحدي التصنيع لأفريقيا: نحو ممر سلعي مبني على التصنيع، مايك موريس وجوديث فيسيهاي، جريدة التجارة الأفريقية-نوفمبر ٢٠١٤.

وزارة التجارة والصناعة (يونيو ٢٠١٥)، العلاقة التجارية المصرية الأفريقية، تنمية علاقة مصر مع الكوميسا والمجموعات الأفريقية خلال الفترة من عام ٢٠١٠ حتى الربع الأول من عام ٢٠١٥.

جذب التمويل الخاص الدولي للبنية التحتية الأفريقية، بول كولير، جريدة التجارة الأفريقية، سبتمبر عام ٢٠١٤.

ثلاثية التجارة الحُرة الأفريقية: هل هي الطريق لتعميق التكامل في أفريقيا؟

الثلاثية لمنطقة التجارة الحُرة (TFTA)-يونيو ٢٠١٥.

الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا (عام ٢٠١٥)، التصنيع من خلال التجارة، تقرير اقتصادي عن أفريقيا.

الممثل التجاري للولايات المتحدة (عام ٢٠١٥)، تقرير تقدير التجارة المحلية حول عوائق التجارة الخارجية، السفير/ ميشيل بي جي فرومان.

الممثل التجاري للولايات المتحدة (عام ٢٠١٤)، تقرير تقدير التجارة المحلية حول عوائق التجارة الخارجية.

الفصل الرابع: قناة السويس الجديدة ودفع التجارة الدولية.

دي. بيرنهوفمان، زد. الساهلي وآر نيلير (عام ٢٠١٣)، «تقدير آثار ثورة الحاويات على التجارة العالمية»، جامعة لوند، ورقة عمل رقم ٤.

دروري (عام ٢٠١٥)، «فحص التكاليف السنوية والمتوقعة لتشغيل السفينة»، تقرير سنوي عن ٢٠١٥/٢٠١٤.

إي. إم. قناوي (عام ٢٠١٥)، «الآثار الاقتصادية المتوقعة لمشروع قناة السويس الجديدة في مصر»، الجريدة الأوروبية للمقالات الأكاديمية. ١(١٢): ١٣-٢٢.

تي. نوتبوم، رودريجو الابن (عام ٢٠١١)،»التحديات ومنافسي قناة السويس»، تكنولوجيا الميناء الدولي، بيرنارد هنري، لندن.

SRM (٢٠١٥)، الاقتصاد البحري الإيطالي، التقرير السنوي الثاني، جيانيني إديتوري، نابولي.

SRM بالتعاون مع بنك الإسكندرية - عام ٢٠١٥- قناة السويس الجديدة: الأثر الاقتصادي التجارة البحرية المتوسطية.

SRM (عام ٢٠١٤)، العلاقات الاقتصادية بين إيطاليا ومنطقة البحر المتوسط. تقرير سنوي، جيانيني إديتوري، نابولي.

هيئة قناة السويس، تقرير إحصائي مختصر عن السنة المالية.

الفصل الخامس: الاستثمار الأجنبي المباشر-مُحرك رئيسي مُحتمل للنمو

وزارة الاستثمار المصرية.

يوروستات (المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي) -إحصائيات التجارة الدولية.

Fipice – بنك البيانات

الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحُرة (GAFI).

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بمصر (CAPMAS).

مؤتمر دعم وتنمية الاقتصاد المصري (مارس ٢٠١٥)، إطار عمل واستراتيجية الاقتصاد الكلي المصري لخمس سنوات. (من العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٤ حتى العام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨)، الأعلام الرسمي للحكومة المصرية.

ايستات ISTAT (المعهد الوطني الإيطالي للإحصاء) (coeweb: نظام المعلومات الإلكتروني المُخصص لإحصاءات التجارة مع الدول الأجنبية).

OBRIS مكتب فان دايك للنشر الإلكتروني شركة مساهمة ألمانية-بنك بيانات.

هيكل وإجراءات ومشروعات برنامج الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مصر، عطر حنورة (٢٩ نوفمبر ٢٠١٥)، قناة السويس الجديدة-الأثر الاقتصادي على التجارة البحرية المتوسطية.

SRM (٢٠١٥)، العلاقات الاقتصادية بين إيطاليا ومنطقة البحر المتوسط، التقرير السنوي الرابع، جيانيني، نابولي.

البنك الدولي.

هيئة قناة السويس.